

Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون
البند 165 من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في مالي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا - الولاية والنتائج المقررة
6	ألف - لمحة عامة
6	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
17	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
18	دال - الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
19	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
68	ثانيا - الموارد المالية
68	ألف - لمحة عامة
69	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
69	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



الرجاء إعادة استعمال الورق



69	دال - عوامل الشغور
70	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
71	واو - التدريب
72	زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
73	حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
75	طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى
78	ياء - المشاريع السريعة الأثر
79	ثالثا - تحليل الفروق
85	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 290/74، بما في ذلك طلبات
86	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
86	ألف - الجمعية العامة
92	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
	المرفقات
94	الأول - التعاريف
96	الثاني - المخطط التنظيمي
98	الثالث - معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها
101	خريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، والتي تبلغ قيمتها 1 183 917 900 دولار.

وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 1 183 917 900 دولار زيادة قدرها 533 200 دولار، أو نسبة 0 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2021/2020 والبالغ 1 183 384 700 دولار.

وخلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، ستواصل البعثة المتكاملة العمل من أجل تحقيق هدفها العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي، بما في ذلك تنفيذ خططها للتكيف التي تشمل جميع العناصر (المدني والشرطي والعسكري). وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم لعملية الانتقال السياسي الجارية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/PRST/2020/10)، الفقرة الأخيرة).

وتغطي الميزانية تكاليف نشر 13 289 من أفراد الوحدات العسكرية، و 345 فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 575 فرداً من أفراد الشرطة المشكلة، و 827 موظفاً دولياً، و 905 موظفين وطنيين، و 206 متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة، و 19 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة المتكاملة من الموارد للفترة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، نُظِّمَتْ وفقاً لعناصر (دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي؛ وحماية المدنيين والدعم الأمني؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم وتحقيق المصالحة؛ وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

أما الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، سواء أكانت بشرية أم مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محدّدة ترمع البعثة تحقيقها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات المخصصة			تقديرات التكاليف		الفرق	
	(2020/2019)	(2021/2020)	(2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	522 294,3	493 922,9	488 350,5	(5 572,4)	(1,1)		
الموظفون المدنيون	195 739,0	196 654,7	224 282,8	27 628,1	14,0		
التكاليف التشغيلية	418 875,6	492 807,1	471 284,6	(21 522,5)	(4,4)		
إجمالي الاحتياجات	1 136 908,9	1 183 384,7	1 183 917,9	533,2	0,0		
إيرادات متأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	17 350,8	17 365,3	17 980,4	615,1	3,5		
صافي الاحتياجات	1 119 558,1	1 166 019,4	1 165 937,5	(81,9)	(0,0)		
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—		
مجموع الاحتياجات	1 136 908,9	1 183 384,7	1 183 917,9	533,2	0,0		

الموارد البشرية⁽¹⁾

التوجيه التنفيذي والإدارة									
207	—	31	—	76	100	—	—	—	—
208	—	32	—	76	100	—	—	—	—
العناصر									
دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي									
68	—	14	—	19	35	—	—	—	—
69	—	15	—	19	35	—	—	—	—
حماية المدنيين والدعم الأمني									
15 368	—	13	—	89	57	1 570	350	13 249	40
15 368	—	13	—	89	57	1 575	345	13 289	—
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها									
99	—	25	—	39	35	—	—	—	—
99	—	25	—	39	35	—	—	—	—
بسط سلطة الدولة وسيادة القانون									
102	19	17	—	34	32	—	—	—	—
102	19	17	—	34	32	—	—	—	—
الدعم									
1 320	—	104	2	648	566	—	—	—	—
1 320	—	104	—	648	568	—	—	—	—

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

1 - أنشأ مجلس الأمن الولاية المسندة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) بموجب القرار 2100 (2013). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية بموجب قراره 2531 (2020) الذي مدد المجلس بموجبه الولاية إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مع الاحتفاظ بأولويتين استراتيجيتين. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أكد المجلس من جديد، من خلال بيان رئاسي (S/PRST/2020/10)، ولاية البعثة وأولويتها الاستراتيجيتين، وطلب كذلك إلى البعثة المتكاملة دعم عملية الانتقال السياسي الجارية في أعقاب الإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في انقلاب وقع في 18 آب/أغسطس 2020.

2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي، أي في تقديم المساعدة في الأولويتين الاستراتيجيتين ودعم عملية الانتقال السياسي في مالي.

3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة المتكاملة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر أدناه. وهذه الأطر منظمة وفقا للعناصر (عنصر دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي؛ وعنصر حماية المدنيين والدعم الأمني؛ وعنصر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة؛ وعنصر بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ وعنصر الدعم) المنبثقة من ولاية البعثة.

4 - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي توخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، وتعرض مؤشرات الإنجاز قياسا للتقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة المتكاملة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل. ويرد في إطار كل عنصر من العناصر تفسير للفروق في عدد الأفراد العاملين مقارنة بميزانية الفترة 2021/2020، بما في ذلك الوظائف التي أُعيد تصنيفها.

5 - وتغطي البعثة التي يوجد مقرها في باماكو، المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي، ولها خمسة مكاتب ميدانية إقليمية في غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو، وأربعة قطاعات عسكرية (الشرق والغرب والشمال والوسط).

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

6 - في ضوء الظروف الحالية السائدة في مالي واستمرار الطابع المحوري للأولويتين الاستراتيجيتين المقررتين للبعثة المتكاملة، تشمل الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها الأنشطة المقررة للبعثة للفترة 2022/2021 ما يلي:

(أ) سيظل الوضع السياسي والأمني في مالي متقلبا إلى حد بعيد، حيث سيمر البلد بمرحلة انتقالية سياسية تقضي إلى إجراء انتخابات جديدة، في حين تظل التحديات الأمنية المعقدة في حالة من

الحدة، بما في ذلك التهديدات الإرهابية. وستعيد البعثة المتكاملة ترتيب أولويات أنشطتها الأساسية وإعادة مواءمتها في حدود الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، لمعالجة الظروف المتغيرة وضمان التنفيذ الفعال للولاية ودعم عملية الانتقال السياسي؛

(ب) سيكون تنفيذ العملية السياسية الانتقالية واتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي لعام 2015 في صدارة خطط الحكومة الانتقالية الوطنية والجماعات المسلحة الموقعة (بما في ذلك تنسيقية الحركات الأروادية وانتلاف الجماعات المسلحة). وعلى هذا النحو، سيستمر تقديم الدعم إلى الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مالي لتنفيذ اتفاق السلام باعتبار ذلك الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة؛

(ج) ستواصل البعثة دعم سلطات مالي في تنفيذ استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى تقوم على أسس سياسية، وحماية المدنيين، ولا سيما من خلال تقديم الدعم لبسط سلطة الدولة وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، باعتبار ذلك الأولوية الاستراتيجية الثانية للبعثة. وينبغي أن يسترشد هذا الدعم وطرائقه، وبخاصة فيما يتعلق بسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بزيادة النهج القائمة على النتائج بهدف زيادة الكفاءة والمصادقية لدى سلطات مالي والسكان والجهات الشريكة الدولية؛

(د) ستستمر عملية إعادة التشكيل في سياق خطة التكيف للبعثة بكاملها، بما في ذلك نشر الأفراد النظاميين والمعدات والهياكل الأساسية والأصول لضمان استجابة أكثر فعالية للأولويات الاستراتيجية الأولى والثانية من خلال هيكل يتسم بالسرعة والتجاوب في السياق القطري المتغير. وستقوم البعثة المتكاملة بتعديل الجدول الزمني لتكيف البعثة، حيث يتوقع أن تتأثر سلباً بالقيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتغيير الذي وقع في الحكومة. وتتوقع البعثة أن تكمل معظم عمليات نقل الوحدات التي بدأت في عام 2020 من تمبكتو إلى موبتي وتجميعها بحلول حزيران/يونيه 2021. بيد أنه من المتوقع أن يواجه التكيف تأخيرات في توسيع المعسكرات في موبتي وعاو، وهو توسيع كان من المقرر في البداية الانتهاء منه بحلول نيسان/أبريل 2021. ونتيجة لذلك، تأجلت بعض الأنشطة المأذون بها والتكاليف ذات الصلة التي تتعلق أساساً بتوسيع المعسكرات وبالطيران، وأدرجت في الميزانية المقترحة للفترة 2021/2022؛

(هـ) ستواصل البعثة تحسين التدابير التي تتخذها لمنع انتشار كوفيد-19، حيث ستزيد الجائحة من تعقيد الأزمات القائمة ومن صعوبة تنفيذ أنشطة البعثة المتكاملة. وستظل القيود المفروضة على الصعيد الوطني تحد من بعض الأنشطة وستتطلب مواصلة تكييف الأنشطة الفنية والعسكرية وأنشطة الشرطة. ومن المتوقع أن يظل كوفيد-19 يتسبب في تأخر بعض عمليات الشراء والعمليات المتعلقة بالهياكل الأساسية؛ غير أن البعثة ستواصل بذل جهودها، بطريقة متكاملة، للتخفيف من الآثار السلبية وضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف البعثة الاستراتيجية.

دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي

7 - ستظل عملية الانتقال السياسي التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2020 تحتاج إلى مساعدة استباقية ومكرسة من البعثة، تمثياً مع طلب مجلس الأمن أن يقدم دعم من هذا القبيل (S/PRST/2020/10)، الفقرة الأخيرة). ومع دخول العملية الانتقالية النصف الثاني من مدتها التي تبلغ 18 شهراً، ستطلع الحكومة

الانتقالية إلى المشاركة الدولية النشطة من أجل الحفاظ على الزخم الأولي بشأن ميثاق العملية الانتقالية، وإحراز تقدم في تحسين معايير الحوكمة (بما في ذلك اللامركزية) وسيادة القانون بما يتماشى مع خريطة طريق المرحلة الانتقالية. وتمشيا مع ولاية البعثة المتكاملة، سيستخدم الممثل الخاص للأمين العام وجميع عناصر البعثة مساعيهم الحميدة ومبادراتهم من أجل العمل عن كثب مع رئيس الدولة ورئيس الوزراء وغيرهما من المسؤولين في الحكومة الانتقالية، ومن أجل التواصل مع حركات المعارضة، بما في ذلك حركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية، والأحزاب من أجل معالجة الخلافات وتشجيع الحوار المستمر والشامل بشأن اعتماد الإصلاحات الرئيسية في موعدها. وسيستفيد من هذه الجهود لتعزيز أسس الحوكمة القائمة على المشاركة التي بادر بها الحوار الوطني الشامل الذي أُجري في عام 2019، وستواصل تيسير التوصيات التي أسفر عنها حوار عام 2019. وعلى وجه الخصوص، وفي مواجهة مشاعر السخط التي أوجبت أوار الأزمة السياسية في عام 2020، سيلزم إجراء مشاورات عامة بشأن الإصلاح الدستوري على نحو استباقي، ووضع خريطة طريق لعملية الإصلاح الدستوري.

8 - وستستدعي العملية الانتقالية التواصل السياسي المستمر وبذل المساعي الحميدة، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية واللوجستية لإحراز تقدم دائم في المجالات الرئيسية من خطة الإصلاح الواردة في ميثاق العملية الانتقالية للحكومة الانتقالية، وهي: (أ) إعادة إرساء الأمن وتعزيزه في جميع أنحاء مالي؛ (ب) إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها؛ (ج) تعزيز الحكم الرشيد؛ (د) الإصلاحات الانتخابية وإجراء انتخابات وطنية؛ (هـ) تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة لعام 2015. وستظل توقعات الجمهور مرتفعة، كما ستظل حركات وأحزاب المعارضة تراقب الأوضاع عن كثب خلال تنفيذ خطة الحكومة الانتقالية في مجالي الحوكمة والإصلاح، وسيبقى الاحتمال قائما بوقوع مظاهرات جماهيرية واضطرابات عامة إذا لم تتحقق أهداف الإصلاح المرورية. ومع ذلك، ستظل المرحلة الانتقالية فرصة لبناء الثقة بين الحكومة وجماعات المعارضة وعامة الناس، وهو شرط أساسي لزيادة تيسير تنفيذ اتفاق السلام لعام 2015 ودعم العمليات الانتخابية فيما يتعلق بالانتقال السياسي.

9 - ومن المهم أن برنامج ميثاق العملية الانتقالية يتضمن إشارات صريحة إلى تجديد تنفيذ اتفاق السلام لعام 2015. وهذا دليل على التزام رفيع المستوى من جانب الحكومة الانتقالية بعملية السلام، كما أن وجود الحركات الموقعة في الحكومة نفسها دليل على ذلك الالتزام. وستظل الأطراف الموقعة على اتفاق السلام ملتزمة بعملية التنفيذ بالشراكة مع الحكومة الانتقالية، ولكنها ستتوقع أيضا إحراز تقدم أفضل في تنفيذ خريطة الطريق لاتفاق السلام، بما في ذلك تحقيق اللامركزية ونشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها. وبظل دعم تنفيذ اتفاق السلام يشكل الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة المتكاملة، وستركز جهود المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة على كفالة هذا الالتزام المتجدد من جانب الأطراف، بما في ذلك الحكومة الانتقالية، بأحكام اتفاق السلام وخريطة الطريق العامة المنبثقة عنه. وسيكون التزام جميع الأطراف أساسيا لكفالة أن تظل عملية السلام على المسار الصحيح وللتعجيل بتنفيذها.

10 - وستظل مشاركة الجهات المعنية الوطنية الرئيسية وسكان مالي وتوليها مقاليد الأمور يشكلان عاملا رئيسياً للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام. وإلى جانب المؤسسات الوطنية المؤقتة، ولا سيما المجلس الوطني الانتقالي، سوف يتعين على البعثة أن تضاعف من جهودها لتعزيز المشاركة العامة الموسعة والانخراط في تنفيذ كل من المرحلة الانتقالية واتفاق السلام، بما في ذلك من جانب الرابطات النسائية والشبابية. وستكفل البعثة، على وجه الخصوص، عدم تقويض الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس والتي

خرجت بها حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في اتفاق السلام التي عقدت في كانون الثاني/يناير 2020 ومشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية لعام 2020، كما ستكفل تنفيذ توصياتها. وسيجري التركيز على مواصلة تقديم الدعم للشبكات والقيادات النسائية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنسيق من أجل النهوض بالعملية السياسية، ومكافحة العنف الجنساني. وستؤلى أيضاً أولوية أكبر لزيادة مشاركة المرأة في آليات اتفاق السلام - كما يتضح من إدراج تسع نساء مؤخراً في لجنة متابعة الاتفاق - وفي المناصب الانتخابية، مع اعتبار العملية الانتخابية الوطنية بمثابة فرصة للتشجيع على زيادة تمثيل المرأة في المناصب الانتخابية.

11 - وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً العمل مع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام لمعالجة أي توترات بين الحكومة الانتقالية وتنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة. وقد تنشأ هذه التوترات بالخصوص بسبب تنفيذ الحكومة الانتقالية لأجزاء من اتفاق السلام تنفيذاً محدوداً أو انتقائياً، بينما قد تستخدم تنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة الفترة الانتقالية لتوسيع نطاق مواقع نفوذها في المنطقة الشمالية وتأمينها. وقد تكون لهذه المخاطر، بدورها، عواقب على استقرار العملية ككل، وقد تتطلب مرونة في تكييف استجابات البعثة. وفي هذا السياق، ستركز البعثة المتكاملة مساعيها الحميدة وجهود الوساطة، بما في ذلك الأطر الجديدة والمكيفة للحوار والمشاورات، لتعزيز المشاركة والدعم المستمرين من الجماعات/الحركات المسلحة ومن المنطقة الشمالية لتحقيق الانتقال السياسي.

12 - وسيتطلب إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي أيضاً أن تدعم البعثة تجديد الدورة الانتخابية وإصلاحها، من خلال تنظيم الانتخابات، بما في ذلك الاستفتاء على الدستور والانتخابات الوطنية التشريعية والرئاسية بحلول آذار/مارس 2022. وتمشيا مع ميثاق العملية الانتقالية، ستدعم البعثة السلطات الوطنية لمواصلة إصلاح إدارة انتخابية مستقلة وتطوير قدراتها والعمل مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والشبابية، من أجل تشجيع المشاركة على نطاق واسع في هذه العمليات الانتخابية الأساسية، ومنع النزاعات الانتخابية والتخفيف من حدتها لضمان إجراء استفتاء وانتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية في عامي 2021 و 2022. وفي ضوء المتطلبات الانتخابية الوطنية لهذه الفترة، ستلغى وفقاً لذلك الأولوية التي كانت تُعطى في السابق لانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات الدوائر والانتخابات الإقليمية والبلدية في إطار عملية ناجحة لإعادة التنظيم الإقليمي. وستواصل البعثة إشراك الجهات صاحبة المصلحة والأطراف الشريكة الوطنية والدولية، من قبيل فريق الأمم المتحدة القطري، في دعم الانتخابات من أجل الاستعادة على أفضل وجه من المزايا النسبية والكفاءات وآليات التمويل.

حماية المدنيين والدعم الأمني

13 - من المتوقع أن تظل الحالة الأمنية متقلبة وصعبة خلال الفترة 2021/2022، حيث ستواصل الجماعات المسلحة وغيرها من الجماعات من غير الدول تنفيذ الهجمات العنيفة بمزيد من الدقة والتعقيد ضد السكان المحليين والقوات الوطنية والدولية. وبناء على ذلك، ستظل جهود حماية المدنيين مهددة وصعبة التحقيق، حيث تتطلب منطقة وسط مالي من البعثة المتكاملة أن تركز معظم أنشطتها للتصدي باتخاذ تدابير أمنية وحمائية قوية. وهكذا، فإن تزايد المواجهات المسلحة في المنطقة الوسطى سيظل من أسباب انعدام الأمن والنزاع القبلي، على الرغم من أن عملية تكييف البعثة ستبدأ في تحقيق بعض النتائج من حيث

زيادة مرونة الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة وتنقلهم، ولا سيما قدرات الاستجابة المتكاملة لعنصر القوة.

14 - وستستمر المساعي الحميدة والوساطة من أجل تشجيع المصالحة والتماسك الاجتماعي، وسيواصل الدعم التكميلي للجهود التي تبذلها مالي بغية الحد من التوترات القبلية ومنع تصاعد النزاعات، باعتبار ذلك أولوية على جميع المستويات، وستكون ضرورية بوجه خاص لتقديم الدعم لاستراتيجية تحقيق الاستقرار التي تقوم على أسس سياسية في المنطقة الوسطى. وستحتاج البعثة في هذه المنطقة إلى زيادة المشاركة المجتمعية، فضلاً عن آليات الوقاية والإنذار المبكر والحماية، بما في ذلك الوساطة والمصالحة وحل النزاعات المحلية والقبلية والإعلام. وستواصل البعثة أيضاً تنسيق الجهود مع قوات الدفاع والأمن المالية بشأن الحماية المادية للسكان المعرضين للخطر في كل من الوسط والشمال، كما ستواصل بذل الجهود في تكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بهدف تعزيز بيئة الحماية بوجه أعم وتوسيع نطاقها في هاتين المنطقتين.

15 - ومن المرجح أن تظل الحالة الإنسانية، ولا سيما في وسط البلد، في حالة تدهور مع تفاقم الهشاشة وحوادث موجات جديدة من النزوح. وسيظل انعدام الأمن والتهديدات الموجهة نحو أنشطة و/أو ممتلكات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يقيدان الحيز المتاح للعمل الإنساني ويعرقلان إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية، ولا سيما في منطقتي موبتي وميناكا. وسيحتاج الفريق القطري الإنساني وغيره من الجهات الفاعلة المعنية إلى بيئة آمنة ومأمونة من أجل توفير المساعدة المنقذة للحياة في المناطق التي تواجه خطراً كبيراً أو يصعب الوصول إليها. وهذه الحاجة إلى الدعم المكرس للمجال الأمني ستشمل معظم، إن لم نقل كل الأوجه الرئيسية من الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة في الفترة 2021/2022، بما في ذلك تقديم الدعم في الانتخابات الوطنية من أجل إعادة تشكيل حكومة ديمقراطية.

16 - وللتصدي بأسلوب أكثر استباقية للحوادث المتعلقة بحماية المدنيين، سوف يتعين مواصلة العمل على تطوير نهج شامل ومتكامل وتنفيذه بطريقة ديناميكية من أجل كفاءة إحداث آثار طويلة الأمد على أرض الميدان. أما الإنذار المبكر والاستجابة، وإشراك المجتمعات المحلية وآليات الحماية، والتخطيط المتكامل، والتوعية بالمخاطر، وتبادل المعلومات، والحصول على البيانات، والرسائل التشغيلية فستظل لازمة من أجل كفاءة أن يكون هذا النهج الشامل لحماية المدنيين قادراً على الوفاء بالمتطلبات المحددة في قرار مجلس الأمن 2531 (2020). وتمشياً مع هذا المطلب، سيظل العمل على تكييف البعثة يركز على الاستجابة المتكاملة بهدف الوفاء بالأولوية الاستراتيجية الثانية. وستكون فرقة متنقلة للعمليات الخاصة، تُستحدث في إطار تكييف البعثة، عاملاً رئيسياً في تعزيز قدرة البعثة على الاستجابة فيما يتعلق بحماية المدنيين وتهيئة بيئة آمنة لتنفيذ الأنشطة المدنية، بما في ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وتنفيذ مشاريع التنمية. ولتحقيق هذه الغاية، سيقوم مركز القيادة المتقدم في غاو بنشر الفرقة المتنقلة للعمليات الخاصة وفق إجراءات مرنة لمواجهة الحوادث التي تتطلب حماية المدنيين في جميع أنحاء مالي.

17 - وسيظل سوء حالة الهياكل الأساسية في مالي، إلى جانب مساحة البلد الشاسعة، عاملين يعوقان وصول جميع عناصر البعثة المتكاملة إلى كافة المناطق ويطلقان من زمن استجابة تلك العناصر. وستظل الطائرات العمودية للأغراض العامة وعتاد الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع عناصر أساسية في عملية تكييف البعثة من أجل حماية المدنيين والدعم الأمني، بسبب منها توفير الإمدادات والنقل لقوات الدفاع والأمن المالية في المناطق النائية. وبالإضافة إلى النقل، ستكون القدرة على نشر وظائف الدعم انطلاقاً من القواعد

القائمة ضرورية لضمان عدم اقتصار قوات البعثة على العمل في المناطق التي تقع فيها هياكلها الأساسية. ويشمل هذا الدعم المتنقل، على سبيل المثال لا الحصر، مراكز القيادة والأفرقة الطبية وقدرات التزويد بالوقود. كما أن مركز القيادة المتقدم في غاو، وحركة الأعداد المتزايدة من العناصر المنتشرة، سيكونان بمثابة زيادة في الاستثمار في عمليات حماية المدنيين، بما في ذلك النقل والهياكل الأساسية. وبالنظر إلى الاحتياجات اللازمة لعتاد الطيران من أجل استكمال تكيف البعثة وإقامة الفرقة المتنقلة للعمليات الخاصة، فإن النقص في عتاد الطيران الذي تعهدت به الدول الأعضاء للفترة 2021/2020 سيُتعاقد بشأنه بدلا من ذلك من خلال حلول تجارية، مع قيود مقارنة بعتاد الطيران العسكري.

18 - ولا يزال نقل المسؤوليات تدريجيا إلى قوات الدفاع والأمن المالية هدفا أساسيا لتحقيق الأمن والحماية للسكان. وتتطلب استدامة هذه الجهود إحراز تقدم في إصلاحات أوسع نطاقا لقطاع الأمن. وستحتاج وحدات قوات الدفاع والأمن المالية إلى مساعدة إضافية ومستمرة من الجهات الشريكة، ابتداء من تجنيد أفرادها إلى الوقت الذي تكون فيه قادرة على العمل كوحدات، لكي تصبح فعالة من الناحية التشغيلية في قطاعاتها. وقد يشمل ذلك الدعم القصير الأجل في مجالي اللوجستيات والنقل، في ضوء الاحتياجات الإضافية من الإرشاد والمساعدة المقدمين في إطار الشراكة والعمل معا لتطوير القدرات الداخلية لقوات الدفاع والأمن في مالي بحث تتمكن هذه القوات من العمل باستقلالية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق عام 2017 المبرم مع القوات المسلحة المالية. وسيكون من الضروري مواصلة التعاون وتنمية القدرات، بما في ذلك مع الجهات الشريكة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، لتعزيز بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية ونشرها بفعالية. وفي المناطق التي يعاد فيها نشر وحدات قوات الدفاع والأمن المالية، ستقدم البعثة الدعم في تجديد التعاون في مجالات التدريب وتعزيز حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين بوجه أعم.

19 - وعلاوة على ذلك، وليتسنى نشر الأفراد وحماية المدنيين في بيئة شديدة الأخطار، يلزم بذل الجهود بهدف تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على المدى الطويل للتصدي لمخاطر المتفجرات والتخفيف من حدتها. وبالنظر إلى حدة الأخطار المتواصلة التي تشكلها الأجهزة المتفجرة في شمال ووسط مالي، سوف يتعين على البعثة المتكاملة أن تواصل، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم الحاسم للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وسيكفل هذا التكامل بين القدرات في الأدوار المتميزة بين قوة البعثة المتكاملة وشرطتها ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة تقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو يتسم بالفعالية من حيث الموارد والمرونة نيابة عن البعثة المتكاملة.

20 - وستواصل البعثة المتكاملة دعم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تقديم المساعدة الإدارية والتقنية والمالية بهدف تقديم الدعم بخصوص الأحكام المتعلقة بتسريح الجماعات المسلحة الموقعة وإعادة نشر الوحدات المعاد إصلاحها وتشكيلها التابعة للقوات المسلحة المالية/قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال، على النحو المبين في الجزء الثالث من اتفاق السلام. وسيلزم، على وجه الخصوص، تقديم دعم مكثف لإتمام العملية المعجلة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الموقعة وتسريحها وإعادة إدماجها، وتشغيل وحدات قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا، بغرض توليها المزيد من المسؤوليات الأمنية. وسيلزم أن تقدم البعثة المتكاملة المساعدة من أجل إعادة نشر تلك الوحدات، بسبل منها توفير الدعم التشغيلي واللوجستي وفي مجال النقل أثناء العمليات المنسقة والإجلاء الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، ستنفذ البعثة برامج تكميلية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية دعما لهذه الجهود.

21 - ولا تزال عملية إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في شمال مالي وعودة القوات المالية النظامية إلى وسط مالي أمرين حيويين لتنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة. فبدون زيادة وجود قوات الدفاع والأمن المالية في شمال ووسط البلد، مع إضفاء الطابع المهني على تلك القوات، فإن حالة الأمن والحماية ستستمر في التدهور، مما سيؤدي إلى مزيد من الرفض الشعبي لسلطة الدولة المالية وما يصاحب ذلك من زيادة في نشاط ونفوذ الجماعات المتطرفة والإرهابية وجماعات الدفاع الذاتي المحلية على حساب السلطة السيادية.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة

22 - قد تؤدي الفترة الانتقالية الوطنية إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي سيقضي من البعثة وشركائها تضمين برامجها المزيد من مهام الرصد والحماية وإعطاء هذه المهام أولوية أكبر. وقد يؤدي عدم تولي الحكومة الانتقالية لمقاليذ الأمور إلى عرقلة التقدم والتنفيذ الكامل للأنشطة وخطط العمل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهكذا، فإن دعم حقوق الإنسان سيكون أولوية مستمرة، وسيشمل بذل جهود مركزة للتواصل مع السلطات الانتقالية الوطنية بشأن المسائل الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

23 - وسينصب التركيز على تعزيز المبادرة الوطنية في تولي مسؤوليات الوقاية والحماية وتقديم الخدمات والمساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وذلك تماشياً مع البيان المشترك الذي وقّعت عليه الحكومة السابقة والأمم المتحدة في آذار/مارس 2019. وسيتعين على البعثة المتكاملة، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، أن تتواصل مع السلطات في الحكومة الانتقالية بشأن تنفيذ المجالات الاستراتيجية الأربعة لخطة العمل، وهي: الوقاية، والحماية، ورعاية الناجين أو إدارة شؤونهم، ومكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً دعوة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بنقل الأطفال المقبوض عليهم في العمليات العسكرية إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الأطفال المدنيين، كما ستواصل حث قادة الجماعات المسلحة على تسريح جميع الأطفال من صفوف جماعاتهم ووضع حد لجميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

24 - وستظل عمليات رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب، مسائل جديرة بالاهتمام على سبيل الأولوية في جميع أنحاء مالي. وسيظل التركيز منصبا على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في منطقة الوسط ما دام ثمة انعدام للأمن وضعف في نظم العدالة. ولكي تحقق البعثة المتكاملة التقدم اللازم في إجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، والإبلاغ عن هذه الانتهاكات ورصدها، سيكون من الضروري أن تعمل البعثة بطريقة استباقية وأن تبذل مساعيها الحميدة وأن تقيم تعاوناً وثيقاً مع مختلف الهيئات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوزارات والمجتمع المدني. وستكتسي شبكات الإنذار المحلية والمجتمع المدني أهمية متزايدة في عمل البعثة سواء في مجال حقوق الإنسان أو في حماية المدنيين.

25 - وفي الشمال، سيلزم تقديم دعم متجدد إلى ائتلاف الجماعات المسلحة بهدف التوقيع على خطة العمل الرامية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، ولتنفيذ الخطة. وسيظل أيضاً التركيز منصبا، على سبيل الأولوية، على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة غير الحكومية والقوات الدولية في مالي فيما

يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، وعلى رصد الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

26 - ستواصل البعثة تقديم الدعم في استعادة سلطة الدولة وبسطها، وفي إعمال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء البلد، مع التركيز على تمكين المنطقتين الشمالية والوسطى والإدارات المؤقتة من أداء مهامها بفعالية، مما سيسهم في جهود تحقيق الاستقرار في منطقة الوسط. وعلى الصعيد الوطني، في سياق ميثاق وخريطة طريق العملية الانتقالية، ستولي البعثة الأولوية أيضا للمساعدة التقنية الأساسية، بالتنسيق مع الجهات الشريكة من أجل إجراء إصلاحات قانونية في مجالات الإصلاح الدستوري والقوانين والأنظمة الانتخابية. وسيكون هذا التقدم على الصعيد الوطني أساسيا لنجاح العملية الانتقالية وتوسيع نطاق سلطة الدولة وسيادة القانون في جميع أنحاء مالي.

27 - وفي ضوء فترة الانتقال السياسي الهشة وعدم الاستقرار في تمثيل سلطة الدولة، سيتعين النظر بعناية في تقديم الدعم إلى السلطات الحكومية، مع وضع نهج مكيفة حسب الظروف المحلية في كل من منطقتي الوسط والشمال. وستعيد البعثة المتكاملة تحديد السلطات المحلية التي سيتعين تقديم الدعم لها، وستعيد تقدير الكيفية التي يتعين أن تدعم وفقها من أجل كفالة مشروعية نهج البعثة واتساقه.

28 - وفي حين ستقوم الحكومة الانتقالية بإجراء إصلاحات مؤسسية لاستعادة سلطة الدولة الوطنية، فإن زيادة نشر السلطات المدنية والقضائية وتشغيلهما ستعتمد على تنفيذ هذه الإصلاحات. وستقوم البعثة المتكاملة، تمشيا مع ولايتها ودعما لميثاق العملية الانتقالية واتفاق السلام، بتجديد استعدادها لتقديم الدعم في نقل خدمات الدولة إلى الإدارات المحلية اللامركزية أو غير المتمركزة، وتفعيل الإدارات المؤقتة على جميع المستويات (المستوى الإقليمي، ومستوى الدوائر، والمستوى البلدي). وستواصل البعثة المتكاملة أيضا دعمها لتنمية قدرات المسؤولين المحليين (المحافظون ونواب المحافظين ومساعدو المحافظين) في شمال البلد ووسطه فيما يتصل بخدمات الإدارة العامة الرئيسية، وحماية المدنيين، والتماسك الاجتماعي، واللامركزية. وتمشيا مع اتفاق السلام، ستقدم أيضا البعثة المتكاملة الدعم مجددا لمشاركة الحكومة المحلية مشاركة فعالة في إطار المنطقة الإنمائية الشمالية، بالتعاون مع الجهات الشريكة المعنية.

29 - وفي وسط مالي، ستواصل البعثة المتكاملة أيضا دعمها للسلطات الحكومية والمحلية في تنفيذ استراتيجية الحكومة التي تقوم على أسس سياسية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي. وستعمل البعثة مع المؤسسات الوطنية والمحلية لبسط سلطة الدولة في المنطقة الوسطى من البلد، من خلال نشر قوات الدفاع والأمن المالية وتفعيلها بالكامل، إلى جانب تقديم الدعم التقني والبرنامجي للعدالة وسيادة القانون. ومن اللازم إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها من أجل تهيئة بيئة مواتية لعودة الإدارة المدنية إلى وسط البلد وإلى شماله أيضا. وسيكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لتيسير زيادة حضور نظام العدالة الجنائية وقدرته على مكافحة الإفلات من العقاب، فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وستواصل البعثة تعزيز فعالية مؤسسات سلسلة العدالة الجنائية في مالي، بما في ذلك السجون، باعتبارها شرطاً مسبقاً حاسماً لتعزيز الثقة بين السكان المحليين والجهات الفاعلة الحكومية في مجالي العدالة والأمن.

30 - وسينصب التركيز بوجه خاص على رصد سير عمل نظام القضاء العسكري. وستبذل جهود متزايدة لمكافحة الإفلات من العقاب، مع تقديم الدعم التقني للسلطات القضائية بشأن احتجاز الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة بالإرهاب والفظائع الجماعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحقيق معهم ومحاكمتهم، فضلاً عن رصد كيفية معالجة القضاء للحالات ذات الدلالات الرمزية، بما في ذلك العنف القبلي في وسط البلد. وستواصل البعثة إيلاء الأولوية لتقديم الدعم في مكافحة انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بتقديم الأفراد المتهمين بارتكاب المذابح التي أودت بحياة مئات المدنيين في عامي 2019 و 2020 إلى العدالة وإجراء ما ينبغي إجراؤه من محاكمات.

31 - وسيظل عدم وجود استراتيجية شاملة بقيادة وطنية بشأن بسط سلطة الدولة يتطلب من البعثة ومختلف الجهات الفاعلة الحكومية والمحلية التفاوض بشأن المضمون والنهج المتبعة في بسط سلطة الدولة، وهذا يعوق استدامة ما يُبذل من جهود. وستعمل البعثة مع الحكومة الانتقالية ومع الجهات الشريكة الوطنية والمحلية على وضع نهج فعال ومتكامل في هذا المجال ذي الأولوية. ويقتضي هذا الأمر التركيز أيضاً على القدرات الوطنية في المؤسسات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، لا تزال دولة مالي تواجه تحديات كبيرة في نشر موظفي الإدارة المدنية في وسط البلد وشماله على حد سواء، ويرجع ذلك جزئياً إلى الشواغل المتعلقة بالأمن المادي. وعلى الرغم من أن الحرس الوطني مكلف بتوفير الأمن المادي للمؤسسات الحكومية، والمسؤولين المنتخبين، والمؤسسات الإدارية، فقد صُرفت قدراته بدلاً من ذلك في دعم عمليات قوات الدفاع والأمن المالية. وقد يتطلب هذا النقص في المدى القريب في القدرات الأساسية للدولة في مجالي الشرطة وسيادة القانون زيادة التدخل بأنشطة الشرطة التابعة للبعثة المتكاملة لتقديم الدعم في حماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق الاستقرار، من خلال بناء الثقة بين السكان والمجتمع المدني وممثلي الدولة.

32 - وستواصل البعثة المتكاملة تكثيف تركيزها على التخطيط المتكامل والاضطلاع بولايتها على نحو متكامل، وعلى تقييم الأداء والمساءلة من خلال العنصر العسكري وعنصر الشرطة ومن خلال النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، بالتكامل مع الأدوات الأخرى للإبلاغ عن الأداء، وإجراء رقابة وثيقة على تنفيذ تفويض السلطة، تكون مقترنة بتدابير لتخفيف المخاطر. وستواصل قيادة البعثة المتكاملة تقديم الدعم في المواءمة بين النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وغيره من أدوات التخطيط والأداء الرئيسية للبعثة لدعم عمليات صنع القرار، والسعي إلى تحقيق ذلك وتتبع ما يحرز من تقدم في الاضطلاع بالولاية.

33 - وستواصل البعثة المتكاملة بذل كل الجهود اللازمة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين، وتعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في المهام المنوطة بها، ومراعاة وإدارة الآثار البيئية لعملياتها، وتعزيز سلوك أفراد البعثة بواسطة تطبيق صارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعزز البعثة أيضاً الشراكات من خلال تدابير عملية لزيادة التعاون والتكامل مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

مبادرات دعم البعثة

34 - يشمل مقترح الميزانية للفترة 2022/2021 مبادرات لدعم البعثة تعكس استمرار تنفيذ خطة تكييف البعثة بكاملها. وبالإضافة إلى ذلك، صُممت المبادرات المقترحة بحيث تدعم الأولويتين الاستراتيجيتين

المبينتين في قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، وتحسن من أمن حفظة السلام، وتتيح الدعم خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية.

35 - وفي حين أكملت البعثة عددا من مشاريع البناء التي اقتضتها عملية إعادة تنظيم الأفراد النظاميين دعما لتكيف القوة، ستواصل البعثة تطوير المرافق والهياكل الأساسية اللازمة لتيسير جميع العمليات الجديدة لنشر أفراد الوحدات النظامية، فضلا عن إعادة نشر وحدات القوة والمعدات المملوكة لها داخل منطقة البعثة في غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي.

36 - وعلى وجه التحديد، ترتبط طائفة واسعة من أنشطة التشييد المقترحة في تمبكتو وغاو وموبتي ارتباطا مباشرا بمفهوم تكيف البعثة وتعزيز القدرة العملياتية للبعثة، وتشمل الأنشطة المقترحة الاحتياجات المتعلقة باستخدام قدرات الإنذار المبكر واحتياجات الفرقة المتنقلة للعمليات الخاصة من أجل تعزيز القدرة على الاستجابة. وتشمل المشاريع المقترحة بناء مكاتب وأماكن إقامة إضافية، وتحسين أماكن المعيشة والعمل القائمة لجميع أفراد البعثة، وإقامة الهياكل الأساسية الحيوية لنشر وصيانة أعتدة التنقل جوا والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

37 - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة استكمال توفير أماكن الإقامة للأفراد النظاميين والمدنيين الحاليين والجدد، وستشرع في عملية توحيد مقاييس أماكن الإقامة الآمنة المعززة وتوفيرها لجميع فئات أفراد البعثة في جميع المعسكرات على صعيد المناطق. وسيتم إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لاستيعاب زيادة القوات المنتشرة بما يصل إلى 300 جندي في باماكو من أجل تلبية احتياجات خطة الإجلاء لأسباب أمنية التي وضعتها البعثة.

38 - وهذا يشمل توسيع المعسكرات القائمة بسبب إعادة نشر القوات في مواقع مختلفة، ولا سيما غاو وكيدال وموبتي، في إطار خطة تكيف البعثة. وفي تمبكتو وموبتي، حيث تشمل خطة تكيف البعثة عمليات إعادة نشر داخلية، سيلزم تجديد المرافق القائمة وإعادة تصميمها. وهذا يشمل تجديد المنشآت والتصليلات وأي بدائل قد تكون ضرورية، بما في ذلك تحديث الخدمات القائمة. وستستمر، في الفترة 2021/2022، عمليات تطوير المعسكرات الجديدة في غاو وكيدال وموبتي التي بدأت خلال الفترتين 2019/2020 و 2020/2021، للتعويض عن حالات التأخر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والعملية المطولة لتخصيص حكومة مالي للأراضي المطلوبة. أما التحسينات الأمنية للهياكل الأساسية في المعسكرات القائمة، مثل المخابئ وتجهيزات مراقبة الدخول والدفاعات المحيطة، التي تمت الموافقة عليها للفترة 2020/2021، بما في ذلك عمليات اقتناء المواد والتركييب والخدمات، والتي كانت فقد أُرجئت بسبب جائحة كوفيد-19، فإنها ستُنفَّذ خلال الفترة 2021/2022. وهذه المشاريع مُدرجة في مقترح الميزانية.

39 - والتزاما بسياسة الأمم المتحدة البيئية، ستواصل البعثة تحسين مرافق معالجة الرواسب الطينية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في باماكو وغاو وتمبكتو وكيدال وموبتي بهدف معالجة المسائل البيئية. وسيُبذل المزيد من الجهود من أجل تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري لتلبية الاحتياجات من الطاقة، ولا سيما بالنظر إلى أن إثبات الجدوى بالاستناد إلى حالة الاختبار في سبيله إلى التنفيذ في الفترة 2020/2021. وستواصل البعثة تخضير المعسكرات، وستكفل، بدعم من المقر في مجال تقييم المياه الجوفية، تحديد الموارد المائية الوفيرة وسبل إدارتها لضمان استدامة المعسكرات الموجودة في المواقع النائية نسبيا.

40 - وستتشي البعثة قدرات استشفائية لوحدة طبية من المستوى الثاني في موبتي، وستتقل القدرات الحالية في مجال جراحة السيطرة على الضرر/الصددمات من موبتي إلى ميناكا، بما في ذلك نشر فريق للإجلاء الطبي الجوي، لتحسين إمكانية حصول أفراد البعثة على الخدمات الطبية في ميناكا.

41 - وتعتزم البعثة إبرام عقد من عقود الإنجاز الكلي للتزود بالوقود بحلول آب/أغسطس 2021، مع تعزيز الشروط التي تلائم احتياجاتها التشغيلية المتزايدة. وتشمل التحسينات تعبئة مرافق تخزين إضافية، واستعمال ناقلات وقود ذات قدرة عالية على التنقل، وتقوية القدرة على استعادة القدرة على العمل، وهو أمر ضروري للتعامل مع تدهور الأوضاع على طرق الإمداد وتزايد التهديدات التي تواجه قوافل النقل. ويستند هذا الشرط إلى الاحتياجات الفعلية على أرض الميدان والدروس المستفادة من العمليات الفعلية، حيث زادت المخاطر التي تعرضت لها القوات التي كانت ترافق القوافل.

42 - وفي الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021، ستواصل البعثة المتكاملة تحسين حماية معسكراتها في المناطق. وستتشر البعثة نظاماً تكنولوجية إضافية، مثل نظم حراسة المعسكرات ومراقبة الدخول، في أغيلهوك وأنسونغو وبر وكوندام ودوينترا، ونظاماً لكشف التسلل في محيط مطار غاو، ومنظومات مضادة للمنظومات الجوية غير المأهولة في جميع معسكراتها، وذلك لزيادة سلامة أفراد البعثة المتكاملة وأمنهم، من جهة، ومن جهة أخرى للإفراج عن القوات المخصصة حالياً لحماية المعسكرات لتقوم بأنشطة عملياتية تتصل مباشرة بتنفيذ الأولويات الأساسية للولاية، مثل حماية المدنيين.

43 - وستواصل البعثة تعزيز القوات الجوية وما يتصل بها من هياكل أساسية (طائرات عمودية متوسطة للأغراض العامة، وطائرات عمودية مزودة بأسلحة خفيفة، ووحدات استخبارات ومراقبة واستطلاع مأهولة وغير مأهولة)، عن طريق توسيع مواقع الطائرات، ومنشآت إيداع معدات التحكم الأرضية، والمدارج، وتوسيع محطات وقوف الطائرات، والأسطح الصلبة، والمنشآت الخاصة بتخزين الوقود، والحظائر المضبوطة الحرارة، وحيز للمكاتب في غاو وموبتي وكيدال. وستكون مرافق تخزين الذخائر مركزية، وستُعزز مرافق مكافحة الحرائق من أجل زيادة تعزيز سلامة أفراد البعثة وأمنهم، ولا سيما الأفراد النظاميون، وتقليل المخاطر الناجمة عن انفجار الذخائر بطريقة غير مقصودة. ودعماً لاحتياجات الطيران اللازمة لتحسين الوصول إلى المواقع النائية وزيادة القدرة التشغيلية في عمليات البعثة في أقصى المناطق الشمالية (كيدال وتيساليت وأغيلهوك)، سيكمل المطار الجديد في كيدال وسيجري إصلاح المطار الموجود في تيساليت وصيانته. وستُجدد مواقع هبوط الطائرات العمودية في أماكن نائية أخرى أو تُحسن بأسطح خرسانية وتُوفر الإضاءة لتيسير العمليات ليلاً. ومن المقرر إنشاء عدة مستودعات جديدة وتصلح المستودعات القائمة وتحديثها.

44 - وستواصل البعثة، بالتعاون مع نظرائها في المقر، استكشاف حلول تكنولوجية مبتكرة جديدة وسبل الحصول على خدمات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المثلى، ونماذج التسعير، وتوحيد مقاييس المنظومات الجوية غير المأهولة أو المنصات المأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع.

45 - ويمثل تحسين الربط بالإنترنت في جميع معسكرات البعثة المتكاملة مطلباً بالغ الأهمية لإتاحة الاستخدام الفعال لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والخدمات السحابية. ومن شأن زيادة عرض النطاق الترددي الساتلي، وتحسين كفاءة الشبكة من خلال تنفيذ شبكة موسعة مصممة ببرامجيات، وتطبيق حلول التطوير الطويل الأمد أن تعزز القدرة على الاتصال الإلكتروني داخل المعسكرات. وبالإضافة إلى

ذلك، ستواصل البعثة تحديث هياكلها الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في باماكو لدعم الموظفين العاملين عن بعد من منازلهم أثناء الحجر الصحي واحتياجات وغيرها من الأحداث غير المتوقعة.

46 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021 تغييرات في ملاك موظفي البعثة في سياق استعراض إعادة تنظيم الوظائف على نطاق البعثة في إطار خطة تكييف البعثة، ولمعالجة الاحتياجات التشغيلية المتغيرة. ويلزم إعادة ندب المهام وإعادة تصنيفها وتحويلها ونقلها من أجل تحقيق إعادة تنظيم الوظائف عموماً في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، تهدف التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين إلى تعزيز إدارة التوجيه التنفيذي، وتهدف هذه التغييرات ضمن عنصر الدعم إلى الاعتراف بالمهام الجارية التي تعتبر ذات أهمية حاسمة للدعم التشغيلي الطويل الأجل وكفالة الإشراف الكافي. وستواصل البعثة، من خلال هذا المقترح، بذل جهودها من أجل تعيين مرشحات مؤهلات بنجاح لضمان التوازن الجنساني.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

47 - يكتسي التعاون مع الجهات الشريكة على الصعيد الإقليمي أهمية بالغة لتنفيذ ولاية البعثة. فمن خلال لجنة متابعة الاتفاق، التي تتألف من أعضاء فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر، وكذلك الجهات الشريكة الإقليمية والدولية لمالي، ستواصل البعثة القيام بدور هام في المساعدة على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. وستتجز الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك الأطراف التي تركز على الدعم الأمني، ولاية كل منها من خلال تنفيذ أنشطة مختلفة، ولكنها متكاملة، من أجل تعزيز السلام والأمن في مالي. وفي ضوء عملية الانتقال السياسي الوطنية والأولويات التي حددتها حكومة مالي في ميثاق العملية الانتقالية، فإن هذا التعاون يكتسي على الصعيد الإقليمي أهمية إضافية لضمان الدعم المنسق.

48 - وسيظل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وبعثاته، وكذلك الجزائر وفرنسا ودول من المنطقة دون الإقليمية، جهات شريكة رئيسية في دعم عملية الانتقال السياسي وعملية السلام. وخلال الفترة 2022/2021، ستواصل البعثة المتكاملة أيضاً العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحكومات المنطقة لتحسين التحليل السياسي والأمني الإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات. وسيوسع نطاق هذا التعاون أيضاً، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ليشمل المسائل المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تمشياً مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

49 - وستواصل البعثة عقد اجتماعات هيئة التنسيق في مالي من أجل تعزيز التنسيق العملياتي وتحسين أساليب تبادل المعلومات والاستخبارات، مع تركز على التهديدات التي تمثلها الجماعات الإرهابية، بين القوات الوطنية والدولية في مالي. وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز تنسيق العمليات مع قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الفرنسية، وستواصل كذلك التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات، في مسعى لزيادة التكامل وتعزيز التركيز على ولاية كل منها. وفي المنطقة الوسطى، ستواصل البعثة والاتحاد الأوروبي توثيق التعاون وزيادة التكامل فيما يُبذل من جهود دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار.

50 - وستظل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قوة حاسمة في مكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة والجريمة المنظمة. فخلال الفترة 2022/2021، ستواصل البعثة دعم القوة

المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تمشياً مع ما أوصى به مجلس الأمن في قراراته 2391 (2017) و 2531 (2020). وستواصل أيضاً الآلية الثلاثية التي تتألف من القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، عقد الاجتماعات لتحديد الأولويات والتحديات والحلول، بما في ذلك بهدف ضمان التمويل الفعال والمستدام والمضمون للقوة المشتركة.

دال - الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

51 - ستواصل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي اعتمد في شباط/فبراير 2019، والذي يحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة وأولوياتها المشتركة. وبالتكامل مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وخطة الاستجابة الإنسانية، سيواصل الإطار الاستراتيجي المتكامل توفير الإطار العام للتخطيط لاستجابة الأمم المتحدة بصورة أكثر تماسكاً وتكاملاً وفعالية من حيث الموارد إزاء الحالة الشديدة الدينامية والمتطورة باستمرار. وفي الفترة 2020/2021، كان من المتوخى إجراء استعراض منتصف المدة للإطار على أساس مشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري بهدف تقييم تنفيذه، وتحديد الإنجازات والتحديات الرئيسية، وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً.

52 - وتمشياً مع الرؤية العامة والأولويات المشتركة المبينة في الإطار، اتخذت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عدة مبادرات لدعم عملية السلام في الشمال وتحقيق الاستقرار في الوسط، مما يكفل تحديد المسؤوليات على أساس القدرة التشغيلية، والميزة النسبية، والتقسيم الواضح للمهام. وستواصل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، تقديم الدعم في تنفيذ استراتيجية وطنية بقيادة سياسية من أجل إعادة إرساء وجود الدولة وسلطانها واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولحماية المدنيين والحد من العنف القبلي في وسط مالي. وتمشياً مع الإطار الاستراتيجي المتكامل وخطط الأمم المتحدة المتكاملة من أجل المنطقة الوسطى، ستواصل البعثة تنفيذ خطط العمل الإقليمية المتكاملة بهدف مواءمة النهج والأولويات وتنسيقها وترتيب تسلسلها في مناطق محددة من أجل التصدي بفعالية لمختلف ديناميات النزاع في المنطقة.

53 - وسيواصل فريق الأمم المتحدة المتكامل المعني بالانتخابات القيام بدور حاسم في دعم تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات خلال الفترة 2021/2022. وستقدم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم للمرأة الدعم التقني والعملي والأمني لضمان توفر ما يلزم من المشاركة السياسية والجهود الأمنية لهيئة بينة مواتية لتنفيذ الترتيبات الانتقالية، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والدستورية والعملية الانتخابية. وسيواصل الفريق المتكامل للانتخابات تشجيع مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية باعتبار ذلك خطوة رئيسية نحو إقامة الحوكمة الشاملة للجميع.

54 - وستزيد البعثة من تنسيقها وتكامل جهودها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للنهوض بتمكين المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية، بما يكفل ألا يُقوّض خلال فترة الانتقال السياسي التقدم الكبير المحرز من حيث مشاركة المرأة في عملية السلام والحياة السياسية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة. وستواصل البعثة التشجيع على اعتماد الاستراتيجيات التي تعزز حماية المرأة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الأطفال. وستقوم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع الجهات المعنية الرئيسية،

مثل الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والحوكمة الرشيدة وتهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية ولعودة المشردين داخلياً واللاجئين عودة طوعية آمنة تحفظ كرامتهم، أو إدماجهم محلياً أو إعادة توطينهم. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة العمل في تكامل مع البنك الدولي على تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على دعم عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية اجتماعياً واقتصادياً على المدى البعيد.

55 - وتمشيا مع الأمر التوجيهي للأمين العام بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية الصادر في شباط/فبراير 2019 وقرار مجلس الأمن 2480 (2019)، وُضع جدول زمني للمرحلة الانتقالية بدعم من الفريق المشترك للمرحلة الانتقالية التابع لإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2020، صادق منتدى كبار القادة على الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، ويركز الجدول الزمني على تعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل باعتباره أداة تمكين أساسية وأداة تنسيق لتعزيز ومواءمة قدرات الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية من أجل النقل التدريجي للمسؤوليات في القطاعات ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية. ويتضمن الجدول الزمني المواعيد والمراحل الرئيسية، ومنها إجراء تحليل للنزاع من منظور الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين على المدى الطويل، وإنجاز دراسة لتحديد قدرات الجهات الشريكة والمجالات التي يتعين تعزيزها بهدف تسليم المهام في نهاية المطاف. وستعتمد البعثة خلال الفترة 2022/2021 على هذه الجهود وستواصل تعزيز التخطيط والتنفيذ المتكاملين مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة المعنية لمواصلة زيادة التكامل والنهوض بالتخطيط للمرحلة الانتقالية. وتمشيا مع القرار 2531 (2020)، ستواصل البعثة التنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الوطنية والدولية من أجل نقل المسؤوليات الأمنية على مراحل وتدرجياً استناداً إلى خريطة الطريق الطويلة الأجل.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

56 - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

57 - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
أ ع م	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	متطوعو الأمم المتحدة
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
1	—	3	2	2	8	2	2	—	10
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
1	—	3	2	2	8	2	2	—	10
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)									
1	—	2	1	1	5	2	2	—	7
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
1	—	2	1	1	5	2	2	—	7
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)									
1	—	2	—	—	1	4	2	—	6
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
1	—	2	—	—	1	4	2	—	6
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									
مكتب رئيس الموظفين									
—	1	16	23	9	49	11	23	83	23
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
—	1	16	23	9	49	11	24	84	24
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	1
صافي التغير (انظر الجدول 2)									
شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام									
—	1	4	6	5	16	50	5	71	5
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
—	1	4	6	5	16	50	5	71	5
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									
فريق السلوك والانضباط									
—	1	2	2	1	6	1	1	8	1
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
—	1	2	2	1	6	1	1	8	1
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									
رؤساء المكاتب الميدانية									
—	4	3	—	4	11	8	—	19	—
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
—	4	3	—	4	11	8	—	19	—
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير									

الموظفون الدوليون									
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	الوطنيون ^(أ)	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	1	1	1	1	1	1	1	1
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	3	7	33	34	23	100	76	31	207
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	3	7	33	34	23	100	76	32	208
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	1	1

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة مؤقتة واحدة

مكتب رئيس الموظفين

الجدول 2

الموارد البشرية: وحدة مجلس التحقيق

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1+	م أ م	مساعد في مجلس التحقيق	إنشاء	في باماكو
1+		(انظر الجدول 1)		

58 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة مجلس التحقيق من 5 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 1 ف-3، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 من متطوعي الأمم المتحدة) ويستعرض الحوادث التي تقع في البعثات الميدانية بغرض تحديد الثغرات التشغيلية والإجرائية وثغرات السياسات، إلى جانب تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين المساءلة المالية والإدارية. وتستخدم مجالس التحقيق أيضاً كأساس لاستعراض المطالبات المقدمة من أفراد الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأطراف الثالثة ضد المنظمة. وفي هذا الصدد، تشكل وحدة مجلس التحقيق عنصراً أساسياً في إطار المساءلة المؤسسية، حيث يتيح ما تخلص إليه من نتائج واستنتاجات لإدارة البعثة استخلاص الدروس التي تكفل منع تكرار الحوادث والتقليل من عواقبها إلى أدنى حد عن طريق إصدار توصيات تعالج المخالفات.

59 - وبالنظر إلى أن الحوادث في البعثة زادت عدداً وتعقيداً على مر السنين وتضاعف عددها بين عامي 2019 و 2020، أصبح من الأهمية بمكان تعزيز وحدة مجلس التحقيق من أجل مساعدة القيادة في اتخاذ ما يلزم من قرارات لتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة والحد من عدد الإصابات والوفيات في المستقبل في

صفوف أفراد البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت إجراءات جديدة من إجراءات التشغيل الموحدة في عام 2020، وأدى ذلك إلى زيادة مسؤوليات وحدة مجلس التحقيق.

60 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة ثابتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 2.

العنصر 1: دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي

61 - ستركز البعثة جهودها على تقديم الدعم إلى الحكومة الانتقالية الوطنية في تنفيذ العملية الانتقالية الممتدة 18 شهراً. ومن المتوقع أن تسهم هذه العملية في إحراز تقدم في الإصلاح الدستوري وخطة اللامركزية، وأن تنتهي بإجراء استفتاء دستوري وطني فضلاً عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وطنية في عام 2022. وستركز البعثة جهودها على تيسير عملية انتقال سياسي شاملة للجميع تعزز المشاركة الوطنية في تنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة والالتزام بهما: تنفيذ اتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى. ودعماً لعملية الانتقال على الصعيد الوطني، ستشجع البعثة إجراء عملية سياسية شاملة للجميع تتحقق فيها مشاركة واسعة النطاق من القادة السياسيين والجيش والعمالة المنظمة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية.

62 - وفي هذا السياق الذي تميزه عملية الانتقال السياسي، يظل تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة، وهو إلى ذلك، باعتباره جزءاً من ميثاق العملية الانتقالية الوطنية، يوفر الإطار اللازم للإصلاحات المؤسسية التي تمس الحاجة إليها. وستركز جهود المساعي الحميدة على ضمان تجديد التزام الأطراف، بما في ذلك التزام الحكومة الوطنية الانتقالية، بأحكام اتفاق السلام وخريطة الطريق الشاملة المتصلة به. وسيستلزم ذلك مواصلة تقديم الدعم إلى لجنة متابعة الاتفاق، بما في ذلك من خلال أمانتها، واللجان الفرعية المواضيعية الأربع، وأي آلية أخرى للإدارة يمكن أن تتفق عليها الأطراف المالية في الوقت المناسب دعماً لتنفيذ اتفاق السلام، فضلاً عن تنفيذ ما أسفرت عنه حلقة العمل الرفيعة المستوى من توصيات بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام وآلياتها.

63 - وسيستمر التركيز - على سبيل الأولوية - على تيسير الحوار الشامل للجميع والمشاركة الفعالة في هيئات وعمليات الإدارة الانتقالية من الأحزاب السياسية والحركات الموقعة ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما رابطات النساء والشباب والقيادات الدينية والنقابات العمالية والجهات المعنية الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستدعم البعثة المبادرات التي تكفل مواصلة المشاورات والمناقشات السياسية والاجتماعية والمجتمعية والدينية والاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. وسينصب التركيز أيضاً على مواصلة تقديم الدعم للدور النشط الذي تضطلع به الشبكات والقيادات النسائية في آليات رصد اتفاق السلام، وبشكل أعم، في العمليات السياسية.

64 - وستعنى البعثة بوجه خاص بتسليط الضوء على ما يمكن مواصلة تنفيذه من التدابير ذات الأولوية المقررة في اتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي، خلال فترة العملية الانتقالية الوطنية الممتدة 18 شهراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم البعثة المتكاملة الدعم السياسي والتقني واللوجستي لمؤسسات دولة مالي وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والحكومية الوطنية فيما تبذله من جهود للنهوض بإعادة التنظيم الإقليمي والنجاح في تنظيم عمليات انتخابية حرة ونزيهة فيما يتعلق بالاستفتاء على الدستور، فضلاً عن الانتخابات التشريعية والرئاسية الوطنية. وستستند البعثة فيما تقدمه من دعم للانتخابات الوطنية في عام 2022 إلى الأساس الذي تم إرساؤه من خلال دعمها للانتخابات التشريعية لعام 2020. وستساهم

البعثة المتكاملة من خلال فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل (الذي يتألف من قسم الشؤون الانتخابية في البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) في بناء القدرات الانتخابية الوطنية، بما في ذلك تدريب وتجهيز موظفي الانتخابات لمساعدة السلطات الإدارية المحلية في الاضطلاع بالمهام التقنية واللوجستية. وستدعم البعثة المتكاملة أيضاً تنفيذ نظام الأمن الوطني قبل وأثناء وبعد تنظيم جولتي الانتخابات التشريعية. وستركز البعثة فيما تقدمه من مساعدة انتخابية على ما يلي: (أ) تحسين الظروف الأمنية المواتية لتنظيم الانتخابات؛ (ب) تقديم الدعم التقني والأمني؛ (ج) تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمليات الانتخابية. وستقدم أيضاً مساعدة استشارية لاستكمال عملية إعادة التنظيم الإقليمي من أجل تهيئة فرص متكافئة للتنافس في جميع أنحاء البلد.

65 - وبالنظر إلى التوترات التي اتسمت بها العمليات الانتخابية في أعوام 2012 و 2018 و 2020، فإن احتمال اندلاع احتجاجات في المستقبل لا يزال قائماً ويمثل خطراً كبيراً يهدد بزعة الاستقرار إذا لم تتحقق استعادة الثقة في مؤسسات الحكم فعليا. ولضمان نجاح العمليات الانتخابية بحيث تعطي انطباعاً على نطاق واسع بأنها كانت حرة ونزيهة، ستعطي الأولوية أيضاً لإحراز المزيد من التقدم اللازم في إصلاح الإطار القانوني للانتخابات. فعلى سبيل المثال، من شأن إصلاح إجراءات المحكمة الدستورية المتعلقة بالانتخابات أن يحد من ضعف المحكمة أمام الطعون التي تواجهها قراراتها في إدارة المنازعات الانتخابية. وستقدم البعثة أيضاً المساعدة إلى الحكومة الانتقالية لتنفيذ جميع الإصلاحات المطلوبة التي ستسبق الدورة الانتخابية المقبلة، وستستند في ذلك إلى جدول زمني واقعي للانتخابات يوضع على أساس مشاورات واسعة النطاق، مع إعطاء الأولوية للاستفتاء الدستوري، يليه التنظيم المشترك للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

66 - ووفقاً للهدف الاستراتيجي الثاني الذي أصدر به مجلس الأمن تكليفاً في قراره 2531 (2020)، وتمشيا مع أولويات ميثاق العملية الانتقالية الوطنية، ستواصل البعثة أيضاً تقديم الدعم المستمر لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي القائمة على أسس سياسية. وفي وسط مالي، ستواصل البعثة المشاركة في تيسير تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار من الناحية السياسية والتشغيلية والتقنية، وتشجيع الحوارات السياسية الشاملة للقبائل المتنازعة من أجل توسيع نطاق المشاركة وتحقيق قدر من الوئام السياسي الوطني. وسينصب التركيز على سبيل الأولوية في هذا المجال على تسخير إطار التوافق الذي وضعته حديثاً الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، وكذلك مواصلة دعم بناء توافق الآراء بين أطراف هذا الإطار. وبذلك ستسهم البعثة في تعزيز وتقوية الملكية الوطنية الشاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وشرائح سكان مالي في تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين للبعثة خلال الفترة الانتقالية.

67 - وستدعم البعثة لاحقاً، فيما يتعلق بالخطوات التالية ووفقاً لهدفها الاستراتيجيين، جهود اللامركزية بغرض تمكين السلطات المحلية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في وسط مالي، من تنفيذ ولاياتها بنجاح في سبيل تحقيق الاستقرار الإداري والاجتماعي والسياسي في جميع أنحاء البلد. وتمشيا مع ذلك، ستعمل البعثة المتكاملة أيضاً على تعزيز ودعم الإدماج الكامل والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عمليات الحوكمة على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي بهدف تعزيز ملكية الجهات المعنية للعمليات وتشجيع الدولة على ضمان أن يجري سكان مالي ثمار المرحلة الانتقالية وما بعدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل البعثة أيضاً دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار والتأثير فيها، ومن ثم تأمين دعم اجتماعي وسياسي على نطاق أوسع.

68 - وستواصل البعثة أيضا تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل زيادة إشراك المرأة وإدماجها والرفع من مشاركتها وتمثيلها على نحو كامل وفعال في العملية الانتقالية الوطنية والعمليات السياسية لما بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك في المسار المؤدي إلى تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين للبعثة. وسيعطى مزيد من الأولوية لزيادة مشاركة المرأة في آليات اتفاق السلام وفي المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب، بحيث ستستخدم العملية الانتخابية الوطنية للتشجيع على زيادة تمثيل المرأة في الحكومة والبرلمان. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى وزارة شؤون المرأة والشبكات النسائية في وسط مالي بشأن منع العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وستكفل التصدي لهذه الانتهاكات بشكل منسق وفعال عن طريق إتاحة الدعم في تقديم الخدمات إلى الناجين من خلال القائم من مراكز الخدمات المتكاملة.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-1 إحراز تقدم في إتمام عملية الانتقال السياسي نحو تحسين الحكم الديمقراطي الشامل للجميع في إطار النظام الدستوري، وتمشيا مع اتفاق السلام، بما في ذلك إجراء استفتاء دستوري وانتخابات رئاسية وتشريعية
- 1-1-1 بذل الممثل الخاص للأمين العام مساعييه الحميدة لدى الجهات المعنية الوطنية لتحقيق المشاركة الفعالة في تنفيذ خريطة طريق المرحلة الانتقالية
- 1-1-2 اختتام عملية الإصلاح الدستوري بإجراء استفتاء دستوري
- 1-1-3 زيادة تمثيل المرأة في البرلمان (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 28 في المائة)
- 1-1-4 انسجام القانون الانتخابي تماماً مع أحكام اتفاق السلام واتساقه مع المعايير الدولية في مجال الانتخابات (2020/2019: موافقة جزء من القانون؛ 2021/2020: 1؛ 2022/2021: 1)
- 1-1-5 تزويد جميع الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات بالأدوات والمعلومات التقنية اللازمة لتيسير تنظيم انتخابات سلمية ومفتحة وشاملة وخاضعة للمساءلة (2020/2019: 8؛ 2021/2020: 8؛ 2022/2021: 8)
- 1-1-6 المشاركة المتواصلة للنساء المرشحات في الانتخابات العامة (النسبة المئوية لمن يُنتخب من النساء المرشحات: 2020/2019: 28 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: 30 في المائة)
- 1-1-7 عدد البلديات التي تستفيد من الدعم التقني والأمني: (2020/2019: 703/703 بلديات؛ 2021/2020: 703/703 بلديات؛ 2022/2021: 703/703 بلديات)
- 1-1-8 زيادة مشاركة المنظمات النسائية في التحضير للانتخابات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 2؛ 2022/2021: 2)

1-1-9 زيادة عدد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الشباب في مجال منع العنف المتصل بالانتخابات (2020/2019): لا ينطبق؛
2021/2020: 2؛ 2022/2021: 2

1-1-10 اكتمال عملية إعادة التنظيم الإقليمي قبل تعديل حدود الدوائر الانتخابية، والتصويت على القانون ذي الصلة في الجمعية الوطنية (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1

النواتج

- بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك عقد اجتماعين مع الأحزاب السياسية واجتماعين مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك مع ممثلي الشباب والنساء والزعماء الدينيين
- تنظيم حلقتي عمل اثنتين لبناء قدرات المنظمات النسائية من أجل الرفع من مشاركتها في العمليات الانتخابية
- تنظيم 10 حلقات عمل مع الأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف وضع آليات لمنع العنف المتصل بالانتخابات
- تنظيم حلقتي عمل للمنظمات الشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى بذل المساعي الحميدة من أجل دعم عمليات الإصلاح الدستوري وضمان مشاركة تمثيلية في الاستفتاء الدستوري
- عقد 6 اجتماعات مع وزارة شؤون المرأة بغرض تفعيل آليات التنسيق الخمس (فرقة العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة المواضيع المعني بالشؤون الجنسانية؛ والفريق العامل الوطني المعني بدور المرأة في السلام والأمن؛ ومبادرة تسليط الضوء؛ والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني؛ ومبادرة FemmesMali2020) بهدف تعزيز وتحسين مشاركة المرأة وانخراطها وتمثيلها على نحو كامل وفعال في عملية السلام وعملية الانتقال السياسي
- تنظيم اجتماعات شهرية و 3 حلقات عمل لتقديم الدعم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ولا سيما من خلال الدعم اللوجستي، وإشراك المرأة في تنظيم الأيام المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، واستعراض خطة العمل الوطنية
- عقد 10 اجتماعات إقليمية لدعم الحوار الوطني المستمر، من أجل تجميع توصيات المجتمعات المحلية وإبلاغها بغرض استعراض الدستور
- تقديم الدعم التقني واللوجستي والتشغيلي لاستعراض الدستور وتنظيم استفتاء دستوري بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وطباعة 5 ملايين نسخة من الدستور الجديد
- تنظيم 10 حلقات عمل لتقديم الدعم في تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية من أجل تفعيل المناطق الجديدة التي أنشئت في عام 2012 لأغراض الانتخابات
- تنظيم حلقتي عمل للتشاور بغرض استعراض قانون الانتخابات واعتماد إطار قانون انتخابي جديد تُدرج فيه توصيات ومقترحات مختلف الجهات الفاعلة في العملية
- طباعة مليوني نسخة من: (أ) الإطار القانوني الجديد الذي ينظم الانتخابات؛ (ب) الدليل الجديد للتتبع المدني في مجال الانتخابات؛ (ج) دليل العاملين في مراكز الاقتراع في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية

- تنظيم اجتماعي مائدة مستديرة ودورتين تدريبيتين بهدف تمكين حكومة مالي من تبادل الأفكار بشأن الإصلاحات التشريعية والانتخابية المطلوبة وتنفيذها
- تنظيم 5 حلقات عمل بشأن بناء القدرات وتقديم المشورة التقنية لدعم هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تنفيذ برامج التثقيف المدني وتوعية الناخبين والتواصل قبل المناسبات الرئيسية للعملية الانتخابية
- تنظيم اجتماعات شهرية وحلقتي عمل رفيعتي المستوى مع هيئات إدارة الانتخابات والسلطات المحلية ووزارة العدل والمحكمة الدستورية في مالي بغرض تقديم التوجيه لإنجاح إدارة المنازعات الانتخابية
- تنظيم 6 حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها تشارك فيها هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن المالية والجماعات الموقّعة ووسائل الإعلام (حلقة عمل واحدة في كل موقع)
- تنظيم حلقة عمل واحدة على الصعيد الوطني تشارك فيها منظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب وقيادات المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والجهات الفاعلة السياسية، لإحاطة المشاركين علماً بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات في العمليات الانتخابية
- تنظيم 6 حلقات عمل مع أعضاء وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مالي والأحزاب السياسية في باماكو وموبتي وتمبكتو وغاو وميناكا وكيدال للمساعدة على تحديد المرشحين المحتملين للانتخابات وآليات الدعوة، حرصاً على مراعاة وجهات نظر واحتياجات وشواغل وأولويات النساء والشباب على جميع مستويات العملية الانتخابية، وعلى احترام القانون رقم 052-2015 الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 والذي ينص على تخصيص حصة 30 في المائة للنساء في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب أو التعيين
- نشر ما لا يقل عن 50 من الحراس المسلحين و 300 دورية لمساعدة قوات الأمن المالية في دعم العملية الانتخابية
- إعداد 4 مواد متعددة الوسائط، وتنظيم إحاطتين صحفيتين مخصصتين، وإجراء جولتين صحفيتين إلى المناطق، وإعداد ما لا يقل عن 10 مواد إذاعية، بما في ذلك المناظرات والمقابلات والبرامج و 60 إعلاناً إذاعياً (إعلانات للمنفعة العامة) لإطلاع المواطنين والناخبين الماليين على الإجراءات الانتخابية بهدف منع نشوب النزاعات التي تنشأ عن العملية الانتخابية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-1 دعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام بواسطة آليات منها أمانة لجنة متابعة الاتفاق
- 1-2-1 عقد جلسة عامة شهرية للجان الفرعية المواضيعية الأربع التابعة للجنة متابعة الاتفاق وإعداد التقارير (عدد الجلسات لكل لجنة فرعية: 2020/2019: 5؛ 2021/2020: 12؛ 2022/2021: 12)
- 2-2-1 قيام المراقب المستقل، المكلف بموجب اتفاق السلام بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والإبلاغ عنه، بتقديم تقارير منتظمة والمساهمة في استمرار تحاور الأطراف الموقّعة (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3)

1-2-3 تولي الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام ووزارة الوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية والمؤسسات الحكومية الأخرى المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام مهمة تنسيق الدعم الدولي (عدد اجتماعات التنسيق: 2020/2019: 6؛ 2021/2020: 12؛ 2022/2021: 12)

1-2-4 بذل الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لدى الجهات المعنية الوطنية خلال فترة الانتقال السياسي من أجل حل نقاط الخلاف (عدد اجتماعات بذل المساعي الحميدة: 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 6؛ 2022/2021: 7)

1-2-5 التنسيق المتواصل مع مختلف الشركاء/الجهات الفاعلة يسهم في عملية السلام، لا سيما في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (عدد المبادرات: 2020/2019: 2؛ 2021/2020: 4؛ 2022/2021: 5)

1-2-6 زيادة مشاركة المرأة في لجنة متابعة الاتفاق (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 31 في المائة)

النواتج

- تنظيم الدورات الشهرية للجنة متابعة الاتفاق والدورات الشهرية للجناح الفرعية المواضيعية الأربع، مع إسهام البعثة بتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك تنسيق الاجتماعات التحضيرية، إلى جانب نشر التقارير الشهرية لكل دورة وإدارة الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم 12 اجتماعاً تنسيقياً مع الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام وسائر الجهات المعنية المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم اجتماعات تنسيق شهرية مع فريق الوساطة الدولية والمجتمع الدولي وإصدار التقارير
- تنظيم اجتماعين مع الجهات الفاعلة في عملية نواكشوط واجتماعين مع منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، بحضور الدول الأعضاء في منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين
- تنظيم اجتماع بشأن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعماً لعملية السلام ودينامياتها الإقليمية
- عقد 6 اجتماعات تنسيقية و 3 حلقات عمل لتشجيع الشراكات وتعزيز قدرة المرأة في مالي على الإسهام في تنفيذ اتفاق السلام إسهاماً كاملاً وفعالاً، وللتوعية بدور المرأة في عملية السلام
- تنظيم حملات توعية وحملات عن طريق الإذاعة والوسائط المتعددة بشأن ولاية البعثة والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك 80 دورة لتوعية المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة الرئيسية في باماكو ووسط وشمال مالي، مع الاستعانة في ذلك بالمعلومات والمواد التعريفية؛ و 5 مواد متعددة الوسائط؛ ومناظرات إذاعية وبرامج ومقابلات يبلغ مجموعها 100 من أنشطة إنتاج البرامج؛ وتنظيم يوم السلام واليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة

- 1-3-1 زيادة عدد الاجتماعات بين السكان وهياكل الأمانة الدائمة للموازة مع زيادة تعاون الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمسؤولون المنتخبون والمجتمع المدني (بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والدينية)، ومشاركتها ومساهمتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الخاصة بوسط مالي والقائمة على أسس سياسية
- 2-3-1 تتعاون منظمات المجتمع المدني (بما فيها المنظمات النسائية والشبابية) في التحليل المشترك والبيانات المشتركة والأنشطة المشتركة من أجل تحسين رصد تنفيذ اتفاق السلام والمشاركة في تحسين الاستراتيجية القائمة على أسس سياسية فيما يتعلق بوسط مالي (2020/2019: 206؛ 2021/2020: 160؛ 2022/2021: 180)
- 3-3-1 الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي تمضي قدماً في تنفيذ آليات تحقيق الاستقرار على أساس خطة العمل، مع التركيز على ركيزتي الإدارة والاتصال، إلى جانب التعاون المستمر بين الهياكل ذات الصلة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 2)
- 4-3-1 إطار التنسيق الخاص بالأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي يؤدي وظائفه بالكامل ويعقد اجتماعات منتظمة على الصعيدين المركزي واللامركزي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 48 على الصعيد المركزي و 12 على الصعيد اللامركزي)

النواتج

- 4 اجتماعات بين السكان ومختلف هياكل الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، بما في ذلك المسؤولون المحليون المنتخبون حديثاً
- عقد اجتماعين لإقامة شراكة مستدامة بشأن تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار ينظمها مسؤولون محليون منتخبون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء والزعماء التقليديون والدينيون، من أجل تعزيز القيادة والملكية الوطنية في عمليات المصالحة الاجتماعية السياسية
- اتخاذ مبادرات فصلية لبناء الثقة من أجل زيادة فهم جميع شرائح السكان والجهات المحلية المعنية لاتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي بهدف منع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي وإدارتها، وتحسين العلاقات المدنية - العسكرية
- تنفيذ 10 أنشطة لدعم منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، والسلطات المحلية في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي
- عقد 3 اجتماعات على الصعيد الوطني و 81 دورة توعية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، لتعزيز شبكاتها وبناء القدرات من أجل كفاءة الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في مناطق باماكو وموبتي وميناكا وغاو وكيدال وتاوندي وتمبكتو

- تيسير عقد 12 جلسة مواضيعية عن طريق التداول بالفيديو للنساء والشباب من الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وإشراكهم في عملية السلام والمصالحة
- تنظيم 3 حلقات عمل لتعزيز الشراكات وتقوية قدرات نساء مالي من أجل المشاركة الكاملة والفعالة في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي بهدف تعزيز القيادة والملكية الوطنية في العمليات الاجتماعية السياسية
- عقد اجتماعات مصالحة شهرية مع الأطراف المعنية لدعم الحكومة في حل النزاعات في وسط مالي
- تنظيم حملات للتوعية بالعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والشبكات النسائية في منطقة موبتي

العوامل الخارجية

حدوث تغييرات في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية غير متوقعة في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ وتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتغييرات في الدعم المالي والسياسي المقدم من المجتمع الدولي لعملية السلام؛ وتغييرات في الجدول الزمني للانتخابات خلال فترة الانتقال السياسي وتنفيذ الإصلاح الدستوري وإعادة التنظيم الإقليمي؛ ومستوى التزام الأطراف باتفاق السلام وعملية تحقيق الاستقرار في وسط مالي

الجدول 3

الموارد البشرية: العنصر 1، دعم عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة في مالي

الموظفون الدوليون									
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	الميدانية	الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
شعبة الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	3	9	11	4	27	14	9	50
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	3	9	11	4	27	14	10	51
صافي التغير (انظر الجدول 4)	–	–	–	–	–	–	–	1	1
قسم الشؤون الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	3	3	1	8	5	5	18
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	3	3	1	8	5	5	18
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	4	12	14	5	35	19	14	68
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	4	12	14	5	35	19	15	69
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	1	1

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة مؤقتة واحدة

شعبة الشؤون السياسية

الجدول 4

الموارد البشرية: شعبة الشؤون السياسية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1+	م أ م	موظف معاون للشؤون السياسية	إنشاء	في ميناكا
1+		(انظر الجدول 3)		
المجموع				

69 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لشعبة الشؤون السياسية من 50 وظيفة، منها وظيفة واحدة (موظف للشؤون السياسية (ف-3)) في الوحدة الكائنة في ميناكا ويساعد شاغلها المكتب الإقليمي ليكون على علم دائم بالأحداث المتعلقة بالمسائل السياسية، بصفة عامة، وبثأثيرها على المنطقة، ولتنفيذ عملية السلام في مالي والاضطلاع بالمسؤولية المنوطة بالبعثة لتقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام في منطقة ميناكا وضمان الاتساق والانسجام في الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة على صعيد المنطقة.

70 - وفي ظل تزايد الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في مالي وتزايد عدد الجهات المعنية في ميناكا، صار الأمر صعباً للغاية على موظف الشؤون السياسية الوحيد أن يغطي جميع الأحداث والتفاعلات والتطورات السياسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن ميناكا منطقة جديدة في شمال مالي ولا يزال إنشاء العديد من هياكلها وعملياتها السياسية جارياً، ويتطلب ذلك توفير الدعم المناسب.

71 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة على النحو المبين في الجدول 4.

العنصر 2: حماية المدنيين والدعم الأمني

72 - ستعزز البعثة المتكاملة قدراتها ووضعها العام لدعم سلطات مالي في حفظ الأمن والاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع المسلح المحتمل أو الفعلي، وتعزيز حماية المدنيين، وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة تقضي إلى استعادة سلطة الدولة وبسطها وتفعيل قوات الدفاع والأمن المالية، مع التركيز بشكل خاص على وحداتها المعاد تشكيلها.

73 - وحماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية لسلطات مالي. وستواصل البعثة المتكاملة حماية المدنيين من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ورؤساء المكاتب الميدانية، وتوفير الحماية المادية، وتعزيز البيئة الحماة بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني. ودعماً للحكومة الانتقالية الوطنية، ستعمل البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع دوائر العمل الإنساني، على وضع تدابير تهدف إلى درء أو تخفيف ما يُكشف من مخاطر العنف ضد المدنيين وإعداد خطط استجابة متكاملة لمواجهة التهديدات. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز المشاركة المجتمعية وتقديم الدعم في بناء الثقة على الصعيد المحلي لتيسير ما تبذله سلطات مالي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جهود في الحوار والوساطة والمصالحة والتماسك الاجتماعي. وستوجه هذه الأنشطة نحو منع النزاعات القبلية والعنف المتصل بالانتخابات وإدارتها والحد منها، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع أفرقة دعم

المصالحة الإقليمية ولجان المصالحة البلدية التي أنشأتها وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، ودعماً لما تبذله حكومة مالي من جهود لتحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى.

74 - وستعمل البعثة المتكاملة على دعم الحكومة الانتقالية الوطنية فيما تبذله من جهود ذات أولوية لتنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالأمن في منطقة الشمال وكذلك لإعادة إرساء الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي في المنطقة الوسطى. وستقدم البعثة الدعم في تنفيذ خطة قوات الدفاع والأمن المالية الرامية إلى زيادة عدد الوحدات المعاد تشكيلها في شمال مالي والقوات النظامية المنتشرة في منطقتي الشمال والوسط، وستدعم أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز القدرات التشغيلية لتلك الوحدات. وهكذا، ستواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم في تشغيل قوات الدفاع والأمن المالية وقدراتها وفقاً للاتفاقات القائمة، على نحو يسهل زيادة انتشارها في الشمال والوسط. وستواصل شرطة البعثة المتكاملة أيضاً تقديم الدعم في نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال ووسط مالي عن طريق بناء القدرات والدعم التقني والعمليات المشتركة الرامية إلى حماية المدنيين، بما في ذلك حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وعلاوة على ذلك، ستقوم البعثة بالتخطيط والاستعداد لتنفيذ نقل القواعد إلى قوات الدفاع والأمن المالية، تبعاً لتطور الظروف السياسية والأمنية والتشغيلية واللوجستية.

75 - وستواصل البعثة أيضاً، تمشياً مع خطة تكييفها، اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرتها على الاستجابة. وباستخدام مركز القيادة الميداني الذي يعمل انطلاقاً من غاو، والذي لديه القدرة على نشر فرقته المتقلة للعمليات الخاصة في جميع مناطق مالي للتصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، سوف تحسن البعثة سبل وصول العناصر المدنية للاضطلاع بعملها. وستتخذ البعثة المتكاملة أيضاً مزيداً من الخطوات لزيادة قدرتها على التنقل ومرونتها وخفة حركتها وقدرتها على التصرف الاستباقي في منطقة الانتشار على نحو يعزز قدرة البعثة على الرد السريع من أجل التكيف مع بيئة العمليات المتغيرة، وعلى وجه الخصوص في وسط مالي. واستناداً إلى الجهود المبذولة في الفترة السابقة، سترفع البعثة المتكاملة من وتيرة العمليات ومدتها ونطاقها، لا سيما في المنطقة الوسطى، بما في ذلك استخدام قواعد العمليات المؤقتة، ودوريات المشاة الراجلة، والدوريات المنسقة مع قوات الدفاع والأمن المالية لتعزيز جهود حماية المدنيين ودعم أنشطة أفراد البعثة المدنيين، وكذلك أنشطة الشركاء في مجال التنمية والمجال الإنساني.

76 - وستعمل البعثة المتكاملة أيضاً على تعزيز تبادل المعلومات لدعم الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مناطق عملياتها على طول المناطق الحدودية بين مالي والبلدان المجاورة، بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، ومن خلال جهود التنسيق مع مكتب مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

77 - وستدعم البعثة المتكاملة الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن والمفوضية التابعة له في مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، مثل خطة عمل الفترة 2019-2021 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن لعام 2018، وسياسة الحدود الوطنية للفترة 2018-2022، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وستتبع البعثة أيضاً المساعدة الدولية المقدمة لإصلاح قطاع الأمن ضماناً لاتساق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، ضمن الإطار المحدد في اتفاق السلام. وسيحدد ما يُحرز من تقدم في العملية الأوسع نطاقاً الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن الإطار اللازم لبذل المزيد من الجهود في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

78 - وستواصل البعثة تقديم الدعم في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، واستيعابهم في قوات الأمن والدفاع المالية وإعادة نشر هذه القوات باعتبارها قوات الأمن والدفاع المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها. وستدعم البعثة المتكاملة أيضاً إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية والعملية المنتظمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمن فيهم المقاتلون الذين اعتُبروا غير مؤهلين خلال العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولم يتسن بعد إدماجهم.

79 - وستواصل البعثة تقديم دعم نوعي لتنفيذ الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ودعم قدرة السلطات الوطنية على متابعة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم تهدد استقرار عملية السلام، وخصوصاً مرتكبي جرائم متصلة بالإرهاب وجرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية. وبناء القدرة الفعالة على التحقيق مع الضالعين في الإرهاب والجريمة المنظمة ومتابعتهم قضائياً واعتقالهم بصورة آمنة لن يسهم في تعزيز سيادة القانون فحسب، وإنما سيعزز أيضاً اتباع نهج متمحور حول حقوق الإنسان في السعي إلى المساءلة عن تلك الجرائم المزعومة للاستقرار. وستعزز البعثة المتكاملة أيضاً القدرة والتعاون مع فرق التحقيق التابعة للوحدة القضائية المتخصصة، لا سيما فيما يتعلق بجمع الأدلة بغية دعم مكافحة الإفلات من العقاب، خصوصاً في وسط البلد.

80 - وستواصل البعثة استخدام برامج الحد من العنف المجتمعي بالتكامل مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستواصل البعثة دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ برنامج للإنعاش المجتمعي يهدف إلى تقديم الدعم في نزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي وتقكيها، لا سيما في المناطق الوسطى. وستدعم البعثة المتكاملة الحكومة الانتقالية في تنفيذ برنامج الإنعاش المجتمعي في المنطقة الوسطى، وسيشمل ذلك أنشطة قصيرة الأجل، مع التركيز على دعم الحكومة والشركاء الآخرين في تحديد فرص العمل القصيرة الأجل للشباب المعرضين للخطر والفئات الضعيفة الأخرى. وستواصل البعثة أيضاً تقديم المساعدة ذات الصلة لكفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وإدماجها في العمليات المذكورة أعلاه.

81 - وفي شمال البلد، تتوقع البعثة أن يوقع الائتلاف الجماعات المسلحة على خطة عمل مع الأمم المتحدة تتضمن تدابير ملموسة ومحددة زمنياً لمكافحة تجنيد الحركة المسلحة للأطفال واستخدامها إياهم، وأن تتخذ الخطة تنفيذاً كاملاً ابتداء من عام 2022. وستواصل البعثة أيضاً العمل مع تنسيقية الحركات الأزوادية بشأن خطة عملها لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم وتعريضهم للعنف الجنسي، التي تم توقيعها في عام 2017 وبدأ تنفيذها في أوائل عام 2019.

82 - ومع اتساع رقعة الخطر الذي يهدد المدنيين وأفراد الأمم المتحدة بسبب مخاطر المتفجرات وتزايد حدة هذا الخطر في جميع أنحاء مالي، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تزويد قوة البعثة المتكاملة بما يلزم من دعم للتخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تيسير حرية تنقل البعثة وشركائها في بيئة عالية المخاطر والحد من الخسائر البشرية في صفوف أفراد عمليات حفظ السلام. وسيستمر تركيز الجهود على زيادة تأهب وحدات البعثة النظامية وعلى بناء الاستدامة من خلال تنظيم دورات لتدريب المدربين. وتيسيراً لعمل جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين في المواقع الخطرة ولتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم، سيستمر تنظيم أنشطة ترمي إلى توعيتهم بالتهديدات المرتبطة بمخاطر المتفجرات وبآليات وإجراءات التخفيف من حدة هذه التهديدات. وسيسعى عنصر القوة التابع للبعثة إلى التغلب على هذه التهديدات المتصاعدة وتطهير طرق الإمداد الرئيسية من الأجهزة المتفجرة اليدوية

الصنع من خلال تنفيذ عمليات جديدة، وشراء معدات متطورة للتغلب على تهديدات الأجهزة المتفجرة من أجل تيسير الوصول إلى جميع أنحاء مالي. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز القدرة الوطنية على التخفيف من حدة خطر الأجهزة المتفجرة عن طريق تدريب الأفرقة الوطنية على التصدي بأمان لتهديدات الناجمة عن المتفجرات في جميع أنحاء البلد. وفي إطار جهود العملية الانتقالية، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشاركتها النشطة لدعم الحكومة الوطنية في وضع إجراءات متعلقة بالألغام بقيادة مالي من أجل حماية المدنيين من خطر الأجهزة المتفجرة. وستركز أيضاً على مواصلة تطوير قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة تهديدات الأجهزة المتفجرة من خلال تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة على الصعيد الوطني في مجال التوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-2 تحسين القدرة على كفالة استدامة الأمن في الشمال وحماية المدنيين في الوسط
- 1-1-2 إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية وإصلاحها وتأهيلها وإعادة نشرها في الشمال، وأيضاً نشر الوحدات التي تم إصلاحها في الوسط
- 2-1-2 عدد الوفيات والإصابات المسجلة في صفوف المدنيين من جراء العنف (2020/2019: 1 911؛ 2021/2020: 250؛ 2022/2021: 1 500)
- 3-1-2 عدد حوادث العنف المباشر ضد المدنيين أو التهديدات بتعرضهم للعنف المباشر (2020/2019: 1 324؛ 2021/2020: 550؛ 2022/2021: 1 000)
- 4-1-2 زيادة عدد أفرقة قوات الدفاع والأمن المالية المدربة والمجهزة لمواجهة مخاطر المتفجرات في وسط وشمال مالي (2020/2019: 29؛ 2021/2020: 32؛ 2022/2021: 34)
- 5-1-2 زيادة ما يُنشأ من اللجان الاستشارية الأمنية وتفعيلها والتفاعل معها في المنطقتين الشمالية والوسطى (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 4 لجان إقليمية؛ 2022/2021: إنشاء ما مجموعه 18 لجنة، منها 4 لجان إقليمية و 14 لجنة محلية)

النواتج

- عقد اجتماع تنسيقي شهري واحد لتحسين قدرة اللجنة التقنية للأمن على رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديد الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- تسيير 1 100 دورية عسكرية راجلة في مناطق النفوذ والمناطق الساخنة لحماية المدنيين
- تنسيق 8 عمليات بقيادة القوة وما لا يقل عن 20 عملية متكاملة من عمليات البعثة مع القوات المسلحة المالية والشركاء الدوليين، حيثما كان ذلك مناسباً، للعمل على تحقيق بيئة آمنة ومأمونة
- القيام بما عدده 1 100 عملية مراقبة جوية بأعددة مأهولة وغير مأهولة (عمليات الاستخبارات والحراسة، حسب الاحتياجات والقدرات التشغيلية)

- توفير 6 480 يوماً من أيام عمل دوريات شرطة الأمم المتحدة في منطقتي شمال ووسط مالي، دعماً لقوات الأمن المالية (2 من الدوريات × 360 يوماً × 9 من مواقع الأفرقة)
- تنظيم 242 دورة تدريبية تقنية وعملية لما مجموعه 6 900 من أفراد قوات الأمن المالية في مهارات شتى، ابتغاء زيادة تعزيز كفاءة أولئك الأفراد في مجالات الخفارة المجتمعية، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والأخلاقيات، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية
- توفير 5 500 يوم من أيام الدوريات المشتركة بين الأمم المتحدة وقوات الأمن المالية (2 من الدوريات لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة × 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة × 5 أيام × 50 أسبوعاً)
- تسيير 1 100 دورية بعيدة المدى من قبل أفراد شرطة الأمم المتحدة (11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة × 2 من الدوريات البعيدة المدى × 50 أسبوعاً)
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى المؤسسات التدريبية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية، وإلى بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية من أجل ضمان مراعاة وتعميم المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في دوراتها التدريبية، مع التركيز على المسائل الجنسانية
- القيام بما عدده 7 250 نشاطاً استشارياً، بما في ذلك أنشطة الرصد وبناء القدرات التي تشمل منظوراً جنسانياً، مثل التدريب أثناء العمل، والاشتراك في المواقع، والدعم التشغيلي والمشاريع، إلى قوات الأمن المالية (الشرطة، والدرك، والحرس الوطني، وحماية المدنيين) من خلال العمل في مواقع مشتركة في مناطق غاو وتمبكتو وموبتي وميناكا وفي أكاديميتي التدريب الوطنيتين، والوحدات المتخصصة الوطنية في باماكو المشاركة في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة ومكافحة الإرهاب
- تنظيم 24 اجتماعاً بشأن تقديم المشورة التقنية إلى وزارة الأمن والحماية المدنية، وكذلك المديرية العامة والإقليمية لقوات الأمن المالية فيما يتعلق بوضع البرامج التدريبية ووضع استراتيجية في مجال التصدي للجريمة المنظمة الخطيرة والعبارة للحدود الوطنية، وسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتوعية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والمساعدة اللوجستية في عمليات التحقيق في الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة، إلى جانب عمليات التحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- التنسيق مع قوات الأمن المالية بخصوص المعلومات المتعلقة بالتهديدات المحدقة بالمدنيين وتقديم المساعدة لها بالمعلومات الاستخباراتية، من خلال التبادل الوثيق والفوري للمعلومات باستخدام آلية الإنذار المبكر المنشأة وفقاً لسياسة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام
- إجراء 50 مقابلة إذاعية، و 10 حصص إذاعية تفاعلية يتحدث فيها المتصلون عن مخاوفهم مباشرة على الإذاعة، و 5 مناورات إذاعية مع طائفة مختلفة من المشاركين من أجل تشجيع المستمعين على مناقشة الشواغل الأمنية وزيادة الوعي بالمسائل الأمنية وبما تبذله البعثة لمعالجتها
- تقديم المساعدة في مجال التوجيه والتدريب قبل الانتشار وخلال العمل في البعثة لما عدده 8 بلدان مساهمة بقوات من المشاة قادرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية للتوعية بخطورة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتقاديرها)
- توفير التدريب لـ 100 في المائة من كتائب المشاة وسرايا القوافل القتالية و 9 وحدات من الشرطة المشكلة المنتشرة في وسط وشمال مالي في تقنيات البحث والكشف المصممة بحسب السياق، بما في ذلك 20 دورة تدريبية مخصصة للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة لفائدة قادة العمليات التكتيكية ومخططي البعثات

- تزويد بلدين من البلدان المساهمة بقوات وسرايا التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لهما بالتدريب والتوجيه المصممين حسب السياق قبل النشر، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، مع تعزيز التدريب والتوجيه في أثناء أداء المهام في البعثة، إلى جانب تدريب أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لـ 4 من سرايا القوافل القتالية فور نشرها في البعثة من أجل التأكد من أهليتها للاضطلاع بالمهام الأساسية في التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع
- تخصيص فريق واحد معني بالتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في تمبكتو لتغطية الثغرات التشغيلية وتزويد 100 في المائة من المعسكرات الكبرى التابعة للبعثة المتكاملة بقدرة من كلاب الكشف عن المتفجرات في إطار جهود البعثة الرامية إلى حماية الأصول والأفراد من التهديد الذي تشكله مخاطر المتفجرات
- تزويد 18 من البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة بدورات تدريبية أساسية للتخفيف من حدة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتوفير التدريب في مجال التوعية لجميع عناصر البعثة، العسكري والمدني والشرطي، مع إدراج التوعية بخاطر المتفجرات في 100 في المائة من الدورات التدريبية المتعلقة بتهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية
- تسليم 65 مجموعة من مجموعات المعلومات المتعلقة بالتهديدات ذات الصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى البعثة، والاستجابة لـ 100 في المائة من الطلبات الواردة من قيادة البعثة، عن طريق تقديم الدعم والمشورة في المجال التقني بشأن التخفيف من خطر المتفجرات
- تنظيم 6 دورات مصممة بحسب السياق بشأن التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل التمكين الكامل لفريقي استجابة إضافيين تابعين لقوات الدفاع والأمن المالية في مجال الكشف بأساليب متطورة عن الذخائر المتفجرة والتخلص منها، فضلا عن تقديم المشورة والتوجيه التقنيين لتعزيز قدرة مالي في التدريب على التخفيف من خطر المتفجرات والتصدي لتهديدات المتفجرات في جميع أنحاء البلد ولإعطاء هذه القدرة مقومات البقاء والاستمرارية

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 2-2 تعزيز الآليات المجتمعية الفعالة لإدارة النزاعات وحماية المدنيين
- 2-2-1 انخفاض عدد المشردين داخليا واللاجئين من جراء العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بصرف النظر عما إذا كانوا لا يزالون مشردين أو عادوا إلى مناطقهم الأصلية (2020/2019: 50 000؛ 2021/2020: 40 000)
- 2-2-2 زيادة انخراط ومشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الخفارة المجتمعية لدعم التوعية والدعوة بشأن نهج الخفارة المجتمعية (عدد المواطنين المشمولين بأنشطة التوعية: 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 18 000؛ 2022/2021: 18 000)
- 2-2-3 زيادة عدد البلديات المشمولة بآليات مجتمعية تؤدي عملها في مجال الإنذار المبكر وحماية المدنيين (2020/2019: لم يُنفذ؛ 2021/2020: 60؛ 2022/2021: 70)
- 2-2-4 زيادة النسبة المئوية للاستجابات السريعة التي تنفذها البعثة المتكاملة عقب الإنذار المبكر بتهديدات وشيكة وتتمكن فيها من إيقاف عنف وشيك أو قائم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 50 في المائة؛ 2022/2021: 75 في المائة)

2-2-5 بدء عمل الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة (2020/2019: 7؛ 2021/2020: 39؛ 2022/2021: 42)

2-2-6 عدد النساء والفتيات اللائي استقذن من دورة توعية وتلقي خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بهدف تقليل خطر عدوى الفيروس في مناطق النزاعات (2020/2019: 014؛ 2021/2020: 500؛ 2022/2021: 000 3)

2-2-7 زيادة عدد الحوارات المجتمعية المنظمة دعماً لوزارة الوئام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية على الصعيد دون الوطني من أجل إدارة النزاعات المحلية (2020/2019: 7؛ 2021/2020: 39؛ 2022/2021: 42)

النواتج

- تنظيم 48 دورة للتوعية والدعوة تشمل السلطات المحلية والجهات المؤثرة (مثل الهيئات الدينية والشخصيات البارزة)، والمجتمع المدني (بما في ذلك رابطات النساء والشباب) لدعم الخبرة المجتمعية في 5 مناطق (باماكو وموبتي وغازو وتمبكتو وميناكا)
- عقد 36 اجتماعاً تنسيقياً مع الحكومة من أجل المتابعة مع قوات الأمن المالية بهدف وضع خطط إقليمية استراتيجية وتشغيلية
- تنسيق 17 اجتماعاً للفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف حماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات، والتعاون مع الشركاء في توفير 12 مادة بمعلومات عن مخاطر المتفجرات، فضلاً عن تنظيم 4 اجتماعات تنسيقية لتقديم المشورة والدعم التقنيين لمؤسسات مالي من أجل إحراز تقدم نحو تفعيل هيكل وطني للحكومة
- تنمية قدرات 4 منظمات من المجتمع المدني في مالي في مجال الوقاية من أخطار المتفجرات وحماية السكان المعرضين لها من أجل تعزيز مقومات الاستمرار في الاستجابة الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام
- استفادة ما لا يقل عن 40 000 شخص من التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وكذلك من إحالة ضحايا الحوادث المتفجرة وتقديم المساعدة لهم و/أو تنفيذ مبادرات الحد من العنف المجتمعي من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مقاومة الذخائر المتفجرة
- إجراء 42 حواراً دعماً للجهود التي تبذلها الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان البلدية للمصالحة من أجل منع النزاعات القبلية أو العنف المتصل بالانتخابات وإدارتها ومعالجتها في المناطق ذات الأولوية التي تم تحديدها في وسط البلد وشماله
- تنظيم 10 دورات تدريبية لأعضاء الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة ولجان المصالحة البلدية لتعزيز قدرتهم على إشاعة الوئام الاجتماعي والحد من النزاعات المحلية بين القبائل وداخل كل قبيلة والعنف المتصل بالانتخابات في المنطقتين الوسطى والشمالية
- تنظيم 10 دورات تدريبية لجهات التنسيق المعنية بحماية المدنيين والإنذار المبكر في موبتي وسيغو وغازو وميناكا وغوندام وتمبكتو وكيدال وتيساليت وأوغيلهوك وأنسونغو

- عقد 80 اجتماعاً تنسيقياً مع الجهات المعنية بحماية المدنيين والآليات المجتمعية القائمة للإنذار المبكر وحماية المدنيين، بهدف إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر المتعلقة بحماية المدنيين، وتحديد ورصد الاستجابات اللازمة في موبتي وسيغو وغاو وميناكا وتمبكتو وكيدال وتساليت وأوغيلهوك وأنسونغو وغوندام
- عقد 70 اجتماعاً تنسيقياً مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة في كل منطقة من مناطق موبتي وسيغو وغاو وميناكا وتاوديني وتمبكتو وكيدال بهدف توفير التوجيه التشغيلي والإشراف على أنشطة اللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة
- تنظيم 8 حملات توعية للتعريف بخط الاتصال المباشر في البعثة المتكاملة والترويج لاستخدامه في أوساط أفراد المجتمعات المحلية التي تستقر في مناطق لحماية المدنيين ذات أولوية وتدعو ظروفها إلى الانشغال
- تنظيم 6 أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في أجهزة الحكم المحلي في غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو وتاوديني وكيدال، بمن فيهم المستشارون الخاصون لمحافظي الأقاليم المعنيون بالمصالحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمديريات الإقليمية التابعة للوزارة الانتقالية المعنية بشؤون المرأة، سعياً إلى تعزيز وعي هذه الجهات وعملها فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في مسائل حماية المدنيين
- تنظيم حملات إعلامية لتقديم الدعم في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية المدنيين بهدف تعزيز الأنشطة الإعلامية، بما في ذلك من خلال التوعية في أوساط المجتمعات المحلية، ولا سيما في المنطقة الوسطى، لتساهم في جهود البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، وتشمل هذه الحملات 20 دورة لتوعية المجتمعات المحلية، وما لا يقل عن 5 إحاطات إعلامية، و 10 مواد متعددة الوسائط، و 50 مادة إذاعية وتغطية لأنشطة البعثة المتكاملة والتفاعل المباشر من أجل تعزيز قدرات مرفق البث الإذاعي (الاستوديو) في المنطقة الوسطى للإسهام فيما تبذله البعثة من جهود لحماية المدنيين
- تنظيم 6 حلقات عمل لمساعدة الشرطة (4) والدرك (2) في مالي على تصميم وحدات دراسية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وإدراجها في المناهج الدراسية لأكاديمية الشرطة الوطنية وأكاديمية الدرك الوطني
- تزويد ما يصل إلى 3 500 من مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة المشمولين بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً
- إقامة احتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز، وتنظيم حملتي توعية لإنهاء الوعي بجهود مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الموظفين في مناطق النزاع

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 3-2 الحد من وجود الحركات المسلحة وجماعات الدفاع الذاتي من خلال إعادة الاستيعاب والتأهيل المجتمعي في وسط البلد، ومن خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال
- 2-3-1 عدد المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال من المقاتلين السابقين في صفوف الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تُحدد هويتهم ويُتحقق من صفتهم وتحدد فئاتهم، ثم يُسجلون وتمنح لهم بطاقات التسريح (2020/2019: 171 2؛ 2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 3 500)
- 2-3-2 عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء، الذين يستقون من مشاريع قصيرة الأجل لإعادة إندماجهم اجتماعياً واقتصادياً (2020/2019: لم يبدأ؛ 2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 3 500)

2-3-3 عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، بمن فيهم أفراد جماعات الدفاع الذاتي في وسط مالي (عدد المستفيدين المباشرين: 2020/2019: 42 612؛ 2021/2020: 10 000؛ 2022/2021: 10 000)

2-3-4 عدد المشاريع المنفذة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (2020/2019: 32؛ و 2021/2020: 30؛ 2022/2021: 30)

2-3-5 عدد المقاتلين السابقين في جماعات الدفاع الذاتي المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وسط البلد، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تُحدد هويتهم ويُتحقق من صفتهم وتحدد فئاتهم ثم يُسجون ويمنحون بطاقات التسريح (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 000)

2-3-6 عدد الأسلحة وكمية الذخائر التي يتم جمعها من جماعات الدفاع الذاتي وتسجيلها وتخزينها أثناء عملية نزع سلاح الجماعات وتفكيكها في وسط البلد (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 1 000؛ 2022/2021: 1 000)

2-3-7 عدد الأسلحة وكمية الذخائر التي يتم جمعها وتسجيلها وتخزينها نتيجة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 4 000)

النواتج

- تزويد ما يصل إلى 3 500 مقاتل من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق المشمولين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و 1 000 مقاتل من جماعات الدفاع الذاتي المشمولين بعملية نزع سلاح الجماعات وتفكيكها، بالمواد الغذائية والمواد غير الغذائية والهوية الطبية، والتحقق، وتحديد السمات، والتسجيل، والتوعية بالتنقيف النفسي والاجتماعي، ودعم المصالحة المدنية وأنشطة التوجيه في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً
- إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما يصل إلى 3 500 من المقاتلين السابقين المشمولين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمن فيهم المشاركون في عملية نزع سلاح الجماعات وتفكيكها في وسط البلد
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الدعوة وتقديم المشورة التقنية للمؤسسات الوطنية فيما يتصل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقيادات المجتمعية، من أجل الدعوة إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- تنفيذ 30 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية تستهدف ما يصل إلى 10 000 مستفيد مباشر من الشباب المعرضين للخطر والنساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأشخاص المرتبطين بمقاتلين سابقين وجماعات الدفاع الذاتي وأفراد المجتمعات المحلية
- تنظيم 8 حلقات عمل لتوعية المجتمعات المضيفة بشأن عودة المقاتلين السابقين/وجودهم في تلك المجتمعات، بما في ذلك للمجتمعات المضيفة في وسط البلد المشاركة في برنامج نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي وتفكيكها
- تنظيم 4 حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة الجهات الشريكة في التنفيذ المعنية بالحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وإعادة الإدماج المجتمعي، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على صعيد المناطق
- توفير الفحص الملائم للفئة العمرية لجميع مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة المشمولين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع الحكومة وشركاء الأمم المتحدة
- إجراء 8 زيارات إلى 12 من مواقع تجميع المقاتلين من أجل التحقق من إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى ذلك، ومن أجل إدماج المنظور الجنساني والتوعية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتدريب أعضاء الحركات المسلحة على حماية الأطفال وحقوقهم، وذلك بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- بث 24 برنامجاً إذاعياً جديداً بشأن المسائل المتصلة بمشاريع التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما في ما يتعلق بعملية نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي وتفكيكها في وسط البلد
- إجراء 30 دراسة استقصائية عن التصورات العامة، تبين الاتجاهات السائدة بشأن فهم ولاية البعثة المتكاملة وتأييدها، ومبادرات السلام، وكذلك بشأن ثقة الجمهور في الظروف الأمنية، ووجود الدولة، وتدابير تحقيق الاستقرار
- تنفيذ ≤ 30 مقابلة أو مناقشة أو برنامجاً بشأن المسائل المتصلة بمشاريع التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 4-2 إصلاح المؤسسات الأمنية، بسبل منها تنفيذ أحكام اتفاق 1-4-2 تقديم الدعم في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي لتعزيز الأمن هناك وإعادة نشر الإدارة والخدمات المدنية (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: وضع خطة واحدة؛ 2022/2021: إعادة نشر 3 000 من وحدات الدفاع والأمن المالية المدمجة في شمال البلد
- 2-4-2 قيام الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، والسياسة الوطنية المتعلقة بالحدود، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف (2020/2019): قيد التنفيذ؛ 2021/2020: 4 استراتيجيات؛ 2022/2021: استراتيجية واحدة
- 3-4-2 تنفيذ خطة عمل لاستراتيجية قطاع الأمن واستراتيجيتين تكميليتين (الحدود والدفاع) (2020/2019): اعتماد خطة عمل واحدة واستراتيجيتين تكميليتين، ووضع سياسة أمنية وطنية؛ 2021/2020: تنفيذ خطة عمل واحدة واستراتيجيتين تكميليتين وسياسة أمنية وطنية؛

2022/2021: تنفيذ خطة عمل واحدة واستراتيجية تكميلية وسياسة أمنية وطنية)

2-4-4 تقديم الدعم في نقل المقاتلين السابقين وتدريبهم وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 3 500؛ 2022/2021: 4 000)

النواتج

- تنظيم 4 حلقات عمل تدريبية و 10 اجتماعات استشارية مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن والمفوضية التابعة للمجلس دعماً لعملية إصلاح قطاع الأمن، ووضع سياسة أمنية وطنية وإنشاء جهاز الشرطة المحلية
- تنظيم 6 اجتماعات دولية للتنسيق بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والوفد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، والأقسام الفنية التابعة للبعثة المتكاملة، وتنظيم 6 اجتماعات بشأن إصلاح قطاع الأمن لتيسير التنسيق في المساعدة الدولية المخصصة لإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقة عمل تدريبية واحدة للبرلمانيين والمساعدين البرلمانيين، و 3 حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، بشأن الحكم الديمقراطي والرقابة على قوات الدفاع والأمن المالية
- تنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة/منع التطرف العنيف لموظفي وزارة الشؤون الدينية والعبادات، وكذلك تنظيم حلقة عمل لتوعية منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية والقادة الدينيين والعاملون في وسائل الإعلام، من أجل تقديم الدعم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
- توعية 3 000 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومعاليمهم في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتوفير فرص الحصول على العلاج وخدمات الرعاية والدعم
- تنظيم 3 جلسات عمل لتقديم الدعم والمشورة التقنيين لمدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية لضمان إدماج مراعاة المنظور الجنساني في مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية

العوامل الخارجية

استعداد الجماعات المسلحة للمشاركة في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والامتنثال لمعايير الأهلية المعمول بها في البرنامج الوطني، بما في ذلك التزام جميع الأطراف باحترام التزاماتها التي وقعت عليها في اتفاق السلام؛ وإحراز تقدم في تنفيذ خطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، وفي تطوير القدرات، وفي عملية إنشاء وحدات إضافية مؤهلة للعمل من أجل نشرها في شمال ووسط مالي

الجدول 5

الموارد البشرية: العنصر 2، حماية المدنيين والدعم الأمني

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون	
المعتمد للفترة 2021/2020	40
المقترح للفترة 2022/2021	-
صافي التغير	(40)
ثانياً - الوحدات العسكرية	
المعتمد للفترة 2021/2020	13 249
المقترح للفترة 2022/2021	13 289
صافي التغير	40
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة	
المعتمد للفترة 2021/2020	350
المقترح للفترة 2022/2021	345
صافي التغير	(5)
رابعاً - وحدات الشرطة المشكلة	
المعتمد للفترة 2021/2020	1 570
المقترح للفترة 2022/2021	1 575
صافي التغير	5
الموظفون الدوليون	
خامساً - الموظفون المدنيون	و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الموظفون متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	أ ع م مد-1 ف-4 ف-2 الميدانية الفرعي الوطنيون ^(أ)
مكتب قائد القوة	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1 1 1 - - 1 3 14 - 17
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1 1 1 - - 1 3 14 - 17
صافي التغير	- - - - - - - - -
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	- 2 7 1 1 11 13 - 24
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	- 2 7 1 1 11 13 - 24
صافي التغير	- - - - - - - - -
شعبة الشؤون المدنية	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	- 1 6 14 1 22 45 5 72
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	- 1 6 14 1 22 45 5 72
صافي التغير	- - - - - - - - -

الموظفون الدوليون									
خامسا - الموظفون المدنيون	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	ف-3	المجموعة	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
قسم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	1	8	10	2	21	17	8	46
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	1	8	10	2	21	17	8	46
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	5	21	25	5	57	89	13	159
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	5	21	25	5	57	89	13	159
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع، أولا إلى خامسا									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	5	21	25	5	57	89	13	15 368
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	5	21	25	5	57	89	13	15 368
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 3: تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

83 - ستدعم البعثة سلطات مالي في تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالعدالة والمصالحة، بما في ذلك الأداء الفعال لآليات العدالة الانتقالية، مثل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وفي متابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية، وفي ضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديمهم فورا إلى العدالة. وستيسر البعثة أيضا فرص الوصول إلى آليات حقوق الإنسان لضمان توفير الحماية الفعالة للشهود والضحايا والموظفين القضائيين.

84 - وستقوم البعثة ببعثات لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني وتقديم تقارير علنية ومنتظمة إلى مجلس الأمن، والمساعدة في ضمان فعالية موظفي العدالة والسجون والمؤسسات القضائية في مالي، ولا سيما فيما يتعلق باحتجاز الأفراد المشتبه فيهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم وإصدار الأحكام على من تثبت مسؤوليتهم عن جرائم متصلة بالإرهاب والفظائع الجماعية وأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

85 - وتمشيا مع القرار 2531 (2020)، ستواصل البعثة دعم سلطات مالي في مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما في وسط مالي. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تقديم الدعم والمشورة التقنية اللازمين إلى الكيانات المعنية أثناء إجراء التحقيقات في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان، لكفالة اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية المناسبة لكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن ثم مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وستعزز البعثة تدابير حماية الضحايا

والشهود ومصادر المعلومات عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وستساعد الحكومة على تعزيز إطار حماية حقوق الإنسان القائم من أجل تعزيز نظام مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

86 - وستواصل البعثة مساعدة سلطات مالي ومنظمات المجتمع المدني فيما تبذله من جهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما في وسط البلد، حيث أدى تصاعد وتيرة العنف إلى زيادة الحوادث المتصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ستساعد البعثة الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي على تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد من أجل حماية المدنيين والحد من العنف القبلي والدعوة إلى حماية حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي الإنساني. وستواصل البعثة عملها مع السلطات الوطنية من أجل تنفيذ التدابير الرئيسية لقانون الوفاق الوطني الرامية إلى تعزيز المصالحة. وستساعد البعثة المؤسسات الرئيسية لحقوق الإنسان، من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وشبكات الإنذار المحلية، وغيرها من الجهات الفاعلة الحاسمة، من خلال توفير بناء القدرات في مجال الرصد والإبلاغ والدعوة. بهدف تعزيز الملكية الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

87 - وستواصل البعثة رصد الحالات المؤثرة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات بحق النساء والأطفال، والتحقيق فيها وإحالتها إلى السلطات المختصة في الدولة، وتقديم المشورة التقنية إلى الكيانات الرئيسية، بما في ذلك السلطة القضائية، بشأن اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وستواصل البعثة تقديم المشورة التقنية واللوجستية لآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بشأن زيادة الإبلاغ العلني عن قضايا حقوق الإنسان، وتنظيم جلسات الاستماع العامة النهائية، وصياغة تقريرها النهائي، في جملة أمور.

88 - وستواصل البعثة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في إطار دعمها المستمر لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها في وسط وشمال مالي، لضمان إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار أي مساعدة تقدم إلى القوات غير التابعة للأمم المتحدة، وإجراء متابعات فورية لتنفيذ تدابير التخفيف الموصى بها.

89 - وستواصل البعثة تقديم الدعم في تعزيز القدرات والعمليات الحكومية ابتغاء حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بطرق منها الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق في تلك الانتهاكات ورصدها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وكذلك الانتهاكات الأخرى لحقوق الأطفال والنساء والأشخاص المشردين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى. وستسهم البعثة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بوسائل منها الحفاظ على آليات الرصد والإبلاغ ذات الصلة.

90 - وستقدم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، الدعم إلى الحكومة في تنفيذ خطة عمل البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، الذي اعتمد في عام 2019. وستقدم البعثة التدريب والدعم التقني وبناء القدرات لقوات الدفاع والأمن المالية لتمكين من منع أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، والتحقيق فيها، والتصدي لها على النحو الملائم. وسيقام حوار منتظم مع قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة لدعوتها إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولحثها

على الوفاء بالتزاماتها في اعتماد وتنفيذ خطط عمل ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-3 اعتماد آليات ومبادرات وتعزيزها لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، مع التركيز خاصةً على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- 1-3-1 زيادة عدد التقارير المنشورة عن حالة حقوق الإنسان في مالي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 5؛ 2022/2021: 9)
- 1-3-2 زيادة عدد الإجراءات التي تتخذها سلطات الدولة، بما في ذلك التحقيقات/الإجراءات التأديبية والأحكام الصادرة بشأن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان التي تحيلها البعثة المتكاملة، بما في ذلك حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 12؛ 2022/2021: 15)
- 3-1-3 انخفاض العدد المسجل من الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 150؛ 2022/2021: 100)
- 4-1-3 عدد الشباب الضعفاء في وسط البلد الذين يستفيدون من برنامج للتدريب المهني والتوعية يركز على حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة (2020/2019: لم ينفذ؛ 2021/2020: 70؛ 2022/2021: 145)
- 5-1-3 التقييم والمتابعة المنتظمان لتدابير التخفيف الواردة في سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في حالات الدعم الذي تقدّمه البعثة لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: تقييم 100 في المائة من المشاريع، ومتابعة 60 في المائة من تدابير التخفيف؛ 2022/2021: تقييم 100 في المائة من المشاريع، ومتابعة 80 في المائة من تدابير التخفيف)
- 6-1-3 اعتماد تشريعات وطنية واتخاذ مبادرات إقليمية لدعم آليات ومبادرات النظام الوطني لحماية الطفل (2020/2019: تأخر؛ 2021/2020: تنفيذ القانون الوطني وتنفيذ ما لا يقل عن 3 استراتيجيات إقليمية؛ 2022/2021: اعتماد إصلاح تشريعي واحد)
- 7-1-3 تنفيذ خطط العمل التي وقعت عليها الجماعات المسلحة الموقعة (تنسيقية الحركات الأروادية والائتلاف) من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له (2020/2019: تأخر؛ 2021/2020: تنفيذ خطتي عمل،

بنسبة 50 في المائة لكل خطة؛ 2022/2021: تنفيذ خطتي عمل،
بنسبة 60 في المائة لكل خطة؛

3-1-8 عدد الجهات الفاعلة المدربة لتحسين القدرات في ترتيبات
الرصد والتحليل والإبلاغ العاملة في مجال العنف الجنسي المتصل
بالنزاعات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 90؛
2022/2021: 140)

النواتج

- إيفاد بعثات أسبوعية معنية بحقوق الإنسان، بما فيها بعثات للرصد وإجراء التحقيقات، والقيام بزيارات أسبوعية إلى مرافق الاحتجاز، مع التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التقيد بالإجراءات القانونية المتعلقة بالاحتجاز وظروف الاحتجاز
- متابعة تنفيذ ما لا يقل عن 80 في المائة من تدابير التخفيف الموصى بها من أجل تعزيز رصد امتثال سلطات مالي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- القيام، على أساس شهري، بإحالة حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، إلى وزارة العدل ووزارة الدفاع في إطار آلية مشتركة أنشئت في نيسان/أبريل 2016
- تنفيذ برنامج واحد لحماية الضحايا والشهود والمصادر والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغير أولئك من الجهات الفاعلة التي تساعد في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقودها البعثة المتكاملة
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لمدة أسبوع بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان، بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الإنسان، بشأن حماية حقوق الإنسان الواجبة لأعضاء المحكمة الدستورية والقضاة والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، مع التركيز على وسط البلد
- توفير 7 حلقات عمل تدريبية ودورات توعية بشأن حقوق الإنسان في كوليكورو وموبتي وسيغو وغاو وميناكا وكيدال وتمبكتو، لقوات الدفاع والأمن المالية وللجماعات المسلحة غير التابعة للدولة
- إقامة 6 دورات توعية للجهات النظرية الوطنية والدولية ولممثلي فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- عقد 9 حلقات عمل لتقديم الدعم في الدعوة وبناء القدرات والدعم التقني للتشجيع على تعزيز الإطار الوطني لحماية الطفل، بما في ذلك تنظيم 4 حلقات عمل في باماكو مع الحكومة (1)، والبرلمان (1)، والسلطات القضائية (1)، وشبكة الشباب للدفاع عن حقوق الطفل (1)، وحلقات عمل إقليمية مع أصحاب المصلحة المحليين (5)
- إيفاد 15 بعثة ميدانية (في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وموبتي) لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها، ومواصلة الحوار مع قادة الجماعات المسلحة وتنظيمات الدفاع الذاتي والميليشيات
- إقامة 5 دورات تدريبية في الأقاليم لبناء قدرات السلطات الحكومية والجهات الشريكة الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الطفل، بشأن آليات رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها

- 234 3 بندا (لافتات قابلة للطي، وإعلانات إذاعية، وملصقات، وكتيبات، ولوحات إعلانية، وقمصان) من أجل حملات الاتصال بالجمهور والتوعية بشأن أيام حقوق الطفل (اليوم الدولي لمكافحة استخدام الأطفال الجنود، ويوم الطفل الأفريقي، واليوم الدولي للطفلة، واليوم الدولي للطفل، على سبيل المثال لا الحصر)، وتعزيز وحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح
- عقد 5 حلقات عمل مع الجماعات المسلحة الموقعة: اجتماعان للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة وتنسيقية الحركات الأروادية، واجتماعان للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة والائتلاف، و 5 حملات إقليمية للتوعية من أجل المتابعة مع أطراف النزاع للتفاوض بشأن وضع خطط عمل محددة زمنياً وتنفيذها ورصدها وتقييمها، من أجل وقف ومنع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم ضمن القوات والجماعات المسلحة
- تنظيم 12 حلقة عمل (5 للمؤسسات الوطنية؛ و 5 لرابطات ضحايا العنف الجنساني، وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتنسيقية الحركات الأروادية، والائتلاف؛ و 2 لمساعدة السلطات الوطنية في تعبئة الموارد) بغية الدعوة وتقديم المساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك إدراج التعويضات للضحايا في عملية المصالحة
- تنظيم 10 دورات توعية للمجتمعات المحلية في 5 أقاليم لتعزيز قدراتها في الإنذار المبكر وآلياتها في ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- تنظيم 8 زيارات ميدانية لدعم تنسيقية الحركات الأروادية والائتلاف في تنفيذ خططهما المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، و 5 جلسات حوار لأفراد قوات الدفاع والأمن المالية من أجل زيادة قدراتهم في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له
- تنظيم ودعم 4 حملات رئيسية في مجال حقوق الإنسان عن طريق التوعية (اليوم العالمي للطفل، و 16 حملة من حملات أيام النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، واليوم الدولي للمرأة) من خلال 50 برنامجاً إذاعياً؛ و 5 مواد متعددة الوسائط؛ وجلسات إحاطة صحفية مخصصة، وتغطية إعلامية لأنشطة البعثة المتكاملة وحلقات عمل
- تنظيم 4 حلقات عمل مع الجهات المعنية العاملة في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لتعزيز قدراتها في مجال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- | | |
|---|--|
| <p>2-3-1 قيام الدولة بتقديم تقرير دوري واحد إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 2؛ 2022/2021: 1)</p> <p>2-3-2 إعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً سنوياً (2020/2019: 1؛ 2021/2020: 1؛ 2022/2021: 1)</p> <p>2-3-3 اعتماد خطة استراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2024-2022)، وحصول اللجنة على المركز ألف وفقاً لمبادئ باريس (2020/2019: 1؛ 2021/2020: اعتماد الخطة الاستراتيجية 2018-2021، وهي قيد التنفيذ؛ 2022/2021: حصول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المركز ألف)</p> | <p>2-3 تحسين قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة من الشباب في وسط البلد</p> |
|---|--|

3-2-4 قيام منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في وسط البلد، بنشر تقارير علنية عن مسائل حقوق الإنسان (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 2؛ 2022/2021: 4)

3-2-5 إيفاد المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لعدد من بعثات رصد حالة حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المعايير الدولية (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 2؛ 2022/2021: 4)

3-2-6 عدد نوادي حقوق الإنسان العاملة بصفة كاملة في مالي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 10؛ 2022/2021: 15)

3-2-7 التنفيذ التدريجي للقانون الوطني المتعلق بالعنف الجنساني (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: أنشطة دعوة متواصلة من أجل التصديق على القانون وتقديم الدعم لنشر القانون المصادق عليه؛ 2022/2021: متابعة ومراجعة وصياغة تقرير عام عن مستوى تنفيذ القانون)

3-2-8 مصادقة حكومة مالي على مشروع خطة عمل البيان المشترك المتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتنفيذها تدريجياً (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: المصادقة؛ 2022/2021: التنفيذ التدريجي)

النواتج

- تنظيم حلقة عمل لمساعدة سلطات مالي على إعداد وصياغة تقرير دوري واحد على الأقل وتقديمه إلى هيئات المعاهدات المعنية، بهدف تعزيز تواصل سلطات مالي مع آليات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- تنظيم برنامج تدريبي مدته أسبوع واحد من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها
- توفير التدريب والدعم اللوجستي لـ 5 من نوادي حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان
- تنظيم 3 حلقات عمل للوزارات الرئيسية وأعضاء مجلس العملية الانتقالية، من أجل تقديم الدعم في التصديق على القانون المتعلق بالعنف الجنساني ونشره
- توفير خط اتصال مباشر بشأن العنف الجنسي والجنساني، ووضع إجراءات تشغيل موحدة للتصدي بالشكل المناسب للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
- تنظيم حلقتي عمل (واحدة للتحقق التقني وواحدة للتحقق السياسي) للمصادقة على خطة عمل البيان المشترك المتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وجلستين اثنتين لاستعراض تنفيذ خطة العمل من أجل تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية
- عقد مناقشة مفتوحة مع جميع أصحاب المصلحة (فريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية) حول البيان المشترك لتقييم ملكية الدولة ومستوى تنفيذ البيان المشترك

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 3-3 عمل آلية وإجراءات العدالة الانتقالية في مالي وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، وحدث تحسن في قدرات السلطات المختصة، بما في ذلك السلطات غير القضائية، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان
- 3-3-1 زيادة عدد جلسات الاستماع العامة التي تنظمها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 4؛ 2022/2021: 2)
- 3-3-2 زيادة إجمالي عدد إفادات الشهود التي تجهزها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 18 000؛ 2022/2021: 21 500)
- 3-3-3 زيادة عدد الضحايا (مصنفين حسب نوع الجنس) الذين يشاركون في جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 30؛ 2022/2021: 45)
- 3-3-4 التقرير النهائي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة يُقدم إلى الجمهور، وهو يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: التقرير النهائي متاح)
- 3-3-5 عدد قضايا انتهاك حقوق الإنسان التي تُفتح ويتم التحقيق فيها (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 20 حالة)

النواتج

- عقد جلستي استماع عامتين مدعومتين من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك لتنظيم جلسات الاستماع العلنية النهائية وجمع إفادات الضحايا والشهود، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- عقد حلقة عمل لتقديم الدعم والمشورة التقنيين، بما في ذلك التحليل القانوني، إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، و 30 اجتماعاً لتقديم المشورة التقنية بشأن أنشطتها في باماكو وفي الميدان فيما يتعلق بالشواغل الجنسانية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحلقة عمل واحدة لتقديم الدعم في إعداد الخطوات التالية في نهاية ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة
- تنظيم دورتين تدريبيتين وتعيين خبيرين اثنين لتقديم الدعم التقني واللوجستي والخبرة إلى الجهات الفاعلة في المنظومة الجنائية، بما في ذلك الوحدة القضائية المتخصصة، ونظام القضاء العسكري بشأن إدارة مسرح الجريمة، والطب الشرعي، والرصد والتحقيق الجنائي في انتهاكات حقوق الإنسان
- عقد 12 اجتماعاً مع السلطات الوطنية في باماكو وعلى الصعيد الإقليمي لمتابعة التقدم المحرز فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان المعروضة عليها

العوامل الخارجية

استمرار تدهور الحالة الأمنية وتواصل الهجمات غير المتناظرة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، بحيث يؤدي ذلك إلى تقييد سبل الوصول وانعدام التواصل والحوار من جانب الأطراف في اتفاق السلام

الجدول 6

الموارد البشرية: العنصر 3، تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							المجموع
	أ ع م	أ ع	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون المدنيون
وحدة حماية المدنيين								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	-	-	2	2	-	4	6
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	-	2	2	-	4	6
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة حماية الطفل								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	-	-	1	2	-	3	7
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	-	1	2	-	3	7
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	-	-	1	1	-	2	7
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	-	1	1	-	2	7
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة حقوق الإنسان								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	1	8	14	1	24	31	74
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	1	8	14	1	24	31	74
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	-	1	1	-	2	2	5
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	1	1	-	2	2	5
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	1	13	20	1	35	39	99
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	1	13	20	1	35	39	99
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 4: بسلطة الدولة وسيادة القانون

91 - ستدعم البعثة الحكومة الانتقالية في استعادة وبسط سلطة الدولة في الوسط والشمال في ظل سيادة القانون، لدعم اتفاق السلام ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تهدد بزعة عملية السلام

والمصالحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل البعثة الاضطلاع بدور حيوي في دعم سلطات مالي في توسيع نطاق سيادة القانون من خلال إنشاء وتعزيز قدرات أساسية تخضع للمساءلة وتتسم بالفعالية في مجال العدالة.

92 - فالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب أمران أساسيان لتحقيق ولاية البعثة، والنهوض بتنفيذ السلام، وبناء أسس عملية سلام مستدامة. وستسهم البعثة، بالتنسيق الوثيق مع النظراء الوطنيين، في زيادة مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال تقديم الدعم التقني للسلطات القضائية بشأن التحقيق في حالات الأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، والجرائم المتصلة بالإرهاب، والفظائع الجماعية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وملاحقتهم قضائياً واحتجازهم، ورصد الاستجابة القضائية للحالات الرمزية، بما في ذلك العنف الطائفي في المنطقة الوسطى. وسيقدم الدعم التقني واللوجستي إلى الجهات الفاعلة في منظومة العدالة الجنائية التي تقوم بالتحقيق في الجرائم الخطيرة وبملاحقة الجناة، بما في ذلك الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومؤسسات العدالة العسكرية، من أجل تحسين قدراتها والتنسيق الداخلي في معالجة هذه القضايا. وستقدم البعثة الدعم في تنفيذ استراتيجية الادعاء العام وخطة العمل ذات الصلة.

93 - وستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع نظرائها في مالي، تقديم المشورة التقنية، وبناء القدرات، والأنشطة الاستشارية، والمساعدة اللوجستية، مع التركيز على الأقاليم المنشأة حديثاً في الشمال، وكذلك المناطق الأكثر تضرراً من الأخطار التي تهدد حماية المدنيين في المنطقة الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، ستشجع البعثة وتدعم الجهود الرامية إلى النهوض بالحوكمة الشاملة للجميع، وذلك بهدف دعم استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها بما يتماشى مع الميثاق الانتقالي. وستشمل الأنشطة التطوير المستدام للقدرات التقنية والإدارية للسلطات المحلية والإقليمية من خلال أنشطة تصمم وتنفذ بالتعاون الوثيق مع السلطات الإقليمية ووكالات التنمية الإقليمية، وبالتشاور والتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي المتكامل.

94 - وستواصل البعثة أيضاً دعم سلطات مالي في تفعيل نظام العدالة وتشغيله، ولا سيما من خلال تعزيز قدرات مؤسسات العدالة على تقديم خدمات العدالة الأساسية، وصون سيادة القانون، وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستواصل البعثة الدعوة لإعادة نشر و/أو تنصيب المدعين العامين والقضاة وموظفي الإصلاحات في شمال ووسط مالي للتأكد من إتاحة مؤسسات العدالة لجميع السكان، بما يشمل النساء والأطفال. وسيقدم الدعم التقني لإصلاح ومواءمة تشريعات العدالة الجنائية وفقاً لاتفاق السلام والمعايير والقواعد القانونية الدولية. وتمشيا مع قانون التوجيه والبرمجة في قطاع العدالة 2020-2024، ستقدم البعثة الدعم اللازم لإنشاء آليات رقابة فعالة تضمن السلوك الأخلاقي لسلطات العدالة، وحسن إدارة السجون، ومساءلة مؤسسات العدالة، وللمساهمة في بناء ثقة السكان في المؤسسة. وستواصل البعثة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية، بما في ذلك التشجيع على منع المشاكل المتعلقة بالأراضي وتسويتها بالوسائل السلمية. وسيسهم القيام بذلك في تعزيز سبل الوصول إلى القضاء وحل المنازعات التي تشكل دوافع تثير النزاعات.

- 1-4-1 إحراز تقدم نحو إعادة نشر الإدارة الحكومية وقبولها
- 1-4-1 عدد منظمات المجتمع المدني الشبابية التي تشارك في حل النزاعات بالوسائل السلمية، والعملية الانتخابية، ورصد ممارسة السلطة الانتقالية للحكم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 170)
- 1-4-2 أداء الإدارات المؤقتة و/أو المجالس المنتخبة حديثاً عملها في المناطق والدوائر والبلديات (2020/2019: 5 مناطق؛ 21 دائرة؛ 2021/2020: 5 مناطق؛ 24 دائرة؛ 49 بلدية؛ 2022/2021: 5 مناطق؛ 24 دائرة؛ 47 بلدية)
- 1-4-3 النسبة المئوية من مخصصات الميزانية الوطنية التي تصرف فعلاً لصالح الحكومات المحلية في منطقتي الشمال والوسط (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 30؛ 2022/2021: 25 في المائة)
- 1-4-4 النسبة المئوية لنمو الضرائب المحلية في منطقتي الشمال والوسط (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 20 في المائة؛ 2022/2021: 25 في المائة)
- 1-4-5 عدد اللجان التي أعيد تنشيطها (اللجان البلدية والمحلية والإقليمية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة أعمال التنمية) في الشمال والوسط (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 46)

النواتج

- عقد 54 اجتماعاً (5 اجتماعات على المستوى الإقليمي و 47 اجتماعاً على المستوى البلدي) لتعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع بشأن القضايا ذات الاهتمام المحلي، بما في ذلك التعاون مع اللجنة الإقليمية الرائدة للإطار السياسي الاستراتيجي لإدارة الأزمات في المنطقة الوسطى
- تنظيم دورتين تدريبيتين لبناء القدرات في سيغو وموبتي لفائدة 210 من المحافظين ومساعدى المحافظين ورؤساء البلديات ومعاونيهم لبناء قدرتهم في مجالات المصالحة والحكم المحلي وسياسات المشتريات العامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة واللامركزية (بعد إقرار قوانين اللامركزية) وإدارة خدمات الدولة المنقولة في إطار اللامركزية
- دورة واحدة في باماكو لاستعراض التقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والمؤسسية المتصلة ببدء تنفيذ اتفاق السلام وميثاق الانتقال لمائة من محافظي المقاطعات ومساعدى المحافظين ورؤساء البلديات وأعوامهم لاستعراض التقدم المحرز في سياسات الحكم المحلي وللشرطة المحلية، ومنطقة التنمية في مناطق شمال مالي، ونقل خدمات الدولة ذات الطابع التقني وغير المتمركزة إلى السلطة المباشرة لوزير الإدارة المحلية واللامركزية والمجلس الوطني للامركزية
- عقد اجتماعين لتعزيز قدرة المواطنين على المشاركة وممارسة الرقابة بشكل مؤثر، و 20 حلقة عمل لبناء القدرات في باماكو وموبتي وسيغو وتمبكتو وتاودينيت وغانو وميناكا وكيدال، تقدم من خلالها المساعدة التقنية إلى منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات النساء والشباب) لتعزيز شبكاتها، وإيجاد أوجه التآزر بينها، وتعزيز قدرتها على القيام بدور نشط في تنفيذ اتفاق السلام

- 2-4 إعادة بسط سلطة الدولة، وأداء الوظائف الأساسية للدولة، وتحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات بطريقة لا مركزية في وسط وشمال مالي
- 1-2-4 عدد مسؤولين الدولة العائدين إلى مراكز عملهم على مستوى الأقاليم والدوائر والمقاطعات، والمناطق الشمالية (2020/2019: 20 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: 40 في المائة)
- 2-2-4 تنفيذ خطط العمل ذات الأولوية على مستوى الأقاليم والدوائر والبلديات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 5 على المستوى الإقليمي، و 24 على مستوى الدوائر، و 49 على مستوى البلديات؛ 2022/2021: 5 على المستوى الإقليمي، و 24 على مستوى الدوائر، و 72 على مستوى البلديات)
- 3-2-4 عدد ما يُنفذ من مشاريع توزيع ثمار السلام، بما في ذلك بناء الثقة تجاه البعثة والمهام المنوطة بها، والوئام الاجتماعي وتسوية النزاعات التي تحدث بين القبائل وضمن القبيلة الواحدة، ومؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتفعيل سلطات الدولة وتحقيق فعاليتها، ودعم عملية السلام (2020/2019: 113؛ 2021/2020: 150؛ 2022/2021: 126)

النواتج

- تنفيذ 96 من المشاريع السريعة الأثر دعماً لتنفيذ اتفاق السلام و/أو لتلبية الاحتياجات الخاصة في وسط البلد على أساس تحليل محكم للنزاع، وذلك تمهيداً مع أولويات وخطط مالي الإقليمية والوطنية والإطار الاستراتيجي المتكامل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبحسب مستجدات الأوضاع
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع السلطات الوطنية والإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين والمجتمع المدني لتنفيذ مشاريع توزيع ثمار السلام التي تدعم تحقيق الاستقرار، بما يشمل تعزيز المبادرات المشتركة بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري بموجب الإطار الاستراتيجي المتكامل، بالتشاور مع السلطات الوطنية، مع أخذ حساسية النزاعات والشواغل الجنسانية في الاعتبار، إلى جانب مراعاة المزايا النسبية لمختلف الشركاء (القدرات والخبرات والوجود الميداني)
- عقد 12 جلسة عمل مع الحكومة على الصعيدين المركزي والإقليمي، إلى جانب شركاء آخرين في مجالي التنمية والعمل الإنساني، بشأن تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لاتفاق السلام
- عقد دورات فصلية وتنفيذ 30 نشاطاً لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني يُجرى في إطارها تحليل وتصدر عنها بيانات مشتركة وتفضي إلى إخضاع السلطات المحلية والوطنية للمساءلة لتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة والاطمئنان إليها في جميع أنحاء البلد
- تنظيم مناسبتين للتواصل والتوعية من أجل دعم استراتيجية البعثة في الوسط والشمال، بما لا يقل عن 4 مواد إعلامية متعددة الوسائط لزيادة الوعي بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل السلطات الوطنية والإقليمية، والشركاء التقنيين والماليين، والسكان المحليين والمجتمعات المحلية، بشأن المشاريع المدعومة من البعثة المتكاملة في مجال تحقيق الاستقرار والإنعاش في وسط وشمال مالي، و 40 مادة إذاعية، بما في ذلك المناقشات والمقابلات الشخصية والمقالات التحقيقية

- عقد 4 اجتماعات تنسيقية للمانحين واجتماع عالمي للمانحين، من أجل تعبئة موارد إضافية للصندوق الاستثماري دعماً للسلام والأمن في مالي، تمثيلاً مع الإطار الاستراتيجي المتكامل ومن خلال التواصل المنتظم مع المانحين لمواصلة تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتوطيد السلام المستدام والوئام الاجتماعي من خلال أنشطة تحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد
- عقد 6 دورات لبناء القدرات اللازمة لإعداد وتعديل خطط العمل ذات الأولوية في ميناكا وتاودني وكيدال وغاو وتمبكتو وموبتي بشكل شامل ومنسق من جانب المؤسسات التقنية الحكومية في تلك المناطق، مع مراعاة حساسية النزاعات والشواغل الجنسانية

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-4 تعزيز مؤسسات العدالة لتكون قادرة على تقديم خدمات العدالة الأساسية، وضمان سيادة القانون، وزيادة ثقة السكان في نظام العدالة، وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- 4-3-1 تنفيذ وزارة العدل لإصلاح في قطاع العدل من خلال تنفيذ الإطار القانوني المعمول به، بما في ذلك تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: اعتماد تشريعات منقحة؛ 2022/2021: اعتماد تشريعات منقحة
- 4-3-2 إحراز تقدم في تنفيذ إصلاح منظومة العدالة الوطنية (2020/2019): لم يحرز تقدم؛ 2021/2020: تنفيذ 40 في المائة من الأنشطة المندرجة في إطار برنامج متابعة برنامج الطوارئ؛ 2022/2021: تنفيذ 50 في المائة من الأنشطة المندرجة في إطار برنامج متابعة برنامج الطوارئ
- 4-3-3 تنفيذ إطار قانوني بشأن دور الممارسات القضائية التقليدية (نظام القاضي) وعلاقة التكامل بينها وبين نظام العدالة الرسمي (2020/2019): لم يحرز تقدم؛ 2021/2020: تنفيذ الإطار؛ 2022/2021: مواصلة تنفيذ الإطار التشريعي الجديد
- 4-3-4 اعتماد إصلاح قانون الأراضي والهيئات القضائية والهيئات الأخرى التي تُعنى بالملكات العقارية والمنازعات العقارية (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: إصلاح واحد

النواتج

- تقديم المشورة والدعم التقني لوزارة العدل من أجل إصلاح منظومة العدالة الوطنية
- تنظيم 15 دورة للتوعية والتدريب، ومؤتمرات للنظر من الحكومة والجهات الفاعلة التقليدية والرسمية وممثلي المجتمع المدني لدعم التكامل البناء بين آليات العدالة الرسمية والعدالة التقليدية
- تنظيم 20 جلسة استشارية للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين/موظفي المحاكم بشأن المعايير والتقنيات وأفضل الممارسات الوطنية والدولية في مجال العدالة الجنائية، في باماكو والمناطق الشمالية والوسطى
- تنظيم دورتين لتدريب المدربين لتقديم الدعم في تطبيق المنهاج التدريبي لموظفي الإصلاحات والسجون، بما في ذلك في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)

- تنظيم دورتين للتوعية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة بهدف تعزيز إطار التنسيق للجهات المعنية في مجال العدالة الجنائية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو
- عقد مؤتمر بشأن دور نقابة المحامين في تعزيز سيادة القانون و 5 جلسات تمهيدية لدعم وزارة العدل في تقديم تشريعات جديدة أو تعديلات تشريعية فيما يتعلق بامتثال قطاع العدل لمعايير سيادة القانون
- تنظيم 10 مناسبات وبث برامج إذاعية لإنكاء الوعي العام، ويشمل ذلك مناضرات ومقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة في مجال العدالة
- رصد 10 قضايا جنائية تتعلق بجرائم خطيرة، من ضمنها قضايا تهم وفيات حدثت في عمليات حفظ السلام
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية ذات الصلة لزيادة عدد ما يُتخذ ويُنشر من قرارات في الشكاوى المتعلقة بنزاهة القضاة
- عقد ما لا يقل عن 10 دورات عمل أو حلقات عمل/دورات توعية لتقديم الدعم التقني لوزارة العدل والوزارات التنفيذية المعنية في إعداد صيغة منقحة لقانون الأراضي أو تشريع آخر يتعلق بالأراضي وما يتصل به من لوائح بهدف الحد من النزاعات القبلية وغيرها من النزاعات

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 4-4-4-4 الرفع من قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الإفلات من العقاب وتحسين جاهزية المحاكم والسجون لأداء وظائفها
- 4-4-4-1 إحراز تقدم في تعزيز أمن السجون، بما في ذلك السجون التي يحتجز فيها مشتبته فيهم ومدانون بتهم تتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة، عن طريق تحسين تدابير الأمن المادي وزيادة قدرات السلطات وموظفي السجون على الصعيد الوطني والمحلي وتوعيتهم (2020/2019: كان العمل لا يزال جارياً؛ 2021/2020: 5؛ 2022/2021: 6)
- 4-4-4-2 إحراز تقدم في توفير الأمن للمحاكم وموظفي المحاكم (2020/2019: 6 محاكم؛ 2021/2020: 6 محاكم؛ 2022/2021: 7 محاكم)
- 4-4-4-3 إحراز تقدم في تشغيل المحاكم في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي (2020/2019: 14؛ 2021/2020: 16؛ 2022/2021: 17)
- 4-4-4-4 إحراز تقدم نحو تشغيل السجون في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي، وتشغيل السجون في باماكو وكوليكورو وديويلا حيث يوجد محتجزون شديداً الخطورة (2020/2019: 11؛ 2021/2020: 16؛ 2022/2021: 11)
- 4-4-5-5 زيادة النسبة المئوية من القضاة وغيرهم من أفراد السلطات القضائية المعيّنين الذين يكون لهم حضور مستمر في الشمال والوسط (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 70 في المائة؛ 2022/2021: 80 في المائة)

4-4-6 عدد القضاة المدربين والمعتمدين في شمال البلد ووسطه (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 50؛ 2022/2021: 52)

4-4-7 زيادة عدد المحاكمات في قضايا الجرائم الخطيرة التي تنتهي بأحكام وإنزال عقوبات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 10؛ 2022/2021: 30)

4-4-8 صياغة واعتماد وتنفيذ سياسة جنائية شاملة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 1؛ 2022/2021: تنفيذ السياسة الجنائية)

4-4-9 عدد المبادرات في إصلاح نظام القضاء العسكري (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: بدأ نقاش بشأن إصلاح نظام القضاء العسكري؛ 2022/2021: الاتفاق مع النظراء الوطنيين على التوصيات الرئيسية بشأن عملية الإصلاح)

النواتج

- تشغيل 16 محكمة و 11 سجنًا من خلال تقديم المشورة والدعوة والخبرات والدعم التقني وبناء القدرات لوزارة العدل والجهات الفاعلة في مجالي العدالة والإصلاحات (بما في ذلك بعقد 12 من الموائد المستديرة/حلقات العمل في شمال البلد ووسطه لتعزيز مؤسسات سيادة القانون - لا سيما قضاة التحقيق - وعقد 3 دورات تدريبية بشأن تحليل بيانات السجون المتعلقة بالمحتجزين)
- عقد 10 جلسات عمل على الأقل لتقديم الدعم التقني لوزارة العدل في تنفيذ السياسة الجنائية الشاملة المعتمدة حديثًا
- عقد 3 دورات تدريبية على الأقل في السجون التي يُحتجز فيها سجناء شديدي الخطورة لتقديم الدعم التقني إلى المديرية الوطنية لإدارة السجون من أجل منع التطرف العنيف وانتشار التشدد في السجون، وتقديم المشورة بشأن التنفيذ الفعال للآلية المنشأة حديثًا للكشف عن علامات التطرف العنيف في السجون
- تنظيم 6 جلسات استماع متنقلة و 6 بعثات قضائية في شمال البلد ووسطه، في المناطق التي أخرجت منها السلطات القضائية لأسباب أمنية
- تنظيم أنشطة شهرية للتوجيه وبناء القدرات تهدف إلى تحسين إدارة القضايا والتحليلات الجنائية والتحقيقات الاستباقية لفائدة 63 محققًا و 16 قاضيًا
- إنشاء 3 مكاتب إقليمية تابعة للوحدة القضائية المتخصصة وفريق التحقيق التابع لها وتشغيلها في موبتي وغاو و/أو تمبكتو من خلال توفير البنى التحتية والمعدات، إلى جانب تنظيم أنشطة للتوجيه وبناء القدرات لفائدة المحققين والمدعين العامين الذين التحقوا بمناصبهم حديثًا، بهدف تحسين جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الاستباقية
- إجراء أنشطة توعية فصلية، إلى جانب أنشطة الدعم والدعوة من أجل وضع جهود التعاون في إطار رسمي بهدف تقديم المساعدة التقنية وتحسين التعاون بين قوات الدفاع والأمن المالية والوحدة القضائية المتخصصة فيما يتعلق بجمع الأدلة ونقلها من ميادين القتال

العوامل الخارجية

قد يؤدي التحول السياسي إلى زيادة تأخير بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات في شمال البلد ووسطه. ويمكن أن يتعطل تنفيذ هذه المبادرات من جراء انعدام الإرادة لدى أصحاب المصلحة الماليين في اتفاق السلام، ووجود جماعات مسلحة غير ممثلة وما تقوم به من أنشطة. ومن شأن ظروف تدهور الحالة الأمنية واستمرار الهجمات غير المتناظرة في المنطقتين الشمالية وخصوصاً الوسطى من مالي أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة وأن تزيد من تضرر المدنيين.

الجدول 7

الموارد البشرية: العنصر 4، بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

الفئة	المجموع
أولاً - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	19
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	19
صافي التغير	-
الموظفون الدوليون	
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	متطوعو الأمم المتحدة
أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي	الوطنيون ^(أ)
ثانياً - الموظفون المدنيون	المجموع
مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	45
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	45
صافي التغير (انظر الجدول 9)	-
قسم العدالة وشؤون السجون	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	38
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	38
صافي التغير	-
المجموع الفرعي	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	83
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	83
صافي التغير	-
المجموع (أولاً وثانياً)	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	102
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	102
صافي التغير	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 5: الدعم

95 - سيواصل عنصر الدعم في البعثة تقديم خدماته بفعالية وكفاءة من أجل دعم تنفيذ ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة وتحسين الخدمات وتحقيق مكاسب نتيجة لزيادة الكفاءة. ويشمل ذلك تقديم الخدمات للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة المتكاملة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تلك المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال؛ والعمليات الجوية؛ والميزانية والشؤون المالية والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ وخدمات المرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ وخدمات إدارة الوقود؛ وخدمات التكنولوجيا الميدانية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-5 تزويد البعثة بخدمات دعم تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة
والمسؤولية
1-1-5 النسبة المئوية للمستخدَم من ساعات الطيران المعتمدة (2020/2019: 63 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 90 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 90 في المائة)
- 2-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية لشغور الوظائف الدولية المأذون بها (2020/2019: 8 في المائة؛ 2021/2020: 8 في المائة ± 3 في المائة؛ 2022/2021: 8 في المائة ± 3 في المائة)
- 3-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية من الوظائف المدنية الدولية التي تشغلها نساء (2020/2019: 27 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 30 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 35 في المائة)
- 4-1-5 متوسط عدد الأيام التي يستغرقها الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (2020/2019: 72؛ 2021/2020: ≥ 120 ؛ 2022/2021: ≥ 120 يوماً تقويمياً من الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتب ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ م-3 إلى خ م-7)
- 5-1-5 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2020/2019: 316؛ 2021/2020: ≥ 120 ؛ 2022/2021: ≥ 120 يوماً تقويمياً من الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتب ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ م-3 إلى خ م-7)
- 6-1-5 درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي للإدارة (2020/2019: 69 نقطة؛ 2021/2020: 100 نقطة؛ 2022/2021: 100 نقطة)

5-1-7 النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2020/2019: 97 في المائة؛ 2021/2020: 95 في المائة؛ 2022/2021: 95 في المائة)

5-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2020/2019: 70 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة)

5-1-9 الدرجة الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2020/2019: 614؛ 2021/2020: 1 800؛ 2022/2021: 1 800)

5-1-10 الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت الشراء (2020/2019: 6,7 في المائة؛ 2021/2020: 20 في المائة؛ 2022/2021: 3 في المائة)

5-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ تابعة للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، تمشياً مع مذكرات التفاهم (2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة)

5-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزونها (2020/2019: 98 في المائة؛ 2021/2020: 95 في المائة؛ 2022/2021: 95 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة
- تقديم الدعم لتنفيذ مخطط الإدارة واستراتيجيتها لإدارة سلسلة الإمداد
- تنفيذ هياكل الإيواء الموحدة للبعثة
- تنفيذ مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام عن طريق تحسين المعايير الدنيا لأماكن الإيواء، بما في ذلك المطابخ الصغيرة، وتصاميم المعسكرات، والمرافق الترفيهية، مع تلبية الاحتياجات المحددة للموظفات المدنيات والنظاميات

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 63 طائرة (16 طائرة ثابتة الجناحين، منها 6 منصات مأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ و 28 طائرة مروحية؛ و 19 مركبة طائرة غير مأهولة في 7 منظومات جوية غير مأهولة)
- توفير 17 499 من ساعات الطيران المقررة (9 784 ساعة عن طريق مقدمي الخدمات التجارية، و 7 715 ساعة عن طريق مقدمي الخدمات العسكرية) لجميع أنواع الخدمات، بما فيها الخدمات المتصلة بالركاب والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 60 طائرة و 17 مطارا ومهبطا

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها 1,2 بليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية لقوام أقصاه 1 938 من الموظفين المدنيين المأذون بهم (827 من الموظفين الدوليين، و 905 من الموظفين الوطنيين و 206 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لفائدة 2 934 موظفا مدنيا، وتقديم الدعم لتوفير التدريب خارج البعثة لفائدة 198 موظفا مدنيا
- تقديم الدعم في تجهيز 3 621 من طلبات السفر داخل منطقة البعثة و 385 من طلبات السفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 198 من طلبات السفر لأغراض تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين

خدمات المرافق والبنية التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لـ 24 مكانا من أماكن البعثة في 12 موقعا
- تنفيذ 18 مشروعا من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل
- تشغيل وصيانة 345 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة في 11 موقعا، ومحولين كهربائيين في موقعين، بالإضافة إلى خدمات الكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (44 بئراً و 24 محطة لمعالجة المياه وتفتيتها، و 70 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مملوكة للأمم المتحدة في 14 موقعا)
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 12 موقعا
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس في 22 مكاناً في 10 مواقع، وخدمات البستنة ومكافحة الأعشاب الضارة في 20 مكاناً في 8 مواقع
- خدمات صيانة وإصلاح 3 مدارج للطائرات وأماكن لوقوف السيارات في 3 مواقع، وخدمات صيانة وإصلاح 10 مهابط للهليكوبتر في 8 مواقع

- خدمات صيانة وإصلاح 3,8 كيلومترات من الطرق الداخلية، و 700 متر من الطرق الهامشية و 25 000 متر مربع من أماكن وقوف السيارات في موقع واحد (باماكو)

خدمات إدارة الوقود

- إدارة عمليات توريد وتخزين 48,9 مليون لتر من الوقود (11,7 مليون لتر للعمليات الجوية، و 8 ملايين لتر للنقل البري، و 29,2 مليون لتر للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى) ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 13 موقعاً

خدمات التكنولوجيا الميدانية

- توفير ودعم 3 683 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و 1 385 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 528 من الأجهزة اللاسلكية ذات المحطة القاعدية
- تشغيل وصيانة محطة واحدة للبحث الإذاعي على موجات التضمين الترددي و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة لتوفير الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات، بما في ذلك 38 محطة طرفية دقيقة الفتحة، و 96 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و 20 مقسماً هاتفياً، إلى جانب شبكة آمنة واتصالات لاسلكية جو - أرضية وخدمة التسجيل الصوتي لأسطول البعثة الجوي
- توفير ودعم 3 851 جهازاً حاسوبياً و 422 طابعة لقوام متوسطه 2 856 من المستعملين النهائيين المدنيين والنظاميين في باماكو ومناطق أخرى، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى
- دعم وصيانة 143 شبكة محلية وشبكة واسعة النطاق في 12 موقعاً
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي 1,24 مليون كيلومتر مربع، وتعهّد الطبقات الطبوغرافية والمواضيعية، وإعداد 6 000 خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (5 عيادات من المستوى الأول) وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (39 عيادة من المستوى الأول في 11 موقعاً، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في 3 مواقع، ومرفق تجاري واحد من المستوى الأول المعزّز لجراحة السيطرة على الضرر في موقع واحد) وتعهّد الترتيبات التعاقدية مع مستشفيات تجاريين من المستوى الثاني في موقع واحد
- تعهّد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 3 مرافق طبية (مرفق من المستوى الثالث واثنان من المستوى الرابع) في 3 مواقع خارج منطقة البعثة في داكار ونيروبي والقاهرة
- تعهّد ترتيب تعاقدية مع فريق تجاري قائم بذاته للإجلاء الطبي الجوي في موقعين في باماكو ومبوتي لدعم عمليات الإجلاء الطبي الجوي داخل منطقة البعثة وخارجها إلى المرافق الطبية المتطورة لإجراء العمليات الحاسمة للسيطرة على الحالات بهدف إنقاذ الأرواح والحفاظ على الأطراف
- تقديم خدمات المشورة لأفراد البعثة في 4 مواقع

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في إجراءات التخطيط واختيار الموردين لاقتناء بضائع وسلع أساسية تُقدّر قيمتها بمبلغ 106,8 ملايين دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة

- استلام 23 119 طناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- تقديم خدمات الإدارة والمحاسبة والإبلاغ في ما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات، والموجودات المالية وغير المالية، وكذلك فيما يتصل بمعدات تقل قيمتها عن قيمة الحد الأقصى بتكلفة أصلية إجمالية قدرها 360 مليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- توفير خدمات الالتحاق بالعمل والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام أقصاه 15 209 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (486 من ضباط الأركان العسكريين، و 12 803 من أفراد الوحدات، و 345 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 575 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة)، بالإضافة إلى 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- توفير خدمات التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والامتثال لمعايير الاكتفاء الذاتي لما عدده 63 وحدة من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في 12 موقعا
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 13 937 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- تقديم الدعم في تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 14 248 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 16 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تقديم الدعم في تجهيز 984 من طلبات السفر داخل منطقة البعثة و 79 من طلبات السفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب، و 27 من طلبات السفر لأغراض التدريب للأفراد النظاميين

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 032 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (منها 442 مركبة خفيفة لنقل الأفراد، و 144 مركبة لأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 196 مركبة مدرعة، و 242 من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 4 439 مركبة مملوكة للوحدات، و 7 ورشات ومرافق التصليح، وكذلك توفير خدمات النقل والنقل المكوكي

الأمن

- توفير الحماية للصديقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين رفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع أفراد البعثة ومنشآتها
- إجراء عمليات تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح أماكن الإقامة
- تنظيم 50 جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- تنظيم 197 دورة للتدريب التمهيدي في مجال الأمن و 7 دورات تدريب أولية على مكافحة الحرائق وتمارين على مكافحة الحريق لجميع موظفي البعثة الجدد
- تنفيذ 1 500 من التحقيقات وإجراء التحقيق

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين، من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية والإجراءات التصحيحية

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- تنفيذ برنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار التدريب التمهيدي لجميع أفراد البعثة الوافدين، يشمل التثقيف عن طريق الأقران وتوفير الخدمات المنتظمة لأفراد البعثة الحاليين

العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل على القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومن بين تلك العوامل التغييرات في السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية؛ والظروف المناخية غير المأخوذة في الحسبان في افتراضات التخطيط؛ وحالات القوة القاهرة الأخرى؛ والتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الجدول 8

الموارد البشرية: العنصر 5، الدعم

الموظفون المدنيون									
الموظفون الدوليون									
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	الميدانية الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
شعبة دعم البعثة									
مكتب مدير دعم البعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	1	4	5	7	17	11	2	30
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	1	4	5	7	17	11	2	30
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—
إدارة العمليات والموارد									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	1	21	20	80	122	99	37	258
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	1	21	21	81	124	99	37	260
صافي التغير	—	—	—	1	1	2	—	—	2
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	—	—	—	1	1	2	—	—	2
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة 2022/2021	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صافي التغير	—	—	—	(1)	(1)	(2)	—	—	(2)
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	1	21	21	81	124	99	37	260
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	1	21	21	81	124	99	37	260
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—

الموظفون الدوليون								
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	الوطنيون ^(أ)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع	المدنية	الفرعي	ف-2	ف-4	ف-5
الموظفون المدنيون	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-5	ف-3	الخدمة المجموع	الوطنيون ^(أ)	المتطوعون الأمم المتحدة
إدارة تقديم الخدمات								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	20	34	133	188	248	36
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	21	34	133	189	248	36
صافي التغير	–	–	1	–	–	1	–	–
إدارة سلسلة الإمداد								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	10	11	55	77	112	28
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	10	11	54	76	112	28
صافي التغير	–	–	–	–	–	(1)	–	–
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	4	55	70	275	404	470	103
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	4	56	71	275	406	470	103
صافي التغير	–	–	1	1	–	2	–	–
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	–	–	–	1	1	2	–	–
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة 2022/2021	–	–	–	–	–	–	–	–
صافي التغير	–	–	–	(1)	(1)	(2)	–	–
المجموع، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	4	55	71	276	406	470	103
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	4	56	71	275	406	470	103
صافي التغير	–	–	1	–	(1)	–	–	–
قسم الأمن والسلامة								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	–	5	11	146	162	178	1
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	–	5	11	146	162	178	1
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	4	60	82	422	568	648	104
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	4	61	82	421	568	648	104
صافي التغير	–	–	1	–	(1)	–	–	–

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

إدارة العمليات والموارد

الجدول 9

الموارد البشرية: إدارة العمليات والموارد - مكتب الرئيس

الوظائف					
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان	
وظيفة مؤقتة	1-	ف-2	موظف معاون لشؤون التنسيق	من وظيفة مؤقتة إلى وظيفة ثابتة (داخل المكتب)	
وظيفة ثابتة	1+	ف-2	موظف معاون لشؤون التنسيق		
وظيفة مؤقتة	1-	خ م	مساعد إداري		
وظيفة ثابتة	1+	خ م	مساعد إداري		
صافي التغيير					-

96 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس إدارة العمليات والموارد من 7 وظائف ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة مد-1، ووظيفة برتبة ف-4، ووظيفة برتبة ف-2 في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية في إطار المساعدة المؤقتة، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى مكتب الرئيس المسؤولية عن الجمع بين مهام دعم البعثة ذات الطابع الاستراتيجي والشامل من أجل كفالة الاتساق في التنبؤ ورصد الأداء والتخطيط والتنسيق فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية وتوفير الموارد، وعن تقديم التوجيه والدعم والإشراف عموماً لإدارة المهام ذات الصلة بفعالية.

97 - اعتمدت وظيفتا المساعدة المؤقتة العامة اللتان تحمل إحداهما رتبة ف-2 وتندرج الأخرى في فئة الخدمة الميدانية منذ عام 2013. ويؤدي شاغلا الوظائف دوراً استراتيجياً في تنسيق واستعراض الطلبات الموجهة إلى مكتب رئيس إدارة العمليات والموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤديان دوراً استراتيجياً في مراقبة جودة الوثائق المطلوب التحقق من صحتها قبل التوقيع عليها، وجودة المشورة المقدمة من أقسام المكتب الرئيسية الخمسة (الموارد البشرية، الشؤون المالية والميزانية، والتكنولوجيا الميدانية، ومركز دعم البعثة، والمكاتب الإقليمية الخمسة لدعم البعثة). ويضطلع شاغلا الوظائف بمجموعة متنوعة من المهام الأخرى التي تتعلق بتنسيق وإدارة أمور من بينها: المهام المتعلقة باسترداد التكاليف، ومشاريع أوموجا، ورصد المشاريع الهندسية الكبرى وغيرها من المشاريع في المكاتب الإقليمية لدعم البعثة، والردود المتعلقة بمراجعة الحسابات، والمتابعة بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات ولمراجعي الأمم المتحدة الداخليين، والمسائل المتعلقة بتفويض السلطة.

98 - ويسعى مكتب رئيس إدارة العمليات والموارد إلى تعزيز الاستمرارية الإدارية وزيادة الكفاءة في مشاريع المكتب وإجراءاته. وفي هذا السياق، يُقترح تحويل الوظيفتين المؤقتتين إلى وظيفتين ثابتتين، على النحو المبين في الجدول 9.

إدارة تقديم الخدمات

الجدول 10

الموارد البشرية: قسم النقل

الوظائف					
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان	
وظيفة ثابتة	1-	خ م	موظف نقل	إعادة تصنيف	إلى موظف نقل (ف-4) (داخل القسم)
وظيفة ثابتة	1+	ف-4	موظف نقل	إعادة تصنيف	من موظف نقل (خ م) (داخل القسم)
صافي التغيير -					

99 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم النقل من 110 وظائف ثابتة ومؤقتة. ويكفل قسم النقل توفير ما يكفي من موارد النقل البري والدعم بالمعدات المتخصصة والقوى العاملة التقنية واللوجستيات لجميع عناصر البعثة من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها وتنفيذها في جميع أنحاء منطقة العمليات.

100 - وتحتاج البعثة إلى خبير متخصص لتعزيز ما يلي: الإشراف على وحدات النقل؛ والتوجيه؛ والإنجازات المتوقعة؛ والتواصل مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق باحتياجات النقل؛ والفعالية من حيث التكلفة؛ وكفاءة عمليات النقل التي تتألف من أسطول كبير من المركبات في مواقع متعددة.

101 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 10.

الجدول 11

الموارد البشرية: قسم دعم المعيشة

الوظائف					
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان	
وظيفة ثابتة	1-	ف-4	موظف إمدادات	إعادة تصنيف	من موظف إمدادات (داخل القسم)
وظيفة ثابتة	1+	ف-5	كبير موظفي الإمدادات	إعادة تصنيف	إلى كبير موظفي الإمدادات (داخل القسم)
وظيفة ثابتة	1+	خ م	موظف إمدادات	نقل	من قسم التخزين المركزي
صافي التغيير 1+					

102 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم دعم المعيشة من 38 وظيفة ثابتة ومؤقتة. ويتولى القسم المسؤولية عن تقديم الخدمات وإدارة العقود التي تتعلق بحصص الإعاشة، وخدمات المطاعم، وجميع أنواع الوقود ومواد التشحيم، وخدمات الإمدادات العامة، والسلع. ويتألف القسم من ثلاث وحدات - وهي وحدة حصص الإعاشة، ووحدة الوقود، ووحدة الإمدادات العامة - تعمل في 17 موقعا على النحو الآتي: 5 مكاتب إقليمية تُستخدم كمحاور و 12 موقعا آخر.

103 - وتطرح ظروف العمل وتضاريس المنطقة تحديات خطيرة أمام إدارة سلسلة الإمداد، ومراقبة الجودة، وإدارة سلامة الأغذية والوقود، وإيصال الإمدادات بالقوافل العسكرية، وإدارة الأفرقة في مواقع متعددة.

104 - ويدير قسم دعم المعيشة عقوداً عديدة ومعقدة لإيصال السلع والخدمات إلى مواقع متعددة أوضاعها الأمنية معقدة، وتضاريسها متنوعة وغير مواتية، وخطوط الاتصال فيها غير مستقرة، وظروفها المناخية قاسية. وبسبب تردي الأوضاع الأمنية وتشتت أنشطة البعثة على أنحاء متفرقة، اتسع نطاق الاحتياجات من سلع دعم المعيشة. وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 11، من أجل تعزيز الرقابة والقيادة والمبادئ التوجيهية بهدف دعم الأفرقة التقنية التي تدير العقود.

105 - وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع قسم دعم المعيشة بالمسؤولية عن مهام الإمداد العامة التي تركز على: التخطيط للطلبات؛ وإصدار طلبات التوريد؛ ووضع المواصفات؛ والمشاركة في طلبات تقديم العطاءات؛ والتخطيط للتوزيع وإصدار أوامر التوزيع؛ ومهام إدارة العقود فيما يتعلق بالإمداد بحصص الإعاشة والمياه والوقود والسلع والخدمات الأخرى البالغة الأهمية وفقاً لنظام الإمداد الموحد للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يُقترح تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية، مثل الفصل بين المهام الخاصة بوظيفة أمين قسم التخزين المركزي والمهام الخاصة بوظيفة مركز الطلبات وتحديد التكاليف في قسم دعم المعيشة، ونقل الوظيفة على النحو المبين في الجدول 11.

إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 12

الموارد البشرية: قسم التخزين المركزي

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
وظيفة ثابتة	1-	موظف إمدادات	نقل	إلى قسم دعم المعيشة
صافي التغيير	1-			

106 - ورد في الفقرة 105 إيضاح للنقل الخارجي المقترح للوظيفة على النحو المبين في الجدول 12.

قسم الأمن والسلامة

الجدول 13

الموارد البشرية: قسم الأمن والسلامة

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
وظيفة ثابتة	1-	مشتغل جهاز لاسلكي للأمن الميداني	إعادة ندب	داخل القسم
وظيفة ثابتة	1+	مساعد للأمن الميداني	إعادة ندب	
صافي التغيير	-			

- 107 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الأمن والسلامة من 341 وظيفة ثابتة ومؤقتة. ويتيح القسم تنفيذ ولاية البعثة من خلال إنشاء آلية أمنية مُنسقة، ويدعم إدارة المخاطر الأمنية على الصعيد القطري بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة والمعالين المستحقين وأماكن عملها وعملياتها وأصولها في مالي.
- 108 - ولمهام الأمن الميداني أهمية حاسمة في إدارة تدفق بطاقات الهوية التي تصدر لموظفي البعثة أو تُستَرَدُّ منهم، والاحتفاظ بنظام موثوق ومُحدَّث لقواعد البيانات من أجل التنفيذ الفعال لنظام إدارة الأمن في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، فالقسم مكلف بتنفيذ النظام الإلكتروني الجديد لمراقبة الدخول الذي تُلبى حالياً الاحتياجات المتعلقة به من خلال موظفين من وحدة العمليات والاستجابة وفق ترتيبات مؤقتة للفترة 2021/2020. وبالنظر إلى استمرار الحاجة إلى وجود فريق فعال في وحدة تصاريح الدخول وبطاقات الهوية، يلزم الإبقاء على هذه الترتيبات. وفي هذا السياق، يُقترح إعادة ندب الوظيفة داخل قسم الأمن، على النحو المبين في الجدول 13.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	تقديرات التكاليف (2022/2021)	المبلغ (2)-(3)=(4)	الفرق النسبة المئوية (2)÷(4)=(5)	الفئة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
					الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
1 831,2	2 165,6	—	(2 165,6)	(100,0)	المراقبون العسكريون
454 540,1	432 221,6	425 231,7	(6 989,9)	(1,6)	الوحدات العسكرية
14 780,8	11 501,5	11 944,8	443,3	3,9	شرطة الأمم المتحدة
51 142,2	48 034,2	51 174,0	3 139,8	6,5	وحدات الشرطة المشكلة
522 294,3	493 922,9	488 350,5	(5 572,4)	(1,1)	المجموع الفرعي
					الموظفون المدنيون
158 024,0	160 059,7	183 926,5	23 866,8	14,9	الموظفون الدوليون
25 323,6	24 989,6	27 912,7	2 923,1	11,7	الموظفون الوطنيون
9 275,9	9 508,3	10 315,8	807,5	8,5	متطوعو الأمم المتحدة
2 417,8	1 431,2	1 384,7	(46,5)	(3,2)	المساعدة المؤقتة العامة
697,7	665,9	743,1	77,2	11,6	الأفراد المقدمون من الحكومات
195 739,0	196 654,7	224 282,8	27 628,1	14,0	المجموع الفرعي
					التكاليف التشغيلية
—	—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
234,6	525,5	575,7	50,2	9,6	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
3 239,2	4 720,6	4 630,1	(90,5)	(1,9)	السفر في مهام رسمية
96 306,3	137 960,3	104 301,2	(33 659,1)	(24,4)	المرافق والبنى التحتية
15 871,4	18 463,3	14 564,5	(3 898,8)	(21,1)	النقل البري
122 753,8	160 208,6	172 137,8	11 929,2	7,4	العمليات الجوية
2 295,9	1 840,3	1 315,7	(524,6)	(28,5)	العمليات البحرية
80 208,9	63 712,7	68 147,4	4 434,7	7,0	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
15 723,2	8 671,3	8 700,2	28,9	0,3	الشؤون الطبية
—	—	—	—	—	المعدات الخاصة
78 863,9	91 904,5	92 112,0	207,5	0,2	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
3 378,4	4 800,0	4 800,0	—	—	المشاريع السريعة الأثر
418 875,6	492 807,1	471 284,6	(21 522,5)	(4,4)	المجموع الفرعي
1 136 908,9	1 183 384,7	1 183 917,9	533,2	0,0	إجمالي الاحتياجات

النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	تقديرات التكاليف (2022/2021)	الفرق	
			المبلغ (2)-(3)=(4)	النسبة المئوية (2)÷(4)=(5)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	17 350,8	17 980,4	615,1	3,5
صافي الاحتياجات	1 119 558,1	1 166 019,4	(81,9)	(0,0)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 136 908,9	1 183 384,7	533,2	0,0

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

109 - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة التقديرية	الفئة
40 768,8	اتفاق مركز القوات ^(أ)
—	التبرعات العينية (غير مدرجة في الميزانية)
40 768,8	المجموع

(أ) تشمل القيمة الإيجارية للأراضي والمباني المقدمة من الحكومة، وكذلك رسوم ومصاريف المطارات.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

110 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	المبادرة	الفئة
456,5	استخدام النظم الفولطاضونية الشمسية واستغلال المولدات الهجينة بدلاً من المولدات التقليدية	المرافق والبنى التحتية
456,5		المجموع

دال - عوامل الشغور

111 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 عوامل الشغور التالية:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفترة 2020/2019	الفترة 2021/2020	الفترة المتوقعة للفترة 2022/2021
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	2,5	2,5	—
الوحدات العسكرية	8,4	5,0	6,0
شرطة الأمم المتحدة	14,9	10,0	9,9
وحدات الشرطة المشكلة	8,4	8,0	7,9
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	8,0	8,5	6,0
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	14,0	16,0	12,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	12,6	13,2	11,0
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	15,7	18,3	11,1
الوطنيون	100,0	17,0	50,0
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	—	—	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	26,3	26,0	15,8

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

112 - وتراعي عوامل الشغور المقترحة تجربة البعثة حتى الآن وظروفها الخاصة المتصلة بالنشر التدريجي للأفراد النظاميين في سياق أنشطة تكييف القوة واستقدام الموظفين المدنيين الجاري تنفيذها. ففيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تشتمل الافتراضات التي أُخذت في الاعتبار عند تحديد عوامل الشغور المقترحة على متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، وعمليات النشر المقررة بناء على ما تعهدت به البلدان المساهمة والحكومات من التزامات بتقديم أفراد. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تعكس عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استقدام الموظفين الجارية، والتغييرات المقترحة إدخالها على تكوين ملاك الموظفين. وقد طُبِّق معدل شغور قدره 50 في المائة في حساب التكاليف المرتبطة بإنشاء وظائف مؤقتة جديدة في فئة متطوعي الأمم المتحدة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

113 - تستند الاحتياجات للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجماليه 168 779 500 دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	وحدات العسكرية	
109 633,5	13 614,6	96 018,9	المعدات الرئيسية
59 146,0	6 135,0	53 011,0	الاكتفاء الذاتي
168 779,5	19 749,6	149 029,9	المجموع
تاريخ آخر استعراض	تاريخ النفاذ	النسبة المئوية	المعاملات المنطبقة على البعثة
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
1 أيار/مايو 2016	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	2,4	معامل الظروف البيئية القاسية
1 أيار/مايو 2016	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	3,3	معامل ظروف التشغيل المكثف
1 أيار/مايو 2016	1 تشرين الأول/أكتوبر 2016	5,4	معامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - المعاملات المنطبقة على البلد الأصلي			
		5,0-0,0	معامل النقل التزايد

واو - التدريب

114 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
الخبراء الاستشاريون	—
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	—
السفر في مهام رسمية	1 119,7
السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب	—
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	1 159,4
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	—
المجموع	2 279,1

115 - ويرد فيما يلي العدد المقرر للمشاركين في التدريب خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، مقارنة بالفترات السابقة:

(يعدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة
2020/2019	2021/2020	2022/2021	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2020/2019	2021/2020	2022/2021
732	1 271	1 680	620	1 041	1 254	1 026	3 030	26 693
65	226	160	9	69	38	24	7	27
797	1 497	1 840	629	1 110	1 292	1 050	3 037	26 720

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وخارج منطقة البعثة.

116 - خلال الفترة 2022/2021، سيزداد عدد المشاركين في الدورات التدريبية بالنظر إلى استخدام منصات التدريب على الإنترنت. وسيركز برنامج البعثة التدريبي على تنمية مهارات موظفيها في مجالات القيادة والإدارة والتنظيم والشؤون الإدارية. وستقدّم أيضاً دورات تدريبية لتعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات العمليات الجوية؛ والاتصالات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين وإعادة الاستيعاب؛ والدعم الانتخابي؛ والهندسة؛ والنقل البري؛ وإدارة الموارد البشرية وتنميتها؛ والميزانية والشؤون المالية؛ وحقوق الإنسان؛ والشؤون الجنسانية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والمسائل الإنسانية؛ والسلوك والانضباط؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والخدمات الطبية؛ وعملية السلام؛ والشؤون السياسية والمدنية؛ وحماية المدنيين؛ وإدارة المشتريات والعقود؛ والسلامة والأمن؛ وسيادة القانون؛ وإدارة الإمدادات والممتلكات؛ والوعي البيئي.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

117 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	8 282,8
المجموع	8 282,8

118 - ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2531 (2020)، ستواصل البعثة تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما لإحراز تقدم في عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى المجتمع، وكذلك في إصلاح قطاع الأمن بطريقة شاملة متوافق عليها، من أجل إعادة نشر قوات الدفاع والأمن تدريجياً في مالي بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها، من خلال تسجيل جميع المقاتلين المؤهلين للانخراط في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والإتمام الفعلي للعملية المسرّعة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإتمام عملية إدماج الجماعات المسلحة الموقّعة في قوات الدفاع والأمن المالية، والبدء في إعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة الموقّعة الذين لم يُدمجوا في قوات الدفاع والأمن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدعم من الشركاء الدوليين، بمن فيهم البنك الدولي.

119 - وخلال الفترة 2020/2021، ستدعم البعثة نزع سلاح 3 500 من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية، وإعادة 3 500 مقاتل سابق إلى المجتمع. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة نزع سلاح 1 000 عنصر تابع لجماعات الدفاع الذاتي وتفكيك هذه الجماعات في المنطقة الوسطى. وتعتزم البعثة أيضاً تنفيذ 30 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية/إعادة الاستيعاب في المجتمعات المحلية لما عدده 10 000 مستفيد، بمن فيهم المقاتلون السابقون، والأفراد المرتبطون بهم، وأفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتُستخدَم مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل التخفيف من آثار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك لتعزيز وتشجيع الحوار والثقة والمصالحة بين العائدين من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستواصل هذه المشاريع تيسير الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية والجهادية من تجنيد الشباب المعرضين للخطر. وستتقدّم مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من هيئات/منظمات المجتمعات المحلية، مما سيؤدي إلى تمكين المجتمعات المحلية مالياً وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في مجال إدارة المشاريع.

120 - وتتمثل التكاليف التقديرية للبرامج المبينة أعلاه في يلي: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة الإعادة إلى المجتمع، وأنشطة التواصل والتوعية، والإعانات المخصصة للمقاتلين السابقين (2 952 800 دولار لدعم أنشطة نزع السلاح والتسريح لما عدده 3 500 من المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة الموقّعة في الشمال؛ و 500 000 دولار لدعم عملية نزع السلاح وتفكيك الجماعات المسلحة لما عدده 1 000 عنصر سابق من عناصر جماعات الدفاع الذاتي في الوسط؛ و 1 750 000 دولار لدعم الإدماج في قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها ونشر هذه القوات؛ و 80 000 دولار لتقديم الدعم في تنفيذ استراتيجية وطنية للدفاع والأمن)؛ (ب) برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية: 20 مشروعاً لدعم وتكميل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، و 10 مشاريع لدعم البرنامج الوطني للإنعاش المجتمعي في الوسط (3 000 000 دولار).

حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

121 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	—
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	44 831,0
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	—

122 - يهدف برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى توفير التوجيه والمساعدة في مجال التدريب لجميع البلدان المساهمة بقوات من المشاة، بناء على طلبها، قبل انتشار القوات وبعد انضمامها إلى البعثة، في ما يتعلق بالقدرة التدريبية في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)؛ والتدريب المتخصص في مجال تحديد وكشف المخاطر والتكتيكات المتعلقة بالمتفجرات لكل واحدة من كتائب المشاة والسرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل ووحدات الشرطة المشكلة التي تُنشر في منطقتي وسط وشمال مالي، وتوفير تدريب مُخصَّص لقادة الوحدات التكتيكية في مجال التخطيط والاستجابة، ما لم يتم التنازل عن تلقي هذا التدريب. ويوفر البرنامج أيضاً التدريب والتوجيه الملائمين للسياق وفقاً لمعايير الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسرايا المكلفة بالتخلص من الذخائر المتفجرة، التابعة لبلدين من البلدان المساهمة بقوات، من أجل التأكد قبل نشر هذه السرايا من أنها مؤهلة للاضطلاع بالمهام الأساسية المتعلقة بالتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتأكد من تعزيز مهاراتها ومهارات أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للسرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل بمجرد انضمامها للبعثة. وعلاوة على ذلك، سيُوفَّر في تمبكتو فريق لإبطال الذخائر المتفجرة لسد الثغرات العملية، ومجموعة من الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات للمساعدة في تأمين مباني البعثة وتعزيز قدرة البعثة على إدارة مخاطر المتفجرات. وستوفَّر لجميع عناصر البعثة، العسكري والشرطي والمدني، دورات تدريبية للتوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك التوعية بكيفية العمل في بيئة أمنية معقدة. وسيُوفَّر لقيادة البعثة ووحداتها التمكنية، وكذلك لمقر الأمم المتحدة عند الطلب، الدعم والمشورة التقنية بشأن التخفيف من مخاطر المتفجرات؛ وسيُوفَّر لثلاثة أفرقة استجابة إضافية تدريب ملائم للسياق على التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وسيُوفَّر لقوات الدفاع والأمن المالية التي سبق تدريبها تدريباً متقدماً ودورات لصفاء المعارف ومشورة تقنية وتوجيه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، من أجل تعزيز ودعم قدراتها التدريبية في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات، وكذلك قدرتها على التصدي لمخاطر المتفجرات في جميع أنحاء البلد من خلال تنفيذ آليات مجتمعية معززة وفعالة لإدارة النزاعات وحماية المدنيين. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي لحماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات من خلال تنسيق جهود الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتوفير المشورة والدعم التقنيين للمؤسسات في مالي لكي تحرز تقدماً في اتجاه تفعيل هيكل وطني للحوكمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في مالي فيما يتعلق بالوقاية وحماية الفئات السكانية المعرضة للخطر، من خلال التثقيف بشأن مخاطر المتفجرات، وتقديم خدمات الإحالة والمساعدة للناجين من حوادث المتفجرات وأسرهم للرفع من استدامة الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي وتنمية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مالي، بما فيها مراكز التنسيق المجتمعية، فيما يتعلق بالتوعية بمخاطر المتفجرات ومبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ووضع استراتيجيات مجتمعية للتخفيف من حدة النزاعات بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مجابهة مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

123 - وتعكس الموارد المقترحة للبرنامج انخفاضاً يرتبط بالجهود المبذولة لتحديد وفورات الحجم وتطبيق الدروس المستفادة وانتقال الأنشطة المتعلقة بالأسلحة والذخيرة تدريجياً إلى سلطات مالي. ويركز هذا الانتقال على زيادة الاستدامة وأوجه الكفاءة وبناء قدرة أفراد كل من البلدان المساهمة بقوات وقوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من حدة مخاطر المتفجرات وإكسابهم استقلالية في هذا المجال.

طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

124 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	المبلغ المقترح
تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية	1 293,3
تعزيز قدرة حكومة مالي على تقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في الوسط والشمال	1 279,1
حقوق الإنسان والحماية	1 186,9
العدالة والمؤسسات الإصلاحية	1 094,4
الدعم الانتخابي	949,8
إصلاح قطاع الأمن	877,9
تحقيق الاستقرار والإنعاش	480,5
الشؤون الجنسانية والوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له	376,8
المجموع	7 538,7

125 - وتكتسي الأنشطة البرنامجية الأخرى أهمية أساسية لتنفيذ ولاية البعثة، وخصوصاً الأولويتين الاستراتيجيةتين الأولى والثانية اللتين عهد مجلس الأمن بهما إلى البعثة في قراره 2531 (2020). والأنشطة البرنامجية المقررة للفترة 2022/2021 تأخذ في الاعتبار كذلك بيان رئيس مجلس الأمن بشأن مالي المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتحقيقاً لتلك الغاية، جرى تكييف الأنشطة البرنامجية للتركيز على تنفيذ اتفاق السلام، وتحقيق الاستقرار في منطقة الوسط، وبالأخص دعم عملية الانتقال السياسي في مالي تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن. وينعكس الهدف الأخير في الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالمساعي الحميدة، والشؤون الانتخابية، والشؤون المدنية.

126 - وتطبق البعثة، في إطار تنفيذ ولايتها، المبادئ الأساسية المحددة في مفهوم البعثة. فزيادة الدور القيادي الذي تؤديه في عملية السلام الأطراف المالية وباقي الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وتوليها مقاليد هذه العملية وزيادة مشاركة الحكومة والممثلين المحليين والمجتمعيين المعنيين في وضع وتنفيذ استراتيجية موجهة بقيادة سياسية في المنطقة الوسطى ستكون في صميم عمليات إعداد أنشطة البعثة والتخطيط لها وتنفيذها. وسينصب التركيز بوجه خاص على إشراك النساء والشباب. وستُطبق البعثة المبدأ القائل بأن تقديم الدعم ينبغي أن يتقادم الاستبدال ويستند إلى الظروف عند تحديد المشاريع التي يتعين تنفيذها ودعمها لتعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي، والكفاءة في استخدام الموارد في مبادرات تسهم في استراتيجية أوسع نطاقاً، والاستخدام الأمثل للمزايا النسبية، بسبل منها تطبيق الإطار الاستراتيجي المتكامل.

127 - ومن أجل زيادة استخدام الموارد وأثرها إلى أقصى حد ممكن، ستشجع البعثة على اتباع نهج مواضيعي يعزز التنسيق والتكامل داخل البعثة ومع الشركاء الخارجيين، لتجنب ازدواجية الأنشطة والتركيز على المبادرات الأوسع نطاقاً التي تصب في اتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وستُنقذ هذه الأنشطة، وفقاً

للمبادئ التوجيهية للإدارة، من خلال إشراك فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومن خلال قدرات البعثة الداخلية حيثما كانت لها ميزة نسبية، في المجالات التالية:

(أ) **الدعم الانتخابي:** من شأن إجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة وذات مصداقية في بيئة سلمية أن يشكل عنصراً رئيسياً في عملية الانتقال السياسي. وقد أظهرت الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة التي أعقبت الانقلاب الذي وقع في عام 2020 أنه يتعين إجراء المزيد من التغيير الملموس والمستدام من خلال الإصلاحات لتعزيز بناء الثقة بين السياسيين والسكان وترسيخ دعائم الأسس اللازمة لإجراء انتخابات أكثر مصداقية وشفافية في البلد. ومن شأن الحالة الراهنة أن تسمح بتعزيز الإصلاحات المؤسسية والسياسية دعماً للاستفتاء الدستوري ولإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات الإقليمية والمحلية. وستواصل البعثة تعزيز التنسيق مع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الوطنيين من خلال آليات التنسيق القائمة من أجل كفالة التكامل في الدعم المقدم وكذلك رصد الأنشطة والنفقات والرقابة. وستقوم البعثة بتنسيق المساعدة الانتخابية العامة في مالي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لكفالة التماسك والاتساق والتأزر في تنفيذ الأنشطة الانتخابية. وسيُكفّل تقسيم العمل بكفاءة بين جميع الشركاء من أجل تجنب الازدواجية والرفع من أثر الجهود؛

(ب) **تعزيز عمل حكومة مالي في تقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في الوسط والشمال:** ستقدم البعثة الدعم التقني والتنظيمي واللوجستي إلى الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، من أجل تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الموجهة بقيادة سياسية. وستستمر الجهود الرامية إلى زيادة تنفيذ آليات تحقيق الاستقرار في الوسط، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين، بما يشمل الأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين والمجتمع المدني، بما يشمل النساء والشباب والمجموعات الدينية. وستكفل البعثة أيضاً دعماً لإقامة شراكة مستدامة بشأن تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار ينظمها المسؤولون المحليون المنتخبون مع منظمات المجتمع المدني، بما يشمل الشباب والنساء والزعماء التقليديين والدينيين، من أجل تعزيز القيادة وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني في عمليات المصالحة الاجتماعية والسياسية؛

(ج) **تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية:** تقديم الدعم في استعادة سلطة الدولة وبسطها في الشمال وفي الوسط، من خلال تعزيز قدرات السلطات التي نُشِرت في الفترة الأخيرة من أجل تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاق وكفالة أداء الإدارات المؤقتة لوظائفها بفعالية في شمال مالي، في جملة أمور. وسيسهم المشروع أيضاً في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على ممارسة الرقابة وتقوية الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية، وهو ما يكتسي أهمية بالغة لتنفيذ الإصلاحات واتفاق السلام، بما في ذلك فيما يتعلق بالنساء والشباب، وامتلاك المواطنين زمام الأمور، وتحليل السياسات العامة، وسيفيد أيضاً في تشجيع المشاركة الهادفة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة؛

(د) **الشؤون الجنسانية ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له:** ستواصل البعثة تقديم المساعدة المتعددة القطاعات (التدريب، وحلقات العمل، والتوعية، والتثقيف) للجهات الفاعلة الوطنية في العمل على ضمان مشاركة المرأة وانخراطها وتمثيلها بشكل كامل وفعال وهاذاف على جميع المستويات في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك عملية إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في عملية المصالحة والعملية الانتخابية. ويُقصد من هذه المساعدة تعزيز قدرة المرأة

والمجتمع المدني ومنظمات الشباب في مالي على المساهمة بشكل كامل وفعال في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق رصد مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال المرصد المستقل لمشاركة المرأة الذي سيُنشأ في المستقبل، وفي عملية الانتقال السياسي. ويهدف المشروع، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة النسائية، إلى تنظيم مؤتمرات عن بُعد بالفيديو كل شهرين مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيدعم المشروع قدرة المرأة ومنظمات المجتمع المدني في مالي على الإسهام بشكل كامل وفعال في الحد من العنف الجنساني وتعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة الوسطى من خلال التدريب المهني. وسيقدم المشروع أيضاً الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني من خلال حلقات عمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وما يرتبط بذلك من ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ لفائدة الشركاء الحكوميين (بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية)، والجماعات المسلحة الموقعة وأعضاء المجموعات الفرعية المعنية بالعنف الجنساني ومنظمات المجتمع المدني؛

(هـ) **إصلاح قطاع الأمن:** ستدعم الأنشطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي لتعزيز الأمن هناك وإعادة نشر الإدارة والخدمات المدنية. وسيدعم المشروع أيضاً تنفيذ خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن التي تشكل أولوية رئيسية لتوطيد السلام ومعالجة مسألة خضوع قوات الدفاع والأمن للمساءلة في مهامها اليومية؛ والاستراتيجية الوطنية للدفاع والأمن؛ ووضع الأسس لاضطلاع المجتمع المدني والبرلمان بدور رقابي فعال؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ والتدابير العملية لضمان أمن الحدود؛ والتدابير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وضمان إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال المساعي الحميدة والدعوة، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني والتشغيلي إلى اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملياتها، ومن خلال مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ستظل كلها أموراً بالغة الأهمية لدعم مبادرات إصلاح قطاع الأمن؛

(و) **حقوق الإنسان والحماية:** ستوفر الأنشطة الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الحيز الديمقراطي وتمهيد الطريق لتولي الأطراف الوطنية لمقاليذ الأمور وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وستتيح الوصول إلى نحو 400 من الضحايا والشهود المتعاونين مع البعثة في إطار تحقیقاتها في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في مالي، وكفالة حمايتهم، وذلك من خلال نقل الضحايا والشهود وإعادة توطينهم مؤقتاً في أماكن آمنة ويسهل الوصول إليها، حيث يمكن لموظفي حقوق الإنسان إجراء مقابلات دون الإخلال بحماية الشهود والضحايا؛

(ز) **العدالة والمؤسسات الإصلاحية:** ستساهم الأنشطة في تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الدعم في تنفيذ السياسة الوطنية لمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتها في مالي، والوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في منظومة العدالة الجنائية، ومنع التطرف العنيف في السجون، وتعزيز المساءلة داخل نظام العدالة والسجون. وستسهم الأنشطة أيضاً في بسط سلطة الدولة وتعزيز الثقة بين السكان وقوات الدفاع والأمن المالية ونظام العدالة من خلال نهج شامل يهدف إلى تعزيز الفعالية في أداء مؤسسات العدالة لوظائفها، وتحسين سبل اللجوء إلى القضاء، والإسهام في الحد من مصادر النزاع المحتملة، وتعزيز التكامل بين آليتي العدالة الرسمية والتقليدية. وسيسهم المشروع كذلك في تفعيل الكامل لمؤسسات القضاء والسجون، بسبل

منها تعزيز أمن البنى التحتية للمؤسسات الإصلاحية التي يوجد بها محتجزون شديداً الخطورة في الشمال، وفي الوسط، وفي ديوبلا؛

(ح) **تحقيق الاستقرار والإنعاش:** تهدف الأنشطة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وبسط سلطة الدولة وتحقيق اللامركزية فيها، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وبناء السلام في وسط وشمال مالي من خلال التفعيل الكامل للجان الإقليمية (اللجان الإقليمية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة إجراءات التنمية) دعماً لأعمال التنمية في المنطقة الشمالية. وسيسهم تعزيز الإطار القانوني للجان الإقليمية ودورها بشكل إيجابي في عملية تحقيق اللامركزية وتنفيذ اتفاق السلام.

ياء - المشاريع السريعة الأثر

128 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، مقارنة بالفترتين السابقتين:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (الاحتياجات الفعلية)	3 378,4	113
من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات المعتمدة)	4 800,0	110
من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات المقترحة)	4 800,0	96

129 - وستواصل البعثة، من خلال تنسيق قسم تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، استخدام المشاريع السريعة الأثر باعتبارها أداة مرنة وقابلة للتكيف وذات طابع استراتيجي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في كل من وسط وشمال مالي وللمساعدة في حشد التأييد لاتفاق السلام. وتؤدي المشاريع السريعة الأثر دوراً أساسياً في تعزيز القبول بولاية البعثة، وتقضي إلى بناء الثقة بين مختلف ركائز البعثة والسكان المحليين، بما في ذلك من خلال مشاريع التعاون المدني - العسكري. ويظل الدعم المستمر الذي يُقدّم من خلال هذه المشاريع يكتسي أهمية بالغة لأساليب العمل القائمة على المجتمع المحلي في المناطق النائية.

130 - ويتسبب العنف وانعدام الأمن في المجتمعات المحلية في تقويض الدعم الجماهيري لعملية السلام، علاوة على كونهما لا يكتفيان بتعريض أسباب معيشة السكان المحليين للخطر، بل يضاعف أيضاً مخاطر أمنية أمام العنصرين النظامي والمدني التابعين للبعثة، وأمام الجهات الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني في هذه المناطق. وفي ظل هذه الظروف، تتمكن الجماعات المسلحة المتطرفة من استغلال مشاعر الإحباط لدى المجتمعات المحلية بسبب عجز الدولة عن توفير الحماية المادية الكافية والخدمات الأساسية لهذه المجتمعات. وقدرة البعثة على إشراك المجتمعات المحلية وحشد الدعم لعملية السلام لها أهمية حاسمة في تصحيح اتجاه الأوضاع الأمنية الأخذ في التدهور والتأثير بشكل إيجابي على حماية المدنيين، ولا سيما في وسط مالي.

131 - وستنفذ البعثة ما مجموعه 96 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في المجال الذي تتحمل مسؤوليته بحكم الولاية المنوطة بها، مع التركيز على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية:

(أ) مشاريع لتحقيق الوثام الاجتماعي، والمصالحة، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها بالنهج البديلة، وبناء الثقة وفقاً لنهج إقليمي يقوم على تحليل النزاعات المحلية وفهم النزاعات القبلية. وستشمل المشاريع، ضمن أمور، بناء قدرات المجتمع المدني والسلطات المحلية وقوات الأمن في شمال ووسط مالي لتقديم الدعم في عودة سلطة الدولة؛

(ب) مشاريع إصلاح البنى التحتية العامة الصغرى أو إعادة تشييدها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البنى التحتية للبلديات، ومكاتب وخدمات الإدارة العامة اللامركزية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها المياه والكهرباء، مثل الطاقة الشمسية المتجددة، وغير ذلك من المشاريع، دعماً لعودة سلطة الدولة وبسطها في المناطق النائية في شمال ووسط مالي؛

(ج) الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع كسب الرزق والمشاريع الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك التدريب المهني ومشاريع إقامة الأعمال التجارية المجتمعية الصغرى لصالح أضعف المجتمعات المحلية وضحايا النزاع، مثل النساء والشباب والأقليات. وتشمل الأنشطة كذلك التدريب، والتوعية، وبناء القدرات في مختلف الميادين لدعم عملية تحقيق الاستقرار بحيث يُستهدف بذلك السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في مجالات من قبيل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع المدني، والديمقراطية القائمة على المشاركة، وإدارة النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها، والإدارة العامة.

ثالثاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

132 - يرد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد الذي يُناقش في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفس المصطلحات التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(2 165,6)	(100)	المراقبون العسكريون

• العوامل المتصلة بالإدارة: تغير في نشر الأفراد

133 - يعزى انتفاء الحاجة إلى توفير اعتماد للمراقبين العسكريين إلى تحويل القوام الكامل من المراقبين العسكريين الذي يتألف من 40 فرداً إلى ضباط أركان عسكريين، بحيث ينعكس ذلك في قوام الوحدات العسكرية من الأفراد، وذلك لدعم مركز القيادة الأمامي في غاو في إطار خطة تكييف البعثة.

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(6 989,9)	(1,6)	الوحدات العسكرية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض في المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

134 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف حصص الإعاشة من جانبها المتعلق برسوم التوصيل لأن الوحدات ستقوم بدلاً من ذلك بأخذ حصص الإعاشة مباشرة من أربع نقاط للتوزيع (بامكو وغاو وكيدال وتمبكتو)، مقارنة بعملية التوصيل التي يقوم بها البائع وفق ما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020، ورسوم التعبئة غير المتكررة المرتبطة بالعقد الجديد الذي أبرم في الفترة 2021/2020؛ (ب) زيادة المبالغ التقديرية لتسوية تكاليف السداد الموحدة للبلدان المساهمة بقوات بسبب تقديم معدات رئيسية مملوكة للوحدات غير صالحة للاستعمال أو لعدم تقديم معدات، وفقاً لقرار الجمعية العامة 261/67، استناداً إلى الاتجاهات السابقة لمدى صلاحية المعدات المملوكة للوحدات للتشغيل الفعلي، مقارنة بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ج) انخفاض التعويضات المتوقعة عن الوفاة والعجز استناداً إلى الاتجاه السائد في النفقات.

135 - وهذا الانخفاض في الاحتياجات يقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات وما يتصل بها من تكاليف الشحن لأغراض نشرها، نتيجة لإعادة تشكيل الوحدات العسكرية لتقديم الدعم في تكييف القوة بما يتماشى مع تقييم الحالة السائدة في شمال ووسط مالي في إطار تنفيذ أولويتي البعثة الاستراتيجية الأولى والثانية، المنصوص عليهما في قرار مجلس الأمن 2531 (2020).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
443,3	3,9	شرطة الأمم المتحدة

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

136 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين يحق لهم الحصول على هذا البديل في ضوء التوفير المتوقع لأماكن إقامة تابعة للأمم المتحدة بدلاً من دفع عنصر الإقامة المقرر في البديل، مقارنة بعدد الأفراد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
3 139,8	6,5	وحدات الشرطة المشكلة

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

137 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بسبب ما يلي: (أ) المعدات الإضافية الرئيسية المملوكة للوحدات الناتجة عن إعادة تشكيل وحدات الشرطة المشكلة استناداً إلى الاحتياجات التشغيلية للبعثة، مقارنة بحجم المعدات المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) حدوث أوجه تحسن في نشر المعدات المملوكة للوحدات لأغراض الاكتفاء الذاتي، على النحو الذي يظهر في انخفاض عوامل عدم الصلاحية للخدمة أو عدم النشر المطبقة، مقارنةً بالعوامل المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

138 - وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات اللازمة لتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية نتيجة لزيادة التسويات المقدرة مقارنة بتكاليف السداد الموحدة بسبب تقديم معدات رئيسية مملوكة للوحدات غير صالحة للاستعمال أو لعدم تقديم معدات، وفقاً لقرار الجمعية العامة 261/67، استناداً إلى الاتجاهات السابقة لمدى صلاحية المعدات المملوكة للوحدات للتشغيل الفعلي، مقارنةً بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
14,9	23 866,8	الموظفون الدوليون

• بارامترات التكاليف: تغير في جدول المرتبات

139 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدلات أعلى لحساب مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) تطبيق معدل شواغر أدنى يبلغ 6,0 في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، مقارنة بمعدل 8,5 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
11,7	2 923,1	الموظفون الوطنيون

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

140 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى: (أ) تطبيق معدل شواغر أدنى في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين، هو 12,0 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و 11,0 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بالمعدلين البالغين 16,0 و 13,2 في المائة، على التوالي، المطبقين في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) الأثر المترتب على ارتفاع قيمة فرنك غرب أفريقيا للجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى تطبيق سعر

الصرف البالغ 549,286 فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بسعر 587,512 فرنكا المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بِأَلْفِ الدُولَارَات	بِالنسبة المئوية	
807,5	8,5	متطوعو الأمم المتحدة

• العوامل المتصلة بالإدارة: تغير في معدلات الشواغر

141 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 11,1 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة في حساب البدلات بسبب الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل الوظائف الشاغرة، مقارنة بمعدل 18,3 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) اقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين لمتطوعي الأمم المتحدة.

الفرق		
بِأَلْفِ الدُولَارَات	بِالنسبة المئوية	
(33 659,1)	(24,4)	المرافق والهياكل الأساسية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض في المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

142 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انتفاء الحاجة إلى التكاليف غير المتكررة المتعلقة بأعمال الإنشاء والتعديل والتجديد، وباقتناء لوازم الدفاع الميداني للمعسكرات القائمة أساسا، وتهيئة مواقع جديدة لاستيعاب الوحدات العسكرية بعد إعادة تشكيلها دعما لتكثيف القوة، وهي البنود التي أدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) انتفاء الحاجة إلى التكاليف غير المتكررة المتعلقة بتركيب تجهيزات الخدمات الأمنية فيما يتعلق بالنظم المتكاملة للأمن والإنذار المبكر في المعسكرات، التي أدرجت في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ج) انخفاض التكاليف المتعلقة بخدمات الصيانة بعد المفاوضات التعاقدية التي بدأت في الفترة 2021/2020، واستمرت مع بائعين بدلاء بأسعار مخفضة لتحسين موثوقية الخدمات والامتثال للمعايير البيئية، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (د) انتفاء الحاجة إلى التكاليف غير المتكررة المتعلقة بالخدمات الأمنية من حيث صلتها بتركيب وصيانة نظم المراقبة والحماية الجديدة والأكثر اقتصادا في المعسكرات (المنظومات المضادة للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون، ورادار الكشف عن المدفعية الأرضية)، التي أدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (هـ) انخفاض متوسط التكلفة المتوقعة لوقود المولدات الكهربائية إلى 0,66 دولار للتر الواحد، مقارنة بمتوسط التكلفة البالغ 0,88 دولار للتر الواحد المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020. وانخفاض الاحتياجات يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بشراء كمية إضافية من قطع الغيار للمولدات الكهربائية للزيادة في مدة صلاحيتها وإعادتها إلى حالة شبه جديدة بدلا من تغييرها، مقارنة بعدد قطع الغيار المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(3 898,8)	(21,1)	النقل البري

• العوامل الخارجية: تغير في مستويات أسعار السوق

143 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاستهلاك المتوقع إلى 8,0 ملايين لتر من وقود المركبات بمتوسط تكلفة أقل قدره 0,66 دولار للتر الواحد، استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية والاتجاهات السائدة، مقارنة بكمية 11,4 مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره 0,88 دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ (ب) انخفاض تكاليف استئجار عدد أقل من المعدات الهندسية الثقيلة المستخدمة في مجال التشييد بسبب إنجاز بعض مشاريع التشييد في الفترة 2021/2020 لدعم تكيف القوة، مقارنة بتكاليف استئجار المركبات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
11 929,2	7,4	العمليات الجوية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

144 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية بسبب ارتفاع تكاليف الأسطول المضمونة المبينة في الترتيبات التعاقدية التي يجري التفاوض بشأنها بخصوص منصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المأهولة، وتغيير طائرات الهليكوبتر العسكرية المتوسطة للخدمات بطائرات مدنية مدرعة متخصصة أكثر تكلفة تتيح الإجلاء الطبي الجوي، والبحث والإنقاذ، والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ونظما مدمجة للرؤية الليلية، ونظاما مضادا للقذائف، ووحدات طبية متكاملة، وأفرقة للإجلاء الطبي الجوي باعتبارها جزءا من الطاقم، من أجل دعم الاحتياجات التشغيلية للبعثة في سياق تكييف القوة؛ (ب) ارتفاع صافي تكاليف خدمات العمليات الجوية فيما يتعلق بتشغيل نظامين يشملان محطة للمراقبة الأرضية لدعم خط إضافي لإصدار المهام للمركبات غير المأهولة المتوسطة الارتفاع القابلة للتشغيل لمدد طويلة المنتشرة للسماح بتحليق هيكليين من هياكل الطائرات في آن واحد وتعزيز الإلمام بالحالة، في مقابل إدراج نظام واحد في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020. وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا الانخفاض المتوقع في الاستهلاك إلى ما قدره 11,7 مليون لتر من الوقود المخصص للطيران بتكلفة متوسطة أقل قدرها 0,66 دولار للتر الواحد استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية والاتجاهات السائدة، مقارنة بمعدل 15,2 مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره 0,88 دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(524,6)	(28,5)	العمليات البحرية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض في المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

145 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى اقتناء عدد أقل من الحاويات البحرية نتيجة لانخفاض عمليات اقتناء اللوازم الهندسية، والمعدات الجاهزة، ومواد البناء، ولوازم الدفاع الميداني، بالنظر إلى إنجاز بعض مشاريع التشييد في الفترة 2021/2020 لدعم تكييف القوة، مقارنة بعدد الحاويات البحرية المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
4 434,7	7,0	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

146 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى اقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم ما يلي: (أ) النظم القائمة في البعثة لحماية المعسكرات من التهديدات الناجمة عن استخدام الجماعات المسلحة طائرات بدون طيار؛ (ب) المحطات الأرضية الساتلية لتعزيز قدرات القيادة والتحكم، بما في ذلك النقل الآمن للبيانات، لفائدة الفرق المتنقلة للعمليات الخاصة أثناء قيامها بعمليات أرضية بعيدة المدى في إطار خطة تكييف القوة؛ (ج) دعم نظم الكشف عن التسلل إلى المنطقة المحيطة بالمعسكرات من أجل تعزيز حماية المعسكرات في جميع المكاتب الإقليمية في غاو وبير وغوندام في إطار خطة تكييف القوة والتي لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
207,5	0,2	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

147 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى الاستعانة بعدد أكبر من الأفراد المتعاقدين لدعم الزيادة الحاصلة في الاحتياجات المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد ومهام التخزين المركزية، وذلك أساساً في وسط وشمال مالي، دعماً لتنفيذ خطة تكييف القوة، مقارنة بعدد المتعاقدين من الأفراد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

148 - وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الشحن لنقل المعدات والتكاليف ذات الصلة نتيجة لانخفاض عمليات الاقتناء المتوقعة، بالنظر إلى إنجاز بعض مشاريع التشييد

التي كانت مقررة للفترة 2021/2020؛ (ب) الاستعانة بقدر أقل من خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها بسبب الجهود المبذولة لتحديد وفورات الحجم وتطبيق الدروس المستفادة وتنفيذ نقل تدريجي للأنشطة المتعلقة بالأسلحة والذخائر إلى سلطات مالي، مقارنة بالخدمات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

149 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

(أ) اعتماد مبلغ 1 183 917 900 دولار للإنفاق على البعثة لمدة 12 شهراً، من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022؛

(ب) قسمة المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره 98 659 825 دولاراً إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية المنوطة بالبعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 290/74، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار 290/74)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطرا ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد إجراءات تقديم العطاءات، سواء كانت دعوة لتقديم العطاءات أو طلبا لتقديم العروض، التي ستستخدم لأغراض منها الحصول على أنواع مختلفة من السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة تبعا لذلك (الفقرة 9).

تتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع 6 (التماس العروض) من دليل مشتريات الأمم المتحدة بصيغته المحدثة في 30 حزيران/يونيه 2020، وتحديد المبادئ الواردة في الفرع 3-6 (طرق التماس العروض)، موجزا عن طرق التماس العروض والتوجيهات التي تحدد الحالات المناسبة لاستخدامها.

وقد تعاقبت الأمانة العامة مع جهة استشارية لاستعراض ممارسات الأمم المتحدة المتصلة بالمشتريات من خدمات الطيران، وتقييم الوضع الحالي، ووضع توصيات لتحسين النضج والقدرات المتصلة بالمشتريات من خدمات الطيران. وتركز الدراسة على مختلف منهجيات التماس العروض المتبعة (الدعوة لتقديم العطاءات مقارنة بطلب تقديم العروض) في إطار المشتريات من خدمات الطيران وعلى الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة حتى الآن. ويُتوقع أن تُتاح نتائج الدراسة في المستقبل القريب.

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لكفالة أن تمتثل المنظمة لأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات العامة فيما يتعلق بالشفافية، بما في ذلك من خلال نشر معلومات إضافية في الحيز العام عن نتائج عمليات الشراء المنفذة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، توخيا لمزيد من الشفافية في عمليات الشراء التي تضطلع بها المنظمة، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة تبعا لذلك (الفقرة 10).

ينص الفرع 1-4 من دليل المشتريات على أن الشفافية تعني أن جميع المعلومات المتعلقة بسياسات وإجراءات وفرص وعمليات الشراء تُحدد بوضوح، ويتم الإعلان عنها أو إطلاع جميع الأطراف المهتمة عليها في نفس الوقت. ويتسم أي نظام شفاف بآليات واضحة لضمان الامتثال للقواعد السارية (على سبيل المثال، مواصفات غير متحيزة، ومعايير تقييم موضوعية، ووثائق التماس موحدة، وتقديم نفس المعلومات إلى جميع الأطراف، وسرية العروض). ويمكن الآن الاطلاع على تفاصيل إرساء العقود وأوامر الشراء التي تقدمها جميع كيانات الأمانة العامة على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات وعلى تطبيقها المعد للأجهزة المحمولة.

وقامت الأمم المتحدة بمواءمة هذا الشرط أيضا في المبادئ التوجيهية الواردة في دليل المشتريات، وتحديد الفرع 10-2-1 (الإعلان عن العقود الممنوحة). وتم تحديث الموقع الشبكي لشعبة المشتريات بتيسير استخدامه وتضمينه معلومات إضافية مثل توقعات الطلبات للبعثات السياسية الخاصة ومنح عقودها. وسيتم توفير مزيد من التحديثات تتضمن مزيدا من المعلومات بحلول الربع الثاني من عام 2021.

ويمكن للموردين الذين رُفِضت عروضهم بعد المشاركة في عطاءات تتجاوز قيمتها 200 000 دولار الحصول على معلومات إضافية عن الأسباب التي تقف وراء عدم فوز العروض التي قدموها، وذلك من خلال عملية شرح رسمية. ويجوز لمقدمي العروض الذين يظلون غير راضين تقديم طعن في عملية الشراء يقوم مجلس مستقل باستعراضه.

واعتبارًا من 1 آب/أغسطس 2020، يمكن للموردين الذين قدموا عطاءات/عروضًا حضور جميع مناسبات فتح المناقصات عبر الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، ووفقًا للإجراءات المنصوص عليها في الفرع 7 من دليل المشتريات (إدارة العروض المقدمة)، تظل التقارير المتعلقة بفتح المناقصات المقدمة رداً على الدعوات لتقديم العطاءات أو طلبات تقديم العروض متاحة لمقدمي العروض للاطلاع عليها لمدة 30 يوماً من تاريخ فتح المناقصة.

وينص الفرع 13 من دليل المشتريات (إدارة العقود والتنظيم الإداري للعقود) على أنه عملاً بمبدأي الشفافية والمساءلة المتبَعين في عمليات الشراء، وبغية تيسير عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، يجب على موظفي المشتريات الاحتفاظ بملفات موثقة بشكل كامل عن كل التماس عروض وكل عقد.

وفيما يتعلق بخدمات النقل الجوي، في إطار عمليات الدعوة لتقديم العطاءات، يحصل الموردون أثناء فتح العطاءات المتعلقة بأنواع الطائرات التي يعرضها جميع مقدمي العروض على معلومات مفصلة بشأن الأسعار المحددة لكل طائرة، وعقب منح العقد، تُنشر على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات المعلومات المتعلقة بالعطاءات التي تؤكد الأسعار التي عرضها العطاء الفائز.

يُنَفَّذ النظام الشامل لتخطيط وتقييم الأداء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ تموز/يوليه 2019. ويمكن النظام البعثة من القيام بما يلي: (أ) وضع خطة للبعثة بأكملها تراعي السياق المحلي وتركز على كيفية تعظيم أثر البعثة ضمن نطاق ولايتها؛ (ب) تقييم أثر وفعالية عملياتها، استناداً إلى البيانات والتحليلات؛ (ج) القيام بانتظام بتتبع وتحديث خطتها على أساس التغيرات التي تطرأ على السياق المحلي ومراعاة الأدلة المتعلقة بفعالية إجراءات البعثة.

تلاحظ العملية الجارية لوضع مؤشرات الأداء القائمة على الأثر في إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات عن الكيفية التي ستُستخدم بها هذه المؤشرات لقياس أداء البعثة للمهام المقررة وأثر تخصيص الموارد على ذلك الأداء، وكذلك الكيفية التي ستُسهّم بها تلك المؤشرات في تحديد الموارد اللازمة لكل مهمة من المهام المقررة (الفقرة 11).

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل خطة تنفيذية وتحليلاً لتنفيذ النظام الجديد الشامل لتقييم الأداء، بما في ذلك ما يتعلق بارتباط النظام بتخطيط البعثة وصياغة الميزانية، لتيسير نظر الجمعية العامة في طلبات الموارد اللازمة لتنفيذ النظام (الفقرة 12).

من أجل تعزيز التخطيط المتكامل وتقييم الأداء، مضت البعثة قدماً في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، مما أدى إلى تحسن في تحديد الأولويات الاستراتيجية وترتيب تسلسل الأنشطة التي كُلفت بها البعثة من خلال تحقيق الاتساق مع عمليات التخطيط والميزنة وصنع القرار في البعثة على نطاق أوسع.

وشمل هذا التنفيذ استخدام مؤشرات تساعد على تقييم أثر المهام التي صدر بها تكليف، وهو ما يساعد القيادة العليا على اتخاذ القرارات. وقد وُضع إطار كامل للنتائج حددت فيه مجالات الأولوية ذات الصلة لتقييم أداء البعثة. وتتسق هذه الأولويات مع الأولويات المقررة. وستقوم البعثة، تمسحياً مع خطة البعثة، بإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات استعراض الأداء المنتظمة على أساس ربع سنوي، وذلك لكي يُسترشد بها، بطريقة متكاملة، في عملية اتخاذ القرار على مستوى فريق القيادة العليا، وفي وضع الميزانية والإبلاغ.

ويتواصل العمل بشأن سبل تحقيق أقصى قدر من التفاعل المتبادل بين النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، والتخطيط ووضع الميزانية على مستوى البعثة، وذلك من خلال التشاور الوثيق بين إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والبعثات الميدانية.

في البعثة المتكاملة، ينعكس تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف في إطار البعثة للميزنة القائمة على النتائج، وخطة البعثة وميزانياتها، والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، وفي خطط العمل الفردية، بما يعكس الأهداف والغايات ومعايير النجاح الواردة في اتفاق الممثل الخاص للأمين العام. ويستند وضع إطار خطط العمل إلى حلقات عمل محددة تنظمها عناصر البعثة لتفسير وتحديد المهام المستمدة من الولاية المقررة. وتُرَاعَى الاحتياجات عند إعداد ميزانية البعثة، وتخضع الميزانية لاستعراض مستمر من جانب الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد الذي يرأسه الممثل الخاص للأمين العام.

ويجري باستمرار استعراض تنفيذ خطط العمل من قبل العناصر والشعب والدوائر، في حين يُستعرض تنفيذ الميزانية كل ثلاثة أشهر من قبل الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد، وكل شهر من قبل الفريق العامل التابع للفريق التنفيذي. وتشمل عمليات الاستعراض اتجاهات تنفيذ الميزانية، وتتيح الاجتماعات منتدى لمناقشة الولاية والأولويات التشغيلية ومقترحات إعادة توزيع الموارد لتلبية الاحتياجات.

تشدد على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام من أجل تيسير تنفيذ الولاية وزيادة الشفافية، والإبلاغ عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة 13).

ومنذ عام 2019، تقوم البعثة المتكاملة بتنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء بوصفه أداة لرصد الأثر المحرز من خلال ما تقوم به البعثة من أنشطة في تنفيذ الولاية المنوطة بها.

الأنشطة البرنامجية ضرورية لتنفيذ أولويات البعثة. وتنفذ هذه الأنشطة بطريقة متآزره ومتكاملة من قبل جميع عناصر البعثة، وتحدد مجالات التدخل المواضيعية لتلبية الاحتياجات الأساسية بما يتماشى مع الأولويات المقررة في الولاية والأطر الاستراتيجية للبعثة. وتراعى أيضا العمليات المتكاملة والمزايا النسبية داخل البعثة، ولدى فريق الأمم المتحدة القطري.

تسهم الأنشطة البرنامجية إسهاما كبيرا في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبعثة على النحو المبين في الولاية، مما يتيح التكامل والتآزر بين الأنشطة لتعزيز الأنشطة العسكرية والشرطية للبعثة. وتكفل البعثة استخدام الأموال البرنامجية بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. وتكفل أيضا الإشراف على الأنشطة ورصدها وتقييمها من خلال أطر المساءلة القائمة، مثل الإبلاغ المنتظم، بما في ذلك تقارير الأمين العام ورسائله، والإبلاغ عن الميزانية على أساس النتائج، وعمليات تقييم الأداء. ويشمل ذلك استخدام أدوات من قبيل وحدة تطبيق الإدارة الاستراتيجية في التوسعة 2 لنظام أوموجا والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وترد في الفرع الثاني - طاء من هذا التقرير تفاصيل عن الأنشطة البرنامجية المقترحة للبعثة للفترة 2021/2022.

ستدرج الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، بشأن معالجة المسائل التي أثّرت، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة المتخذة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تشدد على المساهمة المهمة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، بما في ذلك لمنع نشوب النزاعات وحلها، وعلى أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بولايات البعثة (الفقرة 18).

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل اضطلاع البعثة بالمسؤولية وخضوعها للمساءلة عن استخدام أموالها البرنامجية، بما يتماشى مع التوجيهات ذات الصلة، ومع مراعاة الظروف المحددة التي تعمل فيها البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثة، بما في ذلك عن كيفية إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وعن صلتها بالولايات، وعن الكيانات المنفّذة، وعن ممارسة البعثة للرقابة المناسبة (الفقرة 19).

تعرب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ سياسته القائمة على عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات (الفقرة 20).

توفر البعثة الإشراف التقني على استخدام تكنولوجيات نظم الطائرات والمنظومات الجوية غير المأهولة، وقد أتاحت القدرات العسكرية من خلال القوة التابعة لها والتي لديها قيمون على التخطيط مكرسون للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع يقومون بتبشير الإشراف التقني على نظم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع غير المأهولة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى القوة قيمون على التخطيط يقدمون مزيداً من الإشراف التقني على استخدام النظم غير المأهولة في البعثة، وتوفر القوة مشغلين لديهم دراية بالمعدات والطائرات المتخصصة. ويوفر قسم الطيران، من خلال وحداته - التي تشمل العمليات الجوية، وضمان الجودة، والامتثال التقني، وسلامة الطيران - الإشراف على حالة الامتثال للعقود والامتثال للأنظمة، بالإضافة إلى نظام قوي لضوابط السلامة والجودة لضمان الامتثال لإجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة ضمن الإطار التنظيمي للأمم المتحدة.

ستركز البعثة المتكاملة على تحسين حماية معسكراتها في الأقاليم. وتعتزم البعثة نشر نظم تكنولوجية إضافية، مثل مجموعات أجهزة مراقبة المعسكرات ومراقبة الدخول في أغيلهوك وأنسونغو وبير وغوندام ودوينتزا، ونظام لكشف التسل في محيط مطار غاو، وعتاد مضاد للمنظومات الجوية غير المأهولة في جميع معسكرات البعثة، وذلك لزيادة أمن أفراد البعثة المتكاملة، من جهة، ومن جهة أخرى لتحرير القوات المخصصة حالياً لحماية المعسكرات لتقوم بمهام أخرى.

ستواصل البعثة، من خلال التنسيق الذي يقوم به مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بوصفها أداة مرنة وقابلة للتكيف وذات طابع استراتيجي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان، ومن ثم الإسهام في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي.

وتظل المشاريع السريعة الأثر تؤدي دوراً أساسياً في تشجيع قبول السكان المحليين لولاية البعثة، وتقضي إلى بناء الثقة بين البعثة والسكان. ويظل الدعم المستمر الذي يُقدَّم من خلال هذه المشاريع يكتسي أهمية بالغة للمشاريع المجتمعية التي تُنفَّذ في المناطق النائية.

لقد ظلت البعثة تستعرض باستمرار وتُكَيِّف ملاك موظفيها لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على أفضل صورة، وظلت تركز على التعيين في الوظائف الشاغرة على سبيل الأولوية. وبحلول آذار/مارس 2021، ستسعى البعثة جاهدة إلى شغل جميع الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة. وستركز البعثة لاحقاً على استعراض جدوى تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية بعد ذلك.

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على توفير الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات نظم الطائرات والمنظومات الجوية غير المأهولة (الفقرة 21).

تسلّم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميين، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في سياق مشروع الميزانية المقبل للبعثة (الفقرة 22).

تؤكد من جديد أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلّم كذلك بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثة، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع تلك المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 23).

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة الاستعانة بموظفين وطنيين في أداء المهام بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها (الفقرة 24).

وضعت البعثة خطة توظيف لخفض معدل الشواغر الذي أسفر عن معدل شغور إجمالي قدره 9 في المائة للموظفين الوطنيين والدوليين حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

استعرضت البعثة الوظائف في ملاك موظفيها المعتمد التي ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهرا، ويرد مبرر الاحتفاظ بها في المعلومات التكميلية لهذا التقرير. وبعد وضع خطة التوظيف في البعثة، أُحرز تقدم في تخفيض عدد الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر، وتتوقع البعثة أن تحقق هدفها المتمثل في ألا توجد أي وظيفة شاغرة لمدة 12 شهرا أو أكثر بحلول آذار/مارس 2021. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت هناك 21 وظيفة وطنية ظلت شاغرة لمدة تزيد عن 24 شهرا، منها 13 وظيفة كانت قريبة من المراحل الأخيرة من عملية الاستقدام. ولا توجد وظائف دولية ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر.

أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات السلام، بمساهمة من البعثة المتكاملة، تقييما مقارنا للخدمات التي تقدمها الكيانات المعنية في مجال أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة. وأكد التقييم أن خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام المقدمة لدعم ولاية البعثة المتكاملة تشمل بناء القدرات الوطنية، وحماية المدنيين من مخاطر الذخائر المتفجرة، والإبلاغ عن أخطار المتفجرات التي تواجهها البعثة وتحليلها. وتقوم كل من الوحدات العسكرية التابعة للبعثة ومكتب خدمات المشاريع، الشريك المنفذ لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بأعمال التخلص من الذخائر المتفجرة، ويعملان على نحو تكاملي. ويكمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الثغرات في المعدات والقدرات لدى الوحدات العسكرية ويوفر القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة والرد السريع - والقدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة في تمبكتو. وتسهم المهارات المتخصصة والمعدات والتدريب وتوليد القدرات الفعالة التي يوفرها مكتب خدمات المشاريع في تحقيق سلامة وأمن حفظة السلام، وتمكن الوحدات العسكرية من المساهمة بفعالية في تنفيذ الولايات. ورغم أن إجراء مقارنة مباشرة للتكاليف أمر صعب نظرا للأدوار المتميزة بين عنصري القوة والشرطة في البعثة المتكاملة ومكتب خدمات المشاريع، فقد أقر التقييم بالتكامل بين القدرات، الأمر الذي يكفل تقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو يتسم بالفعالية من حيث الموارد والمرونة.

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة 25).

تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبلة إما الاحتفاظ بها مع تبرير واضح للحاجة إليها أو إلغائها (الفقرة 28).

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يجري تقييما مقارنا للخدمات التي تقدمها الكيانات المعنية في إطار أنشطة إزالة الألغام وأن يقدم النتائج في سياق تقريره المقبل (الفقرة 29).

لا تزال الحالة الأمنية والسياسية في مالي تؤثر على تحقيق الاستقرار، وعلى السلام والأمن الدائمين في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، لا يزال التعاون مع الشركاء الإقليميين أمراً أساسياً. وسيظل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والبعثات التابعة له، وكذلك الجزائر، وفرنسا ودول المنطقة دون الإقليمية، شركاء أساسيين في دعم الانتقال السياسي وعملية السلام. وستواصل البعثة المتكاملة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحكومات المنطقة من أجل تحسين التحليل السياسي والأمني على الصعيد الإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات.

تسلّم بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على تعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للولايات ذات الصلة، وعلى تقديم معلومات عن هذا التعاون المعمق في سياق تقريره المقبل (الفقرة 30).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/74/737/Add.11)

ركزت البعثة المتكاملة على تعيين موظفين في جميع الوظائف الوطنية على الرغم من التحديات التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بتوافر المؤهلات والمهارات في السوق المحلية اللازمة لأداء المهام التي تحتاجها البعثة لإنجاز الولاية. وستركز البعثة على استعراض جدوى تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في عام 2021.

نفذت البعثة آلية لاسترداد التكاليف عن طريق مقر الأمم المتحدة الذي يتولى إبرام العقود. وتقوم البعثة بمراقبة وتسجيل الخدمات المقدمة، وتحفظ بالسجلات في هذا الصدد.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة الرعاية الاجتماعية تستخدم بالفعل ثلاثة موظفين وطنيين من الفئة الفنية في غوا، وكيدال وموبتي، وتشير إلى أن الجمعية العامة شددت مراراً على ضرورة تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية (انظر قرارات الجمعية العامة 286/70، الفقرة 20، و 289/65، و 276/61، و 296/59). وتأمل اللجنة الاستشارية من ثم في أن تنتظر البعثة في إمكانية زيادة عدد الموظفين الوطنيين في مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 18).

تأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات عن هذه المسألة، بما في ذلك التفاصيل الفعلية عن التكاليف المستردة على مدى العامين الماضيين بسبب انخفاض استخدام الخدمات المتعاقد عليها من المنظومات الجوية غير المأهولة و/أو انخفاض توافرها. وتتوقع اللجنة أن تقدّم في مشاريع الميزانية المقبلة معلومات عن القياس الفعال لاستخدام وتوافر تلك المنظومات، بما في ذلك عن آلية استرداد التكاليف في حالة انخفاض استخدام الخدمات المتعاقد عليها و/أو انخفاض توافرها (الفقرة 30).

تتطلع اللجنة الاستشارية إلى استعراض المعلومات الإضافية المتعلقة بالمشاريع البيئية، بما في ذلك تكاليفها وقدرتها والمكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة، في التقرير المقبل عن ميزانية البعثة (الفقرة 31).

سيتم خلال الفترة 2021/2020 اقتناء مولدات كهربائية هجينة للعمليات الميدانية لن تولد سوى 0,32 في المائة من إجمالي الطاقة التي ينبغي توليدها. وقد تم التفاوض على اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتركيب نظام كهروضوئي بقوة 3 ميغاواط باستخدام نظام تخزين صديق للبيئة يستخدم السوائل باعتباره مشروعا تجريبيا في بامكو. وريثما يتحقق نجاح هذا المشروع في بيئة قاسية، سيعمم في جميع المواقع الرئيسية للبعثة، وسيشكل أساسا لبدء عملية شراء على الصعيد العالمي لفائدة جميع البعثات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأت مع البائع عملية وضع الصيغة النهائية للعقد. وستستهلك التكلفة الرأسمالية البالغة 6,6 ملايين دولار على مدى 4 سنوات تنتقل بعدها الملكية إلى الأمم المتحدة. ومن المتوقع تحقيق أوجه كفاءة فيما يتعلق باستهلاك الوقود بفضل تركيب المحطة الكهروضوئية الكبرى. وكانت البعثة إلى اليوم تستخدم النظم الكهروضوئية أساساً لشبكات الاتصال التابعة لدائرة التكنولوجيا الميدانية. وعلاوة على ذلك، يجري مزامنة محطات توليد الكهرباء القائمة لتحسين الكفاءة في إنتاج الطاقة. ويتم تصليح المولدات الكهربائية المتقادمة، ويتم في بعض الحالات تغييرها.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

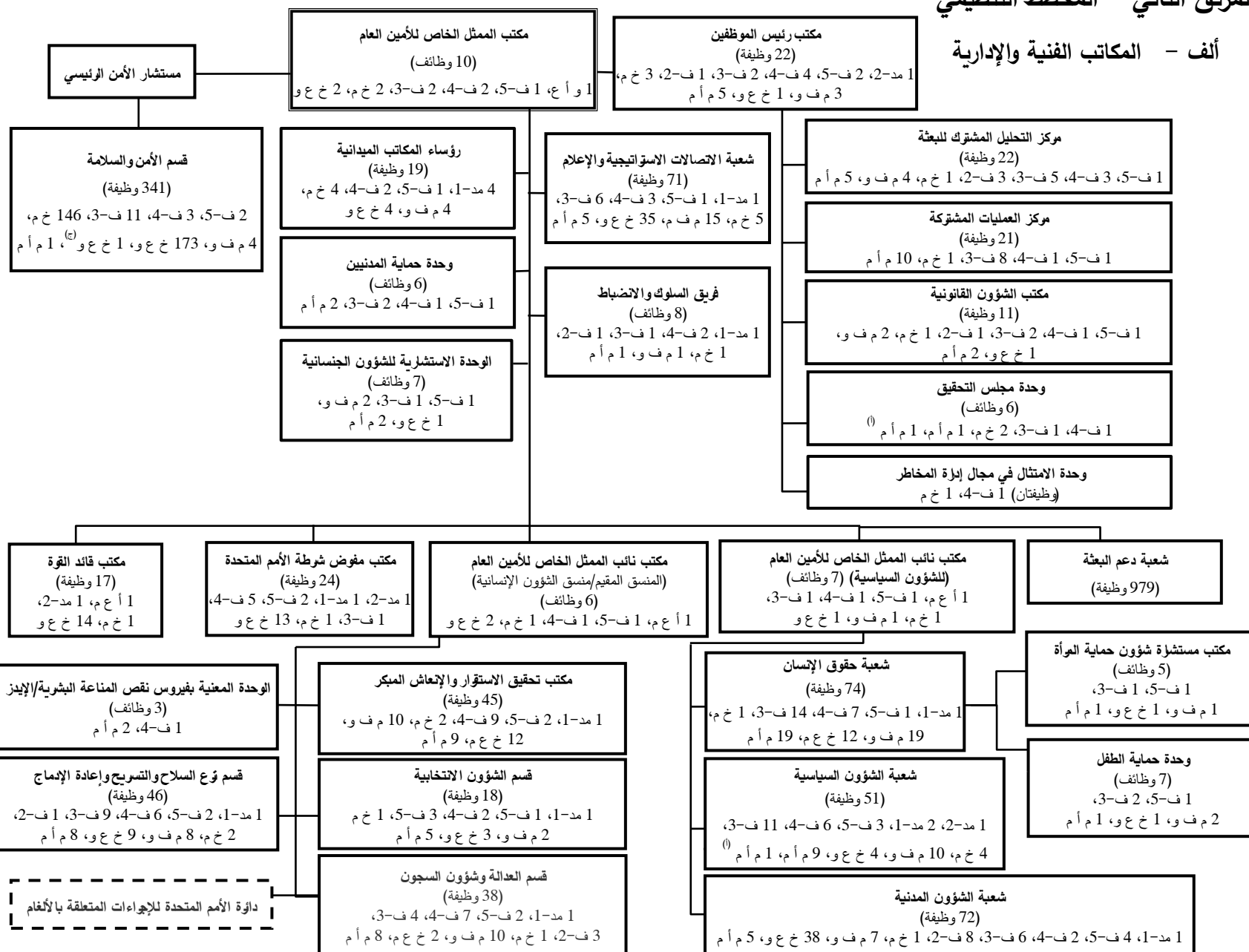
- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بهذه الوظيفة تغيراً كبيراً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** ثمة ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، وهي كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء ثامناً من قرار الجمعية العامة 296/59، يُقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

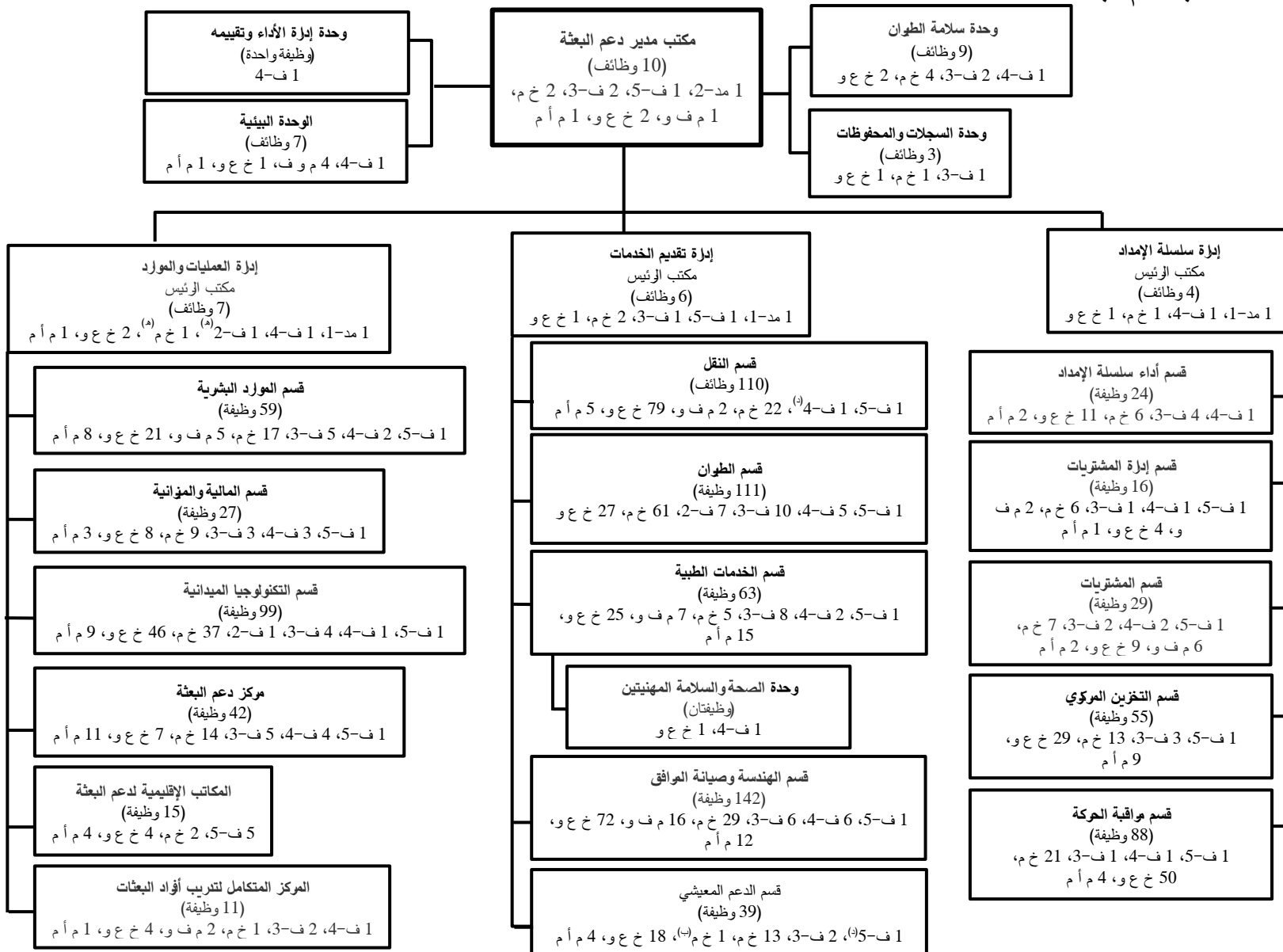
- يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استخدام الموظفين).

ألف - المكاتب الفنية والإدارية



باء - شعبة دعم البعثة



المختصات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = الخدمة الميدانية، خ ع و = الخدمة العامة الوطنية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م أم = من متطوعي الأمم المتحدة؛ و أ ع = وكيل الأمين العام
(أ) وظيفة جديدة؛ (ب) نقل؛ (ج) إعادة نذب؛ (د) إعادة تصنيف؛ (هـ) تحويل.

المرفق الثالث

معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحكم الفعال والخاص للمساءلة من أجل إقامة مجتمع يسوده السلام والعدل ويسع الجميع	1 - تعزيز قدرة السكان على الصمود من خلال بيئة سلمية وحماية حقوق الإنسان والتقاليد الثقافية الإيجابية	1-1 الحد من مخاطر المتفجرات من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية 2-1 تعزيز قطاع الأمن من خلال تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الجماعات المسلحة 3-1 تعزيز القدرات التقنية لكل من مؤسسات المكلفة بعلمليتي المصالحة والعدالة الانتقالية، والمجتمع المدني، للترويج للمصالحة وحقوق الضحايا، بمن فيهم النساء، في معرفة الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر 4-1 اكتساب المجتمعات القدرة التقنية اللازمة لتعزيز الوئام الاجتماعي وإدارة النزاعات المجتمعية ومنع نشوبها، ولأسيما النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والتطرف العنيف 5-1 تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك النساء والشباب، على تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة والوساطة والحوار لتيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين وإدماجهم 6-1 حماية التراث الثقافي وتأهيله وتطوير الأدوات اللازمة لتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شركاء من الأمم المتحدة: اليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)
اليونيسف: 3 812 000 دولار (في عام 2021) و 3 660 000 دولار (في عام 2022)؛ البرنامج الإنمائي: 7 785 165 دولاراً (في عام 2021)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 350 000 دولار (في عام 2021)؛	2 - تعزيز المؤسسات العامة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني فيما تضطلع به من أدوار ومسؤوليات في سبيل إقامة حكم فعال وشامل	1-2 تعزيز قدرات المجلس الوطني وهيئات مراقبة المالية العامة (قسم الحسابات التابع للمحكمة العليا) لتحسين المساءلة في إدارة السياسات العامة 2-2 تعزيز قدرات الدولة وهيئة إدارة الانتخابات والمنظمات المجتمعية لتحسين مصداقية العمليات الانتخابية وتشجيع مزيد من المشاركة فيها، ولا سيما مشاركة النساء والشباب	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي الشركاء من الأمم المتحدة: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
للجميع من أجل تحقيق سيادة القانون والسلام وبيئة من المساواة	2-3 تفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل المتاحة من أجل تعزيز اللامركزية وتوطيد الحكم المحلي	2-3-1 تمكين النساء والأطفال والشباب، وخاصة أشدهم ضعفاً، من الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية الجيدة النوعية	الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة الدولية للهجرة
	2-4 تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تحقيق عمليات سياسية ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع	2-3-2 حصول السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، على خدمات جيدة النوعية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وخدمات الرعاية التي تُقدم لحاملي الفيروس أو المصابين بالمرض	
	2-5 تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحسين ممارسة المواطنين للرقابة ومساءلة المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة	2-3-3 استفادة الأمهات والأطفال، ولا سيما الأكثر ضعفاً أو المتضررون من أزمات الغذاء والتغذية، من مجموعة متكاملة من التدخلات التغذوية على الصعيدين المجتمعي والخدمي	
	2-6 تحسين أداء الهيئات القضائية ومؤسسات السجون وهيئات مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء الإقليم الوطني في إطار قانوني يتم إصلاحه وفقاً لمبادئ سيادة القانون	2-3-4 حصول الشباب والأطفال ممن هم دون سن الدراسة ومن هم في سن الدراسة، وخاصة أشدهم ضعفاً، على تعليم أساسي جيد النوعية	
	2-7 كتنساب الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان القدرات المؤسسية والتقنية من أجل الاضطلاع بمهامها بشكل أفضل وفقاً للمعايير الدولية		
الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية على نحو أكثر إنصافاً	3 - حصول الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والمراهقون والشباب، على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية على نحو أكثر إنصافاً، استناداً إلى احتياجاتهم الخاصة حسب السن ونوع الجنس، بما في ذلك في الحالات ذات الطابع الإنساني		الجهة الرائدة: اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأغذية العالمي: 95 976 725 دولاراً (في عام 2020) و 92 807 498 دولاراً (في عام 2021) ⁽¹⁾ ؛ اليونسكو: 2 750 624 دولاراً (في الفترة 2020-2021)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 7 820 000 دولار و 8 820 000 دولار (في عام 2021)؛ اليونسيف: 52 638 000 دولار (في عام 2021) و 49 857 000 دولار (في عام 2022)؛ البرنامج الإنمائي: 6 204 987 دولاراً (في عام 2020)؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز			الشركاء من الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		3-5 حصول الفئات الضعيفة (الفتيات والفتيان والنساء) على الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال، وعلى الرعاية الكافية	المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي
		3-6 استفادة الفئات الضعيفة من خدمات الحماية الاجتماعية الكافية	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة
النمو الشامل والاستدامة البيئية	4 - استفادة الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والشباب، من زيادة القدرات والفرص الإنتاجية في بيئة صحية ومستدامة	4-1 استفادة السكان المحرومين والمزارع الأسرية من المهارات التقنية والقدرات والأنشطة المدرة للدخل لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي	الشركاء من الأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسكو، واليونسف
		4-2 اكتساب هياكل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني المهارات والوسائل التقنية اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية بهدف تحقيق نمو أخضر شامل	الشركاء من الأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسكو، واليونسف
		4-3 تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل ومباشرة النساء للأعمال الحرة يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة
		4-4 تمتع الفئات الضعيفة من السكان بالعيش في بيئة أفضل بحصولها على المياه واستخدامها مرافق الصرف الصحي الملائمة بشكل مستدام	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة
		4-5 ازدياد قدرة السكان على التكيف مع تغير المناخ عبر تنفيذ سياسات تشجع استهلاك أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة وفعالية استخدام الطاقة من خلال التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة
		4-6 ازدياد قدرة السكان والجهات الفاعلة الأخرى المتضررة من التصحر وإزالة الغابات على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة

(أ) هذه الأرقام لا تشمل زيادة جهود برنامج الأغذية العالمي للاستجابة في مالي التي يجري الإعداد لها حالياً ومن المقرر الشروع في تنفيذها في أوائل عام 2021.

